الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية و تجارة دولية

تداعيات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي (دراسة حالة الصين الشعبية 2008-2018)

إعداد الطلبات :

- بلعقون خولة
- مسعي أحمد آسيا
- بقار نور الهدى

تحت إشراف الدكتور:

خالد أحميمه

لجنة المناقشة

حمزة بالي	أستاذ محاضر أ	رئيسا
خالد أحميمة	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
هشامغربي	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

قائمة الجداول

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-01	التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية مع العالم (1989-2011)	31
02-01	التوزيع الجغرافي للصادرات الأمريكية سنة 2010	34
03-01	التوزيع الجغرافي للواردات الأمريكية سنة 2010	35
01-02	تطور الصادرات السلعية نحو الولايات المتحدة الأمريكية بالدولار الأمريكي	66
02-02	تطور الواردات السلعية الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية بالدولار الأمريكي	68
03-02	الميزان التجاري البيني الصيني – الأمريكي (2008-2016)	70
04-02	الهيكل السلعي لصادرات الصين الشعبية نحو العالم سنة 2017	72
05-02	الهيكل السلعي لواردات الصين الشعبية من العالم سنة 2017	73
06-02	تطور رصيد الميزان التجاري خلال(2008- 2018)	75

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-01	مؤشرات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية(2000-2017)	33
02-01	مصدري الصلب للولايات المتحدة الأمريكية	38
01-02	أكبر خمس دول لدى الولايات المتحدة عجز تجاري سلعي معها في عام 2017	54
02-02	تطور العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين(2008-2017)	56
03-02	تبادل الرسوم الجمركية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية	69
04-02	التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين (2008-)2018	64
05-02	الميزان التجاري الصيني في الفترة(2008-2018)	76

قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات و الرموز :

الاختصار	الشرح باللغة الأجنبية	الشرح باللغة العربية
FOB	**free on board**	**نقل مجاني على متن السفينة**
ITC	**International Trade Center**	**مركز التجارة الدولية**
GATT	**General Agreement on Tariffs and Trade**	**الاتفاقية العامة للاتعريفة الجمركية و التجارة**
MFN	**Most-favoured-nation treatment**	**الدولة الأولى بالرعاية**
NAFTA	**North American Free Trade Agreement**	**اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية**
PPP	**Purchasing Power Parity**	**تعادل القدرة الشرائية**
WTO	**world Trade Organization**	**المنظمة العالمية للتجارة**

المقدمة العامة

المقدمة :

يحتل موضوع العلاقات التجارية مكانة متميزة التبادل التجاري نظرا لحجم المعاملات المتبادلة التي تنشأ بين الدول في إطار التجارة الدولية، هذه الأخيرة التي أخذت اهتمام الاقتصاديين، والبحث في مراحل تطورا و تفسير سبب تلك العلاقات التجارية و تعتمد الدولة التجارة الخارجية للخروج من حالة العزلة والبحث عن طريق تصريف منتجاتها ، كما تعتبر التجارة الخارجية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي ترتكز عليها الدول، نظرا لما تقتضي الحاجة الاقتصادية من تبادل السمع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج، وخاصة وأنها كانت الحل الوحيد لجميع الدول للخروج من حالة العزلة ، و رغم اختلاف النظم التجارية السياسية والاقتصادية والقانونية لهذه الدول، إلا أنها كانت حال أمثل للدول التي كانت تنتج بعض السلع فاقتضى الأمر أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بعض السلع فاقتضى الأمر أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها، بكفاءة و أقل تكلفة، وتبادل منتجاتها مع دول أخرى التي لا تستطيع إنتاجيا بكفاءة لارتفاع تكلفتها، فأصبحت بذلك التجارة الخارجية قائمة عمى مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين الدول .

فقد شهدت التجارة الدولية نموا مسارعا بفضل اتخاذ الدول منهج التعاون والتكامل بينها و الاندماج في النظام التجاري الدولي ، عن طريق تبني سياسات تجارية مناسبة تهدف للتحرير التجاري عن طريق إزالة كل الحواجز و العوائق التي تقع عن طريق حرية التجارة ، و تجنب النزعة الحمائية التي طبقت في الثلاثينيات التي أدت إلى الكساد الكبير ، مما يعني أن للسياسات التجارية اتجاهين مختلفين لقيادة التجارة أحدهما نحو التحرير و الآخر نحو التقييد و اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي .

يختلف تطبيق السياسة التجارية من دولة لأخرى حسب الغرض و الهدف التي تسعى له هذه الدول ، سواء كان هذا تكتلا أو اتجاه دولا أخرى ، فتطبيقها داخل التكتل بهدف التحرير لزيادة تدفق السلع و الخدمات و الأموال و الأشخاص بإزالة كل العوائق ، و في نفس الوقت استخدامها بهدف التقييد نحو الدول الأخرى خارج التكتل بتعقيد استخدامها و قد تكون سياسة تجارة موحدة داخل التكتل اتجاه الغير مثلما هو مطبق في الاتحاد الأوروبي و تعتبر السياسة الحمائية و التي هي موضوع بحثنا من أهم ادوات السياسة التجارية و لهذا فقد حضيت بأهمية خاصة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

ازدادت وتائر الحماية التجارية بصورة ملموسة خلال العقدين الماضيين لاسيما مع تصاعد الخطاب ذو التوجه للمصالح الوطنية الضيقة، تعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين أكثر الدول التي استخدمت سياسة الحمائية مع شركائها التجاريين ، فشنت الولايات المتحدة الأمريكية فصلا جديدا من التوترات التجارية حينما أعلنت سياستها الرامية إلى فرض رسوم جمركية على الواردات من الصين ، كما تعد التوترات التجارية التي احدثتها الولايات المتحدة الأمريكية

مع الصين ، احدى أهم عمليات التحولات في النظام التجاري العالمي لأن هذه التوترات اثرت على على الاقتصاد العالمي و التجارة الدولية .

و بالنظر إلى حالة الصين الشعبية فقد عرفت في سياستها التجارية تطورا كبيرا و اصلاحا واسعا تبعا من مراحلة الاقتصاد المخطط إلى مرحلة اقتصاد السوق . وفي هذا السياق ، تعد الحروب التجارية إحدى ارهاصات السياسة الحمائية التجارية التي تنطوي على فرض العقبات الجمركية و الغير الجمركية أمام صادرات الشركاء التجاريين بهذف إعاقة حركة بضائعهم ، مقابل حماية الشركات و الوظائف المحلية المنافسة الأجنبية ، علاوة على تقليل العجز التجاري.

1- طرح الإشكالية :

أمام العرض السابق يمكن صياغة الإشكالية كما يلي :

ما هي انعكاسات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على اقتصاد على اقتصاد الصين الشعبية ؟

و يمكن تفكيك هذا التساؤل إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- **ماذا نقصد بالسياسة الحمائية التجارية ؟**
- **ما هي تداعيات السياسة الحمائية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي في ظل الاقتصاديات الراهنة ؟**
- **أين تكمن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية في الاقتصاد العالمي ؟**
- **ما هي أهم الاستراتيجيات التي تعتمدها كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية ؟**

2- فرضيات البحث :

- **تعتبر السياسة الحمائية عنصرا مهما ضمن السياسات التجارية و لهذا قد حضيت بأهمية بالغة في اطار أحكام التجارة الدولية .**
- **السياسة الحمائية التجارية هي تلك الوسائل و العوائق غير التعريفية التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي و الدول المتعاملة معها بغية حماية اقتصادها بطريقة خفية و ذكية من المنافسة الأجنبية .**
- **استمرار الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية عظمى تزاحم مكانة الصين و مصالحها الاستراتيجية على المستوى الدولي سيؤدي إلى تعميق الخلافات بين القوتين .**
- **الاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية المتناقضة الاستراتيجية للاستراتيجية الصينية في ظل مؤشرات تراجع القوة الأمريكية سيكون سببا في زيادة التنافس بين البلدين و الدخول في حرب تجارية جديدة .**

3- مبررات اختيار الموضوع :

لقد تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية :

- **رغبة منا في دراسة حيثيات الموضوع لأنه موضوع مستجد و كثرة تداوله في وسائل الإعلام.**
- **كونه يقع في دائرة التجارة الدولية محور اختصاصنا .**
- **معرفة آثار السياسة الحمائية على الاقتصاد العالمي .**
- **قوة اقتصاد كلا البلدين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية.**

4- أهداف الدراسة و أهميتها :

محاولة ابراز أهمية السياسة الحمائية ضمن سياسة التجارة الخارجية و مكانتها ضمن منطقة التبادل الحر ، إضافة إلى محاولة تشخيص تداعيات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي ، كما يتبين توضيح تأثير السياسة الحمائية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على اقتصاد الصين الشعبية ، و آخرا يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي تحتلها السياسة الحمائية باعتبارها وسيلة ناجعة ضمن سياسات التجارة الخارجية.

5- حدود الدراسة :

زمنيا ، تقع دراستنا ضمن المجال الزمني الذي ارتسمت معالمه نهاية الحرب العالمية الثانية و هي بداية تشكيل نظام التجاري العالمي الجديد إلى غاية منتصف العقد الثاني من الألفية الراهنة ، أما جغرافيا فإن دراستنا هذه فقد أخذت دولية حيث تناولت هذه الدراسة أداة تجارية دولية تصل آثارها و تداعياتها إلى مختلف اقتصاديات العالم هذا من الجانب النظري للدراسة ، أما الجانب التطبيقي فقد ركزت دراستنا هذه على دولة الصين الشعبية جغرافيا خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2008 و هي أوائل سنوات انضمام الصين الشعبية لمنظمة التجارة العالمية و إلى غاية 2018.

6- منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

استعننا في إعداد هذه الدراسة بمجموعة من المناهج البحثية التي تصب كلها في منهجية البحث العلمي :

المنهج التاريخي : قمنا باستخدام هذا النوع من المناهج البحثية لعرض أهم التطورات الحاصلة في النظام التجاري العالمي منذ الحرب العالمية إلى اليوم و هذا في الفصل الأول من الجانب النظري للدراسة أما في جانبها التطبيقي فقد ساعدنا هذا المنهج في عرض تاريخ الاصلاح الاقتصادي في الصين .

المنهج الوصفي : تمت الاستعانة بهذا المنهج لوصف و تشخيص ظاهرة الحماية الجديدة بأشكالها الثلاث كإحدى الأدوات الاقتصادية بأسلوب علمي و منهجي من أجل تحديد الآثار المترتبة عليها و من ثم البحث في سبل مواجهتها و قد ظهر ذلك جليا من خلال الفصل الثاني من الدراسة .

المنهج التحليلي : ساعدنا استخدام هذا المنهج في تحليل موضوع الحمائية الجديدة في ظل الاقتصاديات العالمية الراهنة ، كونه موضوعا يتميز بالتعقيد و التشعب لارتباطه بالعديد من المواضيع الأخرى كالتكتلات الاقتصادية و المعايير البيئية و سياسات سعر الصرف إضافة إلى تحليل الأرقام و المعطيات المتعلقة بالاقتصاد الصيني.

منهج دراسة حالة : يركز هذا المنهج على ضرورة معالجة الظواهر الاقتصادية ميدانيا و قد وقع اختيارنا بعد بحث شاق و طويل على الاقتصاد الصيني كنموذج اقتصادي ناجح في تنمية الصادرات من خلال الاعتماد على احد السياسة الحمائية الجديدة و أخطرها على التجارة الدولية و هي الحفاظ و حماية الاقتصاد الدول كان ذلك في الفصل الثاني من الدراسة .

7- مرجعية الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا هذه على مراجع عديدة و متنوعة (كتب، دراسات علمية و تحليلية، تقارير، مواقع إلكترونية...) منها من كانت قديمة و اخرى حديثة، و تختلف اختلافا عن بعضها بمواقعها الجغرافية، فتشمل هذه المصادر الوطن العربي، و المشرق العربي، إضافة إلى المراجع الأجنبية.

8- صعوبات الدراسة :

- **النقص الكبير في المراجع العلمية خاصة الحديثة منها .**
- **صعوبة الحصول على الاحصائيات و البيانات و التضارب بين المتاح منها .**
- **قلة الدراسة النظرية و الميدانية التي تناولت الاشكالية المطروحة .**
- **صعوبة الوصول إلى قاعدة بيانات الاحصاءات في اختيار المؤشرات .**
- **التشبع الكبير لموضوع الدراسة من الناحية السياسية أكثر من الناحية التجارية و الاقتصادية.**

9- هيكل الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة فصلين، الأول نظري و الثاني تطبيقي على النحو التالي:

أولا: الفصل الأول: و الذي أخترنا له عنوان: الأسس النظرية لسياسة التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، و هو بمثابة الفصل التمهيدي لهذه الدراسة تناولنا من خلاله مبحثين موزعين إلى ثلاث مطالب متتالية، يتمحوران المبحثان على المفاهيم الأساسية للسياسة التجارة الخارجية الحديثة ، و توضيع واقع التجارة الخارجية للولايات المتحدة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

ثانيا: الفصل الثاني: تمحور هذا الفصل على انعكاسات السياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي و أهمية السياسة الحمائية المستخدمة ، إضافة إلى واقع التجاري للصين الشعبية و إثرها من السياسة التجارية المطبقة من طرف الولايات المتحدة.

الفصل الأول

الفصل الأول

الأسس النظرية لسياسات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد :

ة نموا متسارع بفضل اتخاذ الدول منهج التبادل التجاري الحر بين مختلف دول العالم من اجل اندماج في النظام التجاري الدولي، عن طريق تبني سياسات تجارية مناسبة تهذف للتحرير التجاري حز و العوائق التي تقع في طريق حرية التجارة، مما يعني ان للسياسات التجارية اتجاهين مختلفين و الآخر نحو التقييد، و يختلف تطبيق السياسة التجارية بين الدول أو داخل التكتل أو خارجه ضعت من أجلها، فتطبيقها ما بين الدول بهدف التحرير لزيادة تدفق السلع و الخدمات و الاموال

و الأشخاص بإزالة كل العوائق، و في نفس الوقت استخدامها بهذف التقييد نحو الدول الأخرى بفرض مجموعة من القيود على التبادل التجاري ما بين الدول، و لتقوم التجارة الخارجية الدولية بدورها التاريخي كمحرك للنمو و التنمية.

يتمحور هذا الفصل على المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الأسس النظرية لسياسات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية .

المبحث الثاني: واقع و آفاق التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لسياسات التجارة الخارجية الحديثة

رغم التوافق الدولي و الانحياز للحرية الاقتصادية وآليات السوق لا يزال الجدال قائما بني أنصار الحمائية التجارية وأنصار حرية التجارة كل بمبرراته وحجمه، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتعرض بشيء من التفصيل لكل أنواع السياسات التجارية .

المطلب الأول : مفهوم و أهمية السياسة التجارية الحديثة

لتعريف السياسة التجارية اخترنا مفهومها من الناحية اللغوية و الاصطلاحية

الفرع الأول : تعريف السياسة لغة و اصطلاحا

أولا : السياسة لغة

أصل السياسة من السوس معنى الرياسة ، و السوس هو أيضا الطبع و الخلق و السجية. فيقال ساس الدواب يسوسها سياسة، إذ قام عليها و رضاها و أدبها، و منه تسمية المعتني بشؤون الخيل سياسيا.

و تطلق على معاني متفرقة في اللغة، كتولي الرياسة و القيادة و تدبير الأمور و القيام بإصلاحها ، و كذا القيام بالأمر بما يصلحه، و المقصود بالأمر هنا هو أمر الناس . [1]

ثانيا : السياسة اصطلاحا

[1]) عبد اللاوي خديجة، آلية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية الحقوق ، جامعة وهران، 2013، ص 16.

السياسة في معناها العام،يتصل بالدولة و السلطة، و يطلق عليها بهذا المعنى الأحكام السلطانية أو السياسة الحكومية ...إلخ، و يشمل هذا النوع من فقهاء القانون تدبير أمور الدولة الداخلية و هي تتولى إدارة شؤون البلاد و تنظيم حكومتها ، و كذا أمور الدولة الخارجية أو الدولية و هو يبحث في العلائق المتصلة بين الدول و المصالح المتضاربة و المتباينة بينهم و غايتها دفع المشاكل الناشئة عن تباين الغايات المختلفة.

الفرع الثاني : تعريف التجارة لغة و اصطلاحا

أولا: التجارة لغة

التجارة من التجارة بمعنى باع و اشترى و هي في الأصل مصدر دال على المهنة .

ثانيا : التجارة اصطلاحا

التجارة في الاصطلاح تقليب المال ، أي بالبيع و الشراء بغرض الربح .[1]

مما سبق ذكره فيمكننا الى إجماع تعريف السياسة التجارية كما يلي:

يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينه .

و يقصد بالسياسة التجارية أيضا: مجموعة التشريعات و اللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم و السيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة و النامية، و التي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول. [2]

من جهة أخرى السياسة التجارية هي وسيلة إلى جانب وسائل الأخرى كالإجراءات المالية و النقدية ، تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينه أهمها: التنمية الوطنية، تثبيت سعر الصرف...[3]

إجمالا نستطيع تعريف السياسة التجارية بأنها مجموعة الوسائل و الإجراءات و التدابير و الأساليب و الأدوات، التي تلجأ إليها الدولة في علاقاتها التجارية و الخارجية بين الدول، قصد تحقيق أهداف معينة تتفق مع باقي أهداف السياسة التجارية و الاقتصادية و السياسات العامة.

و تجدر الإشارة إلى أن كل متتبع للسياسات التجارية الخارجية لأية دولة يجد أنها تنقسم من حيث نطاق تطبيقها إلى ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل في ما يلي :

[1]) عبد اللاوي خديجة، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

[2]) فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة(1970- 2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة سطيف2013،1-2014، ص،15.

[3]) عبد اللاوي خديجة، مرجع سبق ذكره ،ص،

أ- سياسات التجارة الخارجية القومية أي الوطنية

تتمثل هذه الأخيرة فيما تتخذه الدولة بمفردها من سياسات للتأثير على تجارتها الخارجية .

ب-سياسات التجارة الخارجية الإقليمية

يقصد بها السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية و اقتصادية مشتركة مثلا السياسات التي تتخذ في إطار الاتفاقيات الثنائية، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كمناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية ...الخ.

ت-سياسات التجارة الخارجية الدولية

هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها مع الخارج بغرض تحقيق اهداف معينة ، فالسياسة التجارية تختلف من دولة الى أخرى ، باختلاف النظم الاقتصادية ، فلكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق الأهداف الاقتصادية .[1]

الفرع الثالث : أهمية السياسات التجارة الخارجية

تختلف اسباب السياسة التجارية باختلاف نوعية السياسة المطبقة و سياسة التقيد او سياسة الحرية ، و عليه يمكن ان نذكر اهداف السياسة التجارية الدولية دون تفريق بين اهداف سياسة حرية التجارة الدولية او سياسة حمايتها و هي :

أولا : تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

و يتم ذلك عن اساس تعظيم عائدات الصادرات و الموارد من العملة الاجنبية و تخفيض الطلب على الصرف الاجنبي .

يعرف توازن ميزان المدفوعات بانه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة ، فالتوازن في ميزان المدفوعات يربط بين طبيعة النمو المستمر في ميزان المدفوعات و طبيعة الحركة المستمرة في مكوناته ، و يأتي هذا التوازن على اساس تعظيم عائدات الصادرات و الموارد من العملة الاجنبية و تخفيض الطلب على الصرف الاجنبي .

ثانيا : حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية

[1]) عبد اللاوي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

و تعتبر هذه السياسة من بين الاجراءات التي تقوم بها السلطات لعرض اعاقة حركة الاستيراد و حماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج المحلي ، و من بين هذه الاجراءات ، فرض اجور و نفقات تحكمية مرتفعة على نقل و تخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية ، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية ، المغالاة في تقدير قيمة الواردات ، فرض رسوم على عملية التفتيش . [1]

ثالثا : حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الاغراق

يقصد بسياسة الاغراق بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الانتاج في الاسواق الخارجية ، على ان تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية ، و هو احد الوسائل التي تتبعها الدولة او المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الاثمان السائدة في الداخل و تلك السائدة في الخارج ، و خاصة الاغراق العارض و الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة و الاغراق قصير الاجل او المؤقت و الذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من اجله و الاغراق الدائم ، المرتبط بسياسة دائمة تستند وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحامية ، و على هذا الاساس جاءت جولة لأوروغواي و الجات سنة 1994 و منظمة التجارة العالمية بإجراءات و قوانين تطفل حق الحماية ضد الدول التي تمارس سياسة الاغراق .

رابعا : تشجيع الاستثمار من أجل التصدير

و ذلك بانتهاج اساليب و استراتيجيات تتكفل بهيئة القضاء الاستثماري الخصب الذي يعمل على تطوير الانتاج الوطني بهدف التصدير و تشجيع اقامة المناطق الحرة ذات المزايا و الحوافز التفضيلية التي تشجع الاستثمار فيها و تبنيه مؤسساتية تعمل على دعم الاستثمار المحلي او الاستثمار الاجنبي المباشر لتدعيم قدرة المنتوج الوطني على التنافس في الاسواق الدولية و زيادة العائد النقدي .

خامسا : زيادة العمالة مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي

يعتبر هذا الهدف من اهم اهداف السياسة الاقتصادية العامة و خاصة السياسة التجارية سواء الحمائية منها او سياسة الحرية ، فسياسة الحماية تخلق انواع جديدة من القناعات التي تستخدم مزيدا من العمالة او زيادة مستوى التشغيل ، في حين ان سياسة الحرية تعمل على تحقيقه من خلال تعظيم الصادرات في اطار التحول الى استراتيجية الانتاج من اجل التصدير . [2]

سادسا :حماية الصناعات الناشئة

تعتمد هذه السياسة في الدول التي تمتع صناعات حديثة خاصة الدول النامية هذا بغرض حمايتها من منافسة صناعات الدول الكبرى التي تتميز بالتقدم الفني الانتاجي و السياسات الاحتكارية .

[1]) تزالت محمد و شاريف العربي، السياسات التجارية و الاندماج في الاقتصاد الدولي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دارية أدرار، الجزائر، 2015- 2016، ص، 22 .

[2]) تزالت محمد و شاريف، ص. ص: 22- 23.

الا أنه يجب التفريق بين هدف حماية الصناعة الناشئة و هدف حماية الانتاج المحلي من المنافسة، فالأول مقبول من بعض الاعتبارات الاقتصادية اما الثاني فلا يمكن الدفاع عنه لأنه غالبا ما يصدر عن الضغوط السياسية التي تمارسها جماعات الضغط ذات الوزن السياسي في المجتمع .

سابعا : التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد القومي

إن اجراءات السياسة التجارية تعمل على تحصين الاقتصاد القومي من مختلف التقلبات التي تنشئ على المستوى الدولي و التي يتأثر بها طبعا ، نظرا للعلاقة التجارية بين مختلف البلدان .

ثامنا: إيجاد الية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية

فالسياسة التجارية من خلال ادواتها و اجراءاتها تعمل على تكييف الاقتصاد مع التحولات الاقتصادية العالمية للحصول على اكبر قدر من المكاسب و التقليل من المخاطر مثل ما اعتمد في الاتفاقية العامة للتعليمة الجمركية (الجات) (GATT) ومن سياسات تم تكييفها في اطار المنظمة العالمية للتجارة (OMC) . [1]

المطلب الثاني :أنواع و مبررات و أدوات سياسات التجارة الخارجية

سبق و أن أشرنا إلى السياسة التجارية على أنها مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدول ي نطاق علاقاتها التجارية مع الخارج من أجل تحقيق أهداف معينة ، و لكن تحقيق هذه الأهداف يتطلب من الدول استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل المحفزة التي تشجع على زيادة الصادرات و التقليل من الواردات قسمناها في هذا المطلب إلى فرعين الفرع الأول يتمحور حول أنواع السياسة التجارية و الفرع الثاني مبرات السياسة التجارية ، أما الفرع الثالث سنتطرق إلى أساليب سعرية تأثر في تيارات التبادل عن طريق التأثير في أسعار الصادرات و الواردات و أساليب كمية تؤثر في تيارات تأثيرا كميا مباشرا وأخيرا هناك أساليب التنظيمية التي تشكل الإطار التنظيمي الذي تتحقق ي داخله المعاملات التجارية الدولية .

الفرع الأول: أنواع السياسة التجارية:

لقد قسم الاقتصاديون السياسة التجارية إلى نوعين، سياسة حرية التجارة التي تدعو إلى عدم التدخل في العلاقات الاقتصادية الدولية، و سياسة الحماية التي تسمح للدولة بالتأثير على كمية أو أسعار أو اتجاهات المبادلات الدولية.

[1]) تزالت محمد م شاريف، مرجع سبق ذكره ، ص، 23.

أولا: سياسة الحماية التجارية

يقصد بحماية التجارة الدولية، تقييد التجارة من الخارج من خلال تدخل السلطات العامة في الدولة في كل أو بعض المؤثرات التي تتدخل لتسيير المبادلات الخارجية وفقا لما تفرضه المصلحة العليا لها.[1]

من جهة ثانية يقصد بالسياسة الحماية التجارية على أنها مجموعة من القواعد و الاجراءات التي تضع قيود مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية.[2]

إن السياسات التقييدية قد تتم في شكل فرض ضرائب جمركية من اجل الحد من دخول السلع الأجنبية، حيث ترتفع أسعارها، او عملية تقنين دخولها و ذلك من خلال ما يعرف بنظام الحصص، أو القيام بعقد الاتفاقيات الدولية، من أجل تحديد حجم و أنواع السلع التي يسمح بدخولها.[3]

ثانيا: سياسة الحرية التجارية

يقصد بالسياسة التجارية الحرة " السياسة القائمة على ترك التجارة حرة دون تدخل أو قيد، من خلال وضع القوانين و التشريعات التي تحضر وضع القيود أمام التدخل الحر للسلع و الخدمات و الاستثمارات عبر الحدود الوطنية سواء كان التدفق في صورة صادرات أو واردات دخول أو خروج لرؤوس الأموال.[4]

كما تعني حرية التجارة مجموعة القواعد و الاجراءات و التدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة لتعمل على زيادة تدفق التجارة عبر الحدود لتحقيق اهداف معينة.[5]

الفرع الثاني : مبررات سياسة التجارة الخارجية

ويستند أنصار المذهب الحمائي الدفاع عن سياستهم إلي الحجج الآتية:

أولا: حماية الصناعات الوطنية الناشئة

تعتبر هذه الحجة من أكثر الحجج رواجا في الدول النامية علي الرغم من أنها قامت في الدول الصناعية المتقدمة حيث كان أشهر دعاتها الأمريكي ألكسندر هاملتون سنة 1791 و الألماني فريدريك ليست سنة 1941 حيث شعر بالأسى والحزن إزاء التقدم البطيء و الصناعات الناشئة بدولتهما و عدم قدرتها على مواجهة المنافسة البريطانية أو

[1]) مرجع غير منشور، ص، 33.

[2]) دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة لنيل متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر-، 2011-2012، ص، 29.

[3]) عبد الاوي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص،28.

[4]) عبد اللاوي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص،27.

[5]) دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص، 28.

تحملها و لهذا كانت دعوتهما إلى حماية الصناعات الناشئة لتحقيق مستقبل اقتصادي أفضل لهذه الصناعات و تأمين صمودها في وجه المنافسة الأجنبية.[1]

فقد شجع "ليست" تدخل الدول في الحياة الاقتصادية لحماية الصناعات الناشئة فقط بالقطاع الصناعي وهذا ما أطلق عليه بالحماية المربية سنة 1841،و إن هذه الحماية تكون لفترة زمنية محدودة أو مؤقتة لأنه على كل دولة اجتياز عدة مراحل قبل الوصول إلى وضعية الدول المتقدمة لأن الحماية التجارية هي الوحيدة التي تمكنها من الوصول إلى المرحلة الأخيرة حتما، و يمكننا حصر هذه المراحل كما يلي:

المرحلة الهمجية ثم مرحلة الرعي ثم مرحلة الزراعة و الصناعة و أخيرا الزراعة و الصناعة و التجارة.

يقول ليست:" صحيح أن فرض ضرائب قصد الحماية ستزيد من أثمان المنتوجات المصنوعة في أول الأمر لكن بتقدم الزمن و قدرة الأمة على بناء قوة صناعية كاملة لنمو خاصة بها فإن هذه المنتوجات ستنتج في الداخل بأرخص من ثمن استيرادها في الخارج ".[2]

من ذلك نستنتج أن الحماية التجارية لدى " ليست " يجب أن تقت صر على الصناعة فقط لا غير و من جهة أخرى يجب أن تكون هذه الحماية معتدلة و مقتصرة على الضرائب الجمركية التي تعوض انخفاض أثمان المنتوجات الصناعية الأجنبية و غزو الأسواق الخارجية يجب رفع الحماية التجارية عليها لأن الغاية من فرضها قد وصلت إلى نهايتها.

أمّا الأسباب التي قامت عليها الدعوة إلى حماية الصناعات الناشئة هي:

أ- إن المنشآت المحلية الناشئة و خاصة في القطاع الصناعي لا تستطيع أن تنافس المنشآت الأجنبية الأكثر كفاءة لأن المنشآت حديثة العهد تواجه تكاليف عالية لا تواجهها المنشآت القائمة منذ وقت طويل و لهذا فإن حماية الصناعات الناشئة يمكنها الاستفادة من الوفرات الاقتصادية الخارجية مثل إيجاد قوة عاملة مدربة و تحسين حالة الطرق ووسائل النقل و المواصلات و تحسين نوعية الإنتاج ممّا يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.

ب-يعتقد الاقتصاديون أن حماية هذه المنشآت ضروري لتمكينها من تجاوز فترة طفولتها الحساسة و بعد أنْ تصل إلى مرحلة النضوج فإنه يمكن الاستغناء عن هذه الحماية.

ت-إن الحماية للصناعات الناشئة يأخذ بعدا عالميا فمع مرور الزمن (في الأجل الطويل) فإن الرفاه الاقتصادي العالمي يتحسن و ذلك أن الحماية تمكن من إيجاد ميزة نسبية جديدة وإلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية و بالتالي تؤدي إلى زيادة الإنتاج العالمي.

---

[1]) صبرينة فراح، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و العولمة دراسة حالة الجزائر في اطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2010-2011، ص 13 .

[2]) صبرينة فراح، مرجع سبق ذكره، ص. 13 .

و بالرغم من المزايا التي تقدمها سياسة الحماية التجارية للصناعات الناشئة إلا أنها تعاني من صعوبات في التطبيق العلمي و التي تتمثل فيما يلي:

ث–صعوبة تحديد أي من الصناعات الناشئة يتوقع أنْ تتمتع بميزة نسبية لتحقيق الحجم الكبير في الإنتاج و بالتالي يصعب تحديد حاجيتها للحماية الآن.

ج– صعوبة تحديد الوقت المناسب لإلغاء سياسات الحماية التجارية بسبب عدم وجود معيار موضوعي ،يمكن من خلاله تحديد مرحلة وصول المنشآت التي تمت حمايتها إلى مرحلة النضوج و القدرة على المنافسة الدولية.

ح– بالرغم من أن حماية المنشآت الناشئة مطلب اقتصادي إلا أنه يفتقر إلى الآلية المناسبة و دقة الإجراءات يجعل أثار الحماية أكثر إيجابية على الاقتصاد.

و يجدر الإشارة إلى أن فكرة حماية الصناعات الناشئة الأجنبية تشبه إلى حد بعيد حالة تقديم الإعانة المادية من الدولة إلى الصناعات مع الفارق البسيط المتمثل في أن الإعانة تظهر أثارها بشكل مباشر و أكثر وضوحا من استخدام الضرائب الجمركية.[1]

ثانيا: جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر

تؤدي الحماية الجمركية لصناعات الوطنية التي تعتمد على رأس المال الأجنبي إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل فيرتفع معدل الربح المنتظر من الاستثمار و بالتالي إغراء المزيد من رأس المال الأجنبي للاستجابة و هكذا تؤدي الحماية الجمركية إلى الدخل الوطني لاسيما إذا كانت الموارد التي تستغلها هذه الصناعات الجديدة المحمية التي اجتذبت رؤوس الأموال العاطلة.

لكن هناك جانب آخر لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية قد يضر بالاقتصاد الوطني من جراء تسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي المتولد على تلك الاستثمارات إلى الخارج في شكل فوائد للقروض أو جزء من الأرباح.

ويبقى التقييم النهائي لسياسة الحماية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية متوقفا على تلك السياسة و توجيهها من طرف تلك الدول المتلقية لرأس المال إضافة إلى منع المغالاة لتسرب الأرباح إلى الخارج إذا قي تلك الضوابط قد يمكن أن يساعد رأس المال الأجنبي على النهوض بمستوى الدخل الوطني مع تنمية بعض فروع الإنتاج الجديدة وإنعاش تلك الموجودة فعلا.

ثالثا: معالجة البطالة و الاستفادة من العملة الرخيصة

يرى أنصار الحماية ضرورتها لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية مما ن يساعد على درء خطر البطالة وزيادة فرص الاستثمار المربح في الدخل، بالمثل تخلق أنواعاً جديدة من الصناعات التي تستخدم لمزيد من العمالة، كما أن التوسع في سياسة الاكتفاء الذاتي داخل الدولة يؤدي إلى زيادة فرص العمل و التشغيل بها.[1]

[1]) صبرينة فراح، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 13- 14.

إلا أن فرض الحماية بغرض زيادة العمالة قد لا يتحقق إذا طبقت الدولة الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل، والذي يؤدي إلى نقص الطلب على المنتجات الوطنية في الخارج، وعموما فإن الحماية التي تفرضها الدولة بإقامة العوائق أمام المنافسة الأجنبية تجعل الصناعات المحلية في مركز ممتاز تستطيع معه النمو إلى أقصى كفايتها الإنتاجية وتوظيف عدد متزايد من العمال ممّا يؤدي إلى الإقلال من وحدة البطالة و رفع كفاية العمل الوطني

رابعا: تحسين معدل التبادل

يمكن للدولة أن تستفيد فرص الرسوم الجمركية على وارداتها وذلك لأن الطرف الأجنبي المصدر لهذه الواردات هو الذي سيقع عليه في النهاية عبء مثل هذه الضريبة، لأنه سيضطر إلى تخفيض أثمان صادراته إلى الدولة، وبهذا تحصل الدولة على وارداتها بأثمان أقل من ذي قبل مما يعني تحسين معدل تبادلها التجاري الخارجي، وتفترض هذه الحجة على الدولة التي ستفرض الضريبة الجمركية على السلعة التي تستوردها إنما تشتري الجزء الأكبر من هذه السلعة، ولما كان من أثر فرض هذه الضريبة نقص كمية المشتراة من السلعة فإن منتجها سيضطر إلى تخفيض ثمنها ومن ثم يقع عبء الضريبة الجمركية جزئيا على الأقل على عاتق المنتج الأجنبي.

خامسا: الحصول على إيراد لخزينة الدولة

إن فرض الدولة لضريبة جمركية على الواردات يمكن من تمويل جزء من نشاط الدولة بواسطة الدول الأجنبية المصدرة لهذه الواردات، وذلك على أساس أن مثل هذه الضريبة ستؤدي إلى إجبارها على تخفيض أسعار بيع صادراتها وبذلك لا يشعر المستهلك بحدّة عبء هذه الضريبة.

تتركز هذه الحجة على نفس ما ترمي إليه حجة تحسين شروط التبادل الدولي من اضطرار الدولة المصدرة إلى تخفيض أسعار صادراتها، إلا أن ذلك ليس صحيحاً في كل الأحوال و الاحتمال الأقرب هو ارتفاع تمن السلع المستوردة بعد فرض الضريبة الجمركية بالنسبة للمستهلكين في الداخل، مما يؤدي إلى تحويل بعض الموارد الاقتصادية من الاستخدامات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية مقارنة مع الدول الأخرى إلى الاستخدامات التي تتمتع فيها بميزة نسبية أقل، كما أن هذه الضريبة الجمركية بمثابة ضريبة على الاستهلاك وتتمتع بنفس مزايا و مساوئ الضريبة.

في الواقع المجال مفتوح أمام الدولة للحصول على إرادات من مختلف الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرضها في الداخل دون الخارج، دون الحاجة إلى فرض الضرائب الجمركية من شأنها تحويل الموارد الإنتاجية التي تملكها من وجود إنتاجها إلى وجود إنتاج آخر.[2]

الفرع الثاني: أدوات السياسة التجارة الخارجية

[1]) المرجع نفسه ، ص، ص: 14- 15.

[2]) صبرينة فراح، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 15- 16.

تتعدد أدوات السياسة التجارية للدولة، والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية بصفة عامة تبعاً إلى النظام الاقتصادي السائد، فيمكن التمييز بين وسائل السعرية والوسائل الكمية والوسائل التنظيمية، وتلك الوسائل تميز في الواقع التي تأخذ بنظام اقتصاديات السوق.

أولا: الوسائل السعرية:

يمكن التمييز بين هذه الوسائل و التي تؤدي في تيار التبادل الدولي عن طريق التأثير في أثمان الواردات و الصادرات بين كل من الرسوم الجمركية الإعانات، الإغراء، تخفيض سعر الصرف.

أ- الأساليب السعرية

تتمثل الأساليب السعرية في الرسوم الجمركية ، و هي الأكثر أساليب استخداما في مجال التجارة الخارجية، الاعانات ، الإغراق ،، تخفيض سعر الصرف .

1- الرسوم الجمركية

1.1.مفهوم الرسوم الجمركية : تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضرائب تفرضها الدولة على السلع العابرة لحدودها، صادرات كانت او واردات.[1]

التعريف السابق نستنتج أن الرسوم الجمركية عبارة عن مبالغ مالية تفرض على كل من الصادرات و الواردات ، عند تجاوزها الحدود الإقليمية للدولة دخولا أو خروجا .[2]

2.1.أنواع الرسوم الجمركية :

و تنقسم إلى ثلاثة أنواع :

- الرسوم النوعية : و التي تفرض كمبلغ ثابت في كل وحدة من السلعة ، فمثلا تفرض 300 جنية ضريبة نوعية على كل طن من السكر المستورد .

- الرسوم القيمية :و هي ضريبة تفرض كنسبة معينه من الناتج المحلي قيمة السلعة المستوردة أو المصدرة ، فمثلا تفرض 10 % ضريبة على قيمة السكر المستوردة .

- الرسوم المركبة : و تتكون هذه الرسوم من الرسوم النوعية بالإضافة إلى الرسوم القيمية ، فمثلا فرض ضريبة نوعية 100 جنية على كل طن مستورد من السكر بالإضافة إلى ضريبة 5 % كنسبة من قيمة السكر المستورد .[3]

---

[1]) فيصل لوصيف مرجع سبق ذكره، ص، 20.

[2]) فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 2013، ص، ص: 62 63 .

[3]) د، السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم، الاسكندرية، 2009،ص،ص: 151 152.

– الرسوم الاسمية: و تهدف إلى إبقاء أسعار السلع شبه ثابتة، فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق الخارجية، خفض الرسم، أما إذا انخفضت أثمانها في الخارج رفعت الضريبة.[1]

2– إعانات التصدير

1.2. مفهوم إعانات التصدير :يتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للتصدير ، حتى يتمكنوا من تصدير سلعة معينة ، محاولة في ذلك لكسب أسواق الدولية عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين من البيع في الخارج بأسعار لا تحقق لهم الربح على أن تقدم الدولة لهم منحا أو إعانات تعوضهم عن ذلك الربح المفقود .

2.2. أنواع إعانات التصدير : يمكن أن نميز بين نوعين من الإعانات هما :

– إعانات مباشرة :تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود ، يحدد إما على أساس نوعي أو على أساس قيمي ، وتحسب هذه النسبة عند التصدير على أساس سعر FOB كما يمكن للسلطات العمومية أن تحدد سعر هدف، و الإعانة الوحدوية تساوي الفرق بين سعر الهدف و السعر العالمي .

– إعانات غير مباشرة :تتمثل في منح المشروع بعض الإمتيازات لتدعيم مركزه المالي ، كأن تمنح الدولة المصدرين الإعفاء أو التخفيض الضريبي ، تسهيلات ائتمانية ، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية .[2]

3– الإغراق

1.3.مفهوم الإغراق : يعرفه أرباب الأعمال بأنه استيراد سلعة رخيصة أي الحصول على السلعة من الخارج بثمن أقل من ذلك الذي يضمن للمنتجين ربحا معقولا . كما يعرفه بعض الكتاب بأنه البيع في الخارج بثمن يقل عن نفقة الإنتاج فهناك ثمن التكلفة المتوسط و ثمن التكلفة الإحدى كما أن التكلفة يختلف من وقت إلى آخر تبعا لطريقة المحاسبة المستخدمة .[3]

2.3.أنواع الإغراق :يمكن أن نميز بين أنواع ثلاثة للإغراق :

– الإغراق الروسي : كانت روسيا في عامي 1930 ،1931 تبيع كميات كبيرة من السلع في الخارج بثمن منخفض حتى تحصل على عملات أجنبية ضرورية لتمويل مشروعاتها الانتاجية .فكلما احتاجت الدولة إلى أموال قامت بعرض سلعها .

[1]) فيصل لوصيف مرجع سبق ذكره، ص،21.

[2]) فيروز سلطاني ، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[3]) د، أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، طبعة 1، مؤسسة الرؤية للطباعة و النشر، مدرسة ابن النفيس– المعمورة، 2006، ص107.

- **الإغراق المؤقت : كان لدى العديد من المصانع فائضا من بعض السلع في الفترة بين الحربين العالميتين الآخرتين . و لقد عجزت هذه المصانع عن تصريفه محليا فلجأت إلى تصديره و بيعه بأن ثمن في الخارج ، فكان الغرض الرئيسي من هذا الإغراق هو التخلص من الفائض و ليس العمل على اكتساب أسواق أجنبية.**
- **الإغراق الدائم: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلى قوى نتيجة حصوله على امتياز بإنتاج سلعة ما من الحكومة أو نتيجة لكونه عضوا في اتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية ، إضافة الى شرط أن تكون الضرائب الجمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج والا كان من الممكن استيراد السلعة المصدرة لبيعها مرة ثانية في السوق المحلي ، كذلك من شروط الإغراق الدائم أن يخضع المشروع لمبادئ تزايد الغلة و تناقص التكلفة ، و أخيرا يشترط أن تكون مرونة الطلب على السلعة في السوق المحلي أقل من مرونة الطلب في الأسواق الخارجية .[1]**

4- تخفيض سعر الصرف

1.4.مفهوم تخفيض سعر الصرف: يقصد به أي انخفاض تقوم به الدولة عمدا، في قيمة الوحدة النقدية المحلية المقومة بوحدات نقدية أجنبية ، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة الى الذهب ، او لم يتخذأي اجراء و يترتب على هذا الاجراء تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الاجنبية ، و يرفع الاسعار الأجنبية مقومة بالعملة المحلية.[2]

ب- الأساليب الكمية

من أهم الوسائل الكمية المستخدمة ، نظام الحصص و تراخيص الاستيراد.

1- نظام الحصص

1.1.مفهوم نظام الحصص : يقصد به أن تضع الدولة حدا اقصى للكمية أو القيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة .[3]

2.1.أنواع نظام الحصص : يأخذ نظام الحصص عدة صور ، و يمثل اهمها ما يلي :

- الحصة الاجمالية: و فيها تحدد الدولة القيمة أو الكمية الكلية التي يسمح بإستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، دون توزيع هذه الكمية على الدول المصدرة و المستوردين المحليين.

[1]) محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي دراسة نظرية و تطبيقية، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية،2000، ص، ص : 118، 119.
[2]) فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 73.
[3]) محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 119.

– الحصة الموزعة: و هو أن تقوم الدولة بتوزيع الحصة بين الدول المصدرة على أسس معينه أهمها نسبة صادراتها قبل فرض الحصة أو صادراتها في السنوات السابقة.

2– تراخيص الاستيراد

عادة ما يكون هذا النظام مقترنا بنظام الحصص ، و المقصود بتراخيص الاستيراد هو عدم السماح باستيراد السلع إلا بعد الحصول على ترخيص من الجهة الادارية المختصة ، و قد يكون الترخيص عاما في حدود الحصة الكلية المقرر استيرادها ، و قد يتم تحديدها مسبقا ، و هذا الأسلوب يسمح للدولة ببيعه في المزاد العلني ، مما يتيح لها فرصة المشاركة في أرباح الاستيراد.[1]

ث–الأساليب التنظيمية:

تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية، و يمكن أن نميز بين المعاهدات التجارية و الاتفاقيات التجارية، اتفاقيات الدفع و التكتلات الاقتصادية و إجراءات الحماية التجارية.

1– المعاهدات التجارية

تعرف على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية ، بعرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو التجاري ، يتم التوصل اليها بأساليب دبلوماسية لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر ، مثل الرسوم الجمركية و المعاملات الضريبية على السلع المتبادلة و تقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة ، المعاملة بالمثل

و الدول الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث .

2– الاتفاقيات التجارية

تتميز عن المعاهدات على أنها اتفاقيات قصيرة الأجل ، كما تتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة و كيفية تبادلها ، و المزايا الممنوحة على نحو متبادل فهي ذات طابع إجرائي و تنفيذي في اطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة .[2]

3– اتفاقيات الدفع

هي اتفاقيات تبرم بين الدول بغية توضيح أساليب تسوية الحسابات المترتبة عن الارتباطات التجارية و المالية ، تبرم عادة بين الدول التي تقيد تحويل عملتها إلى عملات أجنبية و تفرض أنظمة الرقابة على الصرف ،و جوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات و متحصلات كل منهما مع الأخرى ، ويحدد اتفاق الدفع العملة التي على أساسها العمليات ، و سعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له .

4– التكتلات الاقتصادية

[1]) فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2]) صبرينة فراح، مرجع سبق ذكره ،ص ص: 18- 19 .

و هي تظهر نتيجة للقيود في العلاقات الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول ، و تتخذ عدة أشكال : منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي ،الاتحاد الاقتصادي ،الاندماج الاقتصادي .

5- الحماية الادارية

و هي من قبيل الإجراءات الاستثنائية تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد و حماية السوق الوطنية ،و من بين هذه الإجراءات فرض أجور و نفقات تحكيمية مرتفعة على نقل و تخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية ، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية و المغالاة في تقدير قيمة الواردات و فرض رسوم على عملية التفتيش ، و قد تكون تلك الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصحيحة .[1]

المطلب الثالث : السياسة الحمائية كأداة في السياسة التجارية

في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة التي يعيشها الاقتصاد العالمي تواجه الدول أكبر و أصعب خطر هو ما يعرف اليوم بالحمائية الجديدة هذه الخيرة التي قد تتعارض في شكلها و مضمونها مع ما جاء في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة ، لكنها إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى عرقلة أو تقييد حرية حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و بالتالي لا يمكن الوصول إلى الهدف الرئيسي الذي تسعى إلية المنظمة و هو تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء .

الفرع الأول: مفهوم السياسة الحمائية

الحمائية هي سياسة اقتصادية لتقييد التجارة بين الدول ،من خلال طرق مثل رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ، و تحديد كمياتها ، الحصص التقييدية ، و مجموعة متنوعة من غيرها من الأنظمة الحكومية المقيدة التي تهدف إلى تثبيط الواردات ، و منع الأجانب من الاستيلاء على الأسواق المحلية و الشركات هذه السياسة هو تحالف وثيق مع المناهضة للعولمة و يتناقض مع حرية التجارة، حيثالحواجزأمام التجارة الحكومة إلى أدنى حد.[2]

إضافة إلى المفهوم السابق الحماية هو مصطلح يستخدم غالبا في سياق الاقتصاد حيث يشير إلى السياسات الجمركية حماية أصحاب الأعمال و العمال في بلد ما عن طريق تقييد أو تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية و هي تهدف إلى حمائية السوق الداخلية من المنافسة الخارجية ، و تشجع على استهلاك المنتجات المحلية.

[1]) صبرينة فراح، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2]) http// :www.annabaa.org/arabic/economicreeports/9099,20mar2020,21:53.

الفرع الثاني :حجج السياسة الحمائية

أولا: الصناعات الاقتصادية:

إن الحماية يمكن أن تكون وسيلة فعالة في إنشاء وتشجيع منتجات محلية، مثل هذه الصناعة يجب بطبيعة الحال أن يكون إنشاؤها ملائما لظروف الدولة ولكننا نجد أنه من المستحيل أن تبدأ هذه الصناعة وتنشط ما لم تحمي من المنافسة الخارجية من المنتجين الأجانب الذين أثبتت لهم فرصة السبق في الإنتاج و استقرار الصناعة .

وتطبق هذه الحالة بالنسبة للدولة النامية الحديثة العهد بالتصنيع .فتفيد برامج التنمية الصناعية تحتاج إلي مثل هذه الحماية فالصناعة الأجنبية تتميز بأنها بدأت مبكرة فكثير صناعات الدول النامية الناشئة تكون على قدم المساواة مع الصناعات الأجنبية من حيث ملائمة عوامل الإنتاج الموجودة لديها ومن حيث توفير المادية الأولية من حيث اتساع السوق .ولكن الصناعات الأجنبية نظر لبداتها المبكرة أصبحت قادة على التمتع بالوفورات الداخلية و الوفورات الخارجية Intemal amd Extemal Economies والتي لا تتوفر للمنتجين الناشيئين في الدول النامية، إلا أن مثل هذه الوفورات يمكن أن تنمو تدريجيا لو أن هؤلاء المنتجين الناشئين قد منحوا حماية مؤقتة عن طريق فرض رسوم جمركية على استيراد السلع المنافسة من الخارج وبهذه الطريقة يمكن لهذه الصناعات الناشئة أن تنمو وأن تصبح على درجة كفاءة الصناعات الأجنبية.

وحماية الصناعات الناشئة للدولة النامية لا تتعارض في الواقع مع هدف حرية التجارة إلا هو تحقيق أكبر تخصص دولي على أساس المزايا النسبية القومية. و هذا الهدف أحيانا لا يتحقق بدون تدخل فالتدخل يبرر على أساس أن الافتراض المبني عليه مبدأ حرية التجارة هو المنافسة الكاملة لا يتحقق في الحياة العلمية فتكون المنافسة غير كاملة نتيجة لعدم التساوي في الظروف الوفورات الداخلية و الوفورات الخارجية يجعل الحماية المؤقتة ضرورية وذلك حتى تساوي ظروف المنافسة بالنسبة للصناعات المحلية والصناعات الأجنبية.[1]

وقبل أن نختم موضوع الصناعات الناشئة فإنه من الواجب أن نلاحظ أنه عند تطبيق مبدأ حماية الصناعة الناشئة Infant Industry Protection بالنسبة لعدد من الصناعات في وقت واحد كما هو الحال بالنسبة لتنفيذ برامج التنمية الصناعية لإحدى الدول النامية فإن الأمر يتطلب في هذه الحالة إضافة قوة جديدة ذلك أنه بالإضافة إلى الوفورات التي تنتج من التوسع في صناعة معينة، فإنه يضاف إليه وفورات ذات طبيعة أكبر والتي عادة ما تصبح توسع دولة في الصناعة كلها، أي تنفيذ برامج التنمية الصناعية.ففي مثل هذه الحالة فإن الطرق يجب أن ترصف وخطوط السكك الحديدية يجب أن تمد، ومحطات القوى يجب أن تنشأ كما يجب أن تمد الدولة بالخيرات الفنية و الهندسية،

[1]) سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الجزء 1- 2، دار النهضة العربية، القاهرة،2005، ص، ص: 403-404.

فمثل هذه التسهيلات إنما تحتاجها كل الصناعات إلا أن كثير من هذه الصناعات لا يمكن تبرير إنشاءها وحمايتها من الوجهة الاقتصادية إلا بعد أن تكون الدولة قد وصلت درجة معينة من التنمية .[1]

ثانيا: تنوع الصناعات

من ضمن الحجج التي يذكرها مؤيدو الحماية هي الرغبة في تنويع الصناعة كهدف ترغب الدولة في تحقيقه فوجود نظام اقتصادي دولي متداخل إلى درجة كبيرة ومكون من عدد من الدول متخصصة في عدد محدود من سلع التصدير وتعتمد على بعضها في استيراد مجموعة أكبر من السلع يجعله نظام غير مستقر فمثل هذا النظام يُعرِّض أعضاه إلى صدمات شديده إذا ما تعرض العالم إلى فساد كما يتعرض إلى التفكك الاقتصادي في حالة حدوث حرب أو تغييرات صناعية أساسية إلا أن هذه الاضطرابات من الممكن تجنبها أو تقليلها إلى أقل حد ممكن لو أن الدولة لجأت متعمدة عن طريق الحماية إلى تحقيق اقتصاد متوازن فإن الدولة تربح أكثر في الزمن الطويل من الاستقرار الاقتصادي عما تخسره من ارتفاع تكلفة المنتجات التي تحميها.

وقد لاقت هذه الحجة قبولا كبيرا فجميع الدول تفضل إقتصاد متوازن Balanced على غير متوازن Unbanlanced كما أن أي دولة تفضل حالة الأمان و الاستقرار عن حالة المخاطرة والتقلب، كما أن النزعة القومية لكل دولة تجعلها تفضل أن تكون مستقلة عن أن تكون معتمدة على الغير هذا بالإضافة إلى أننا لا يمكننا أنه بين الحرب العالمية الأولى والثانية اقتصاد فإن الاقتصاد الدولي قد اتسم بعد الاستقرار، فقد نتج عن انفصال الأسواق ومصادر العرض لسنوات طويلة أن تفكك الاقتصاد الدولي.

وقد كان وقع هذا الاضطراب أشد بالنسبة للدول المتخصصة في إنتاج السلع الغذائية والمواد الأولية كأستراليا والأرجنتين والمكسيك وشيلي وغيرهم من الدول النامية والتي عمد الكثير منهم إلى العمل على تنويع الصناعة... الحجج القائلة بأن الحماية هي الوسيلة إلى معالجة هذه المشكلة فعن طريق تخفيض الواردات بواسطة الرسوم الجمركية فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة التوظف في الصناعات التي تنتج سلعا منافسة لسلع الأخرى كما أن الاستثمار وما يتطلبه إنتاج السلع البديلة لسلع الاستثمار من تسهيلات Facilities يؤدي إلى إضافة قوة جديدة لزيادة التوظف.[2]

وهذه الحجة في ذاتها سليمة ولكن الأمر المشكوك فيه فيما إذا كانت هذه هي أحسن الوسائل في معالجة البطالة فأولا من المحتمل أن تكون هذه الوسيلة ليست وسيلة فعالة في معالجة البطالة فإذا عمدت إحدى الدول إلى تخفيض وارداتها عن طريق فرض رسوم جمركية الجديدة فإن صادرات الدول التي تتعامل معها هذه الدولة سوف تنخفض بنفس مقدار انخفاض واردات هذه الدولة وسيترتب على ذلك نقص في التوظف في الخارج فإذا ما تحقق انخفاض في التوظف في الداخل وفي الخارج فسيترتب على ذلك انخفاض في الانفاق على الواردات التي تعتبر صادرات بالنسبة للدولة التي فرضت الرسوم الجمركية الجديدة ولو أن رد الفعل الخارجي غالبا ما يكون أقل من حيث القوة عن مقدار التخفيض

[1]) سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص، 406.

[2]) سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص. ص. ص: 408-409-410

الأصلي في الواردات إلا أنه يمثل أثر عكسي كبير ثانيا تنخفض مباشرة وبقدر كبير وذلك عن طريق المعاملة بالمثل من جهة الدول أخرى Retaliation on the part of Other cuntries ففي الحقيقة فإن الدولة التي تحاول زيادة التوظف عن طريق فرض رسوم جمركية فإنما هي في الواقع تقوم بتصدير البطالة فسياسة التسول على حساب الغير Neighber policy Beggar My لابد وإن تواجه فورا بسياسة مقابلة.

ثالثا: تحسين معدل التبادل الدولي

بعض الاقتصاديين قد دعوا إلى فرض الرسوم الجمركية وذلك للاستفادة من اتجاه الأسعار في الدولة المصدرة إلى الانخفاض نتيجة فرض الرسوم الجمركية فإذا ما تحقق ذلك فإن الدولة التي قامت بفرض الرسوم الجمركية سوف تستفيد وذلك عن طريق الحصول على وارداتها بمعدل أحسن أي أن كمية معينة من سلع التصدير يمكنها أن تحصل على كمية أكبر من سلع الاستيراد عما كانت تحصل عليه من قبل.

وكما سيتضح لنا عند دراسة الرسوم الجمركية، فإن انخفاض أسعار الواردات نتيجة فرض هذه الرسوم إنما سيتوقف على حالة عرض هذه السلع فإذا كان عرض هذه السلع في الدولة التي تقوم بإنتاجها عرضا مرنا للغاية تقترب من أن تكون ما لا نهاية أي تكاليف ثابتة فإن الرسوم الجمركية على الواردات سوف تؤدي إلى انخفاض ضئيل أو عدم انخفاض السعر إطلاقا أما في الحالة التي يكون فيها عرض هذه السلع عرضا غير مرن، أي منحنى عرض انحداره شديد، أي أن انحدار منحنى التكاليف انحدار شديد إلى أعلى Steeply Rising Costs فإن نقص الواردات المترتب على فرض التعريفة الجمركية سوف يؤدي إلى نقص التكاليف نقصا ملحوظا، وبالتالي، انخفاض في السعر.

إلا أنه لا يوجد أي تأكيد عما إذا كان هناك فائدة خالصة من فرض الرسوم الجمركية فلا يريد أن نتذكر الأثران السيئان لفرض الرسوم الجمركية والسابق الإشارة إليهما فهذه الآثار العكسية لأثر انخفاض أسعار الواردات يجب أن تأخذ في الحسبان فإذا ما أخذنا ذلك في الاعتبار، فإن الفائدة من فرض الرسوم الجمركية التي يمكن أن تعود على الدولة في مجموعها ستكون ضئيلة للغاية.

يضاف إلى ذلك أنه إذا علمنا حساسية الدول لفرض الرسوم الجمركية فقد تتوقع أن قيام الدول بزيادة الرسوم الجمركية الموجودة بغرض تحسين معدل التبادل الدولي، فإن هناك احتمال قوي أن يقابل ذلك بإجراء مماثل من الدول الأخرى فالمقابلة بالمثل Retaliation من جانب الدول الأخرى سوف يترتب عليها انخفاض في أسعار الصادرات وبذلك يعود معدل التبادل الدولي إلى ما كان عليه قبل قيام الدولة الأولى بفرض الرسوم الجمركية (النسبة بين أسعار صادرات الدولة إلى أسعار وارداتها لن تتغير تقريبا) وفي مثل هذه الحالة فإن الفائدة ضئيلة سوف تزول ولن يترتب على هذه السياسة سوى النقص في إشفاع المستهلكين وتوزيع غير الاقتصادي للموارد.[1]

[1]) سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص. ص: 412-413.

رابعا: الرسوم الجمركية كوسيلة للمستهلك

إن الدولة التي تفرض رسوما جمركية على السلع المستوردة يمكنها أن تستخدم هذه التعريفة الجمركية كوسيلة للمساومة وذلك حتى يمكنها أن تحصل على الدول الأخرى على تخفيض في رسوم المفروضة على صادراتها وهذه الوسيلة ليست متاحة للدولة المتبعة لحرية التجارة أو للدول التي تكون الرسوم التي فرضتها رسوما بغرض الحصول على الإيراد Revenne Tarift. وقد يقال أحيانا أن فرض رسوم جمركية حامية Ptotective Duties يفيد إلا أنه يمكن للدولة من إيجاد منفذ لفتح الأسواق جديدة لسلعها و هناك شيء من الصحة في ذلك ولكن فقط بالنسبة لدولة تتبع حرية التجارة أو تكون الرسوم الجمركية التي تفرضها رسوما منخفضة إلا أن هناك ضررا قد يترتب على فرض مثل هذه الرسوم و هو عدم إمكان مقاومة استخدام الرسوم الجمركية في الغرض الأصلي الذي فرضت من أجله فبدلا من استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة للحصول على تخفيض في الرسوم المفروضة على الصادرات من الدول الأخرى؛ فإنها قد تستخدم بواسطة الآخرين كوسيلة للحصول حمايات إضافية من الحكومة.[1]

خامسا: الحماية كإجراء مضاد للإغراق

إن التعريفة الجمركية لكثير من الدول إنما تتضمن شروطا خاصة فيما يتعلق بالإغراق الذي يثير مضايقات للمنتجين في الدولة التي يحدث فيها الإغراق ولكن ما هو الإغراق؟ أن الكثيرين يعتقدون أن الإغراق هو البيع في الخارج بأقل من تكاليف الإنتاج ولكن ليس هذا هو التعريف السليم للإغراق فالإغراق هو البيع في الخارج عند سعر أقل من السعر الذي نحصل عليه في السوق المحلي؛ وذلك بطبيعة الحال بعد أن نأخذ في الاعتبار تكاليف النقل والرسوم الجمركية أي كل مصاريف التحويل فالتمييز في الأسعار بين السوق المحلي والسوق الخارجي هو أساس الإغراق وعليه، فإن البيع في الخارج بأقل من تكاليف الإنتاج لا يعتبر إغراقا ما لم يكن السعر في السوق الخارجي أقل من السعر في المستمر أو الراسخ Persisten الذي يستمر إلى ما لا نهاية ذلك لأن المصدر في وضع يمكنه أن يطبق التمييز الاحتكاري Discriminating Monoply ذلك أنه في حالة ما تكون مرونة الطلب في السوق الخارجي أكبر من مرونة الطلب في السوق المحلي(المحتكر). فإن المحتكر الذي يبيع في كلا من السوق المحلي والسوق الخارجي سوف يحقق ربحا أكبر وذلك فيما لو باع السلعة في السوق الخارجي بسعر أقل مثل هذا النوع من الإغراق قد يستمر إلى ما لا نهاية إلا أن هناك نوعا آخر من الإغراق وهو النوع غير المستمرIntermitteel فهو يكون مؤقتا؛ فعن طريقة تخفيض السعر في السوق الخارجي لفترة ما يمكن للمنتج المحلي أن يقضي على المنافسة الخارجية.

فمن وجهة نظر الدولة التي يحدث فيها الإغراق فإن الإغراق المؤقت من الممكن أن يكون أكثر اضطرابا بل مدمرا للمنشآت المحلية فالفائدة التي تعود على المستهلكين تكون فائدة عارضة بينما الأثر على المنتجين يكون أثرا باقيا فإذا

[1]) سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 413-414.

ما عرفنا الإغراق تعريفا دقيقا وليس البيع في الخارج بأقل من التكاليف فإن فرض الرسوم الجمركية لمواجهة الإغراق المؤقتAntidumping يمكن تبريرها وقد استخدمت الولايات المتحدة وكذا هذا النوع من الرسوم بنجاح.

سادسا: الدفاع القومي

إن حماية صناعات معينة كثيرا ما يؤيد على أساس الدفاع القومي فإذا كانت منتجات صناعة معينة ضرورية لأغراض حربية، اقتربت الحجة بأنه إذا لم يتيسر لهذه الصناعة أن تبقى بدون حماية فإنه من الواجب بكل الوسائل العمل على إبقاء هذه الصناعة وذلك عن طريق الرسوم الحامية فإن الرغبة أو الضرورة لتحقيق الدفاع القومي إنما له أهداف كالسلام والقوة أو ربما بقاء الدولة وهي خارجة عن نطاق التحليل الاقتصادي.

إلا أننا يجب أن نلاحظ أنه عند قيام حرب شاملة فالحقيقة أن صناعة تكون ضرورية للاقتصاد القومي إنما تكون أساسية للدفاع القومي أيضا وبناء على ذلك فإن هذه الحجة تعني أن الأمن الحربي يمكن ضمانه وذلك عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي Self Sufficienc والاكتفاء الذاتي التام إنما هو هدف ليس من الممكن تحقيقه بالنسبة لأي دولة وقد يكون من الممكن تحقيقه إلى درجة كبيرة بالنسبة إلى الدولتين الكبيرتين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.

وحتى العمل على الاقتراب على الاكتفاء الذاتي؛ فإنه يتطلب حماية على نطاق واسع ولكن الحماية معناها عدم الكفاءة Inefficiency ولا شك أن عدم الكفاءة هي في الواقع ليست بمفيدة لدفاع القومي فلو أن الصناعات الأساسية Essential Industries تعرف تعريفا محدودا لتشمل فقط تلك الصناعات التي تشترك في إنتاج المعدات الحربية الفنية كأجهزة الابصار Qptical Instruments أو أجهزة الرادار والمفرقعات والطائرات؛ فإنه يجب أن نتذكر أن هناك طرقا أقل تكلفة من الحماية لضمان بقاء هذه الصناعات فمن الممكن أن تقوم الحكومة بهذه الصناعات كجزء من برنامج الدفاع القومي أو يمكن مساعدة هذه الصناعات عن طريق منح الإعانات. [1]

الفرع الثالث: أشكال السياسة الحمائية :

تتخذ الحماية الجمركية عدة أشكال نذكر أهمها :

أولا: التعريفات الجمركية Tarrifs :

يعتبر فرض ضرائب جمركية على الواردات من أكثر الأدوات التي تستخدمها الدول في التأثير على مجريات التجارة الدولية .

وتتنوع الأغراض التي تخدمها هذه الضرائب الجمركية فهي قد تستخدم كمصدر من مصادر الدخل القومي للدولة أو لتوفير الحماية الضرورية للصناعات المحلية أو لتغير الشروط التي تتم على أساسها المبادلات التجارية أو كوسيلة اقتصادية انتقامية ضد بعض الدول أو كأداة للمساومة بطريق الضغط أو الإغراء في المفاوضات. لكن هناك من يعتقدون

[1]) سامي خليل، مرجع سبق ذكره. ص. ص. ص:414-415-416.

أن أهمية الضرائب الجمركية ،كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة ، قد تراجعت كثيرا عما كانت عليه في الماضي ، و كذلك إذا ما قورنت بما أصبح لغيرها من الأدوات و الوسائل الاقتصادية من فاعلية كبيرة نسبيا ، و لعل السبب في تراجع تلك الأهمية هو اتجاه كثير من دول العالم إلى إقامة مناطق للتجارة الحرة في ما بينها ، و ما أصبحت تفرضه عليها الاتفاقيات الدولية للتعريفات و التجارة الجات ، و يضيف إلى

ذلك التسهيلات و الإعفاءات التي تتوسع الدول في تقديمها للاستثمارات الأجنبية لحفزها و جذبها و تشجيعها على القدوم إليها لما لهذه الاستثمارات من دور مهم في نقل التكنولوجيا و الخبرة التنظيمية المتقدمة و تسريع عملية التنمية الاقتصادية فيها ، و هو ما يصعب توفيره دونها .[1]

ثانيا: نظام الحصص الاستيرادية Quotas :

أي تحديد حصص محددة من الواردات كإجراءات للحد من تدفقها ، أي كبديل كمي بدال من دفع التعريفة الجمركية على هذه الواردات ، و ذلك مثلما فعلت الولايات المتحدة إزاء وارداتها من السكر من كوبا قبل فرض الحظر الكامل عليها و الأساس في هذا النظام هو تخصيص حصص محددة للاستيراد الخارجي كإجراء ضروري للحد من تدفقها و هي بذلك تعتبر البديل المباشر للإجراء السابق ، المتعلق بالتشدد في فرض الضرائب الجمركية على واردات الدولة من الخارج .

ثالثا : القيود النقدية Currency Regulations :

و هي وسيلة أخرى من الوسائل الاقتصادية ، التي تستخدمها الدول في تحقيق أهداف سياستها الخارجية ، و بموجبها تفرض الدولة نوعا من الرقابة الصارمة على حركة النقد ، الذي ينفق في الخارج إما لتمويل الواردات أو لأغراض السياحة ، و ماإلى غير ذلك من المجالات الأخرى و عادة ما تسعى الدول من خلال هذه الأداة إلى تعديل القيمة الخارجية للعملة ذلك عن طريق قيام الدولة بتغير سعر الصرف العملة الأجنبية صعودا أو هبوطا حسبما تقتضيا لظروف و هذا الإجراء تلجأ إليها لدول أحيانا لتشجيع صادراتها إلى الدول الأجنبية التي سيمكنها فيهذه الحالة أن تدفع أسعارا أقل لواردتها مما اعتادت أن تدفعه قبل أن تقدم الدول الأخرى التي تتعامل معها على تخفيض عملتها. [2]

[1]) د، هادية يحياوي و آخرون، مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، لبنان، العدد21، ديسمبر 2018، ص، ص: 108 109.

[2]) هادية يحياوي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 109 110.

المبحث الثاني: واقع وآفاق التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على واقع التجارة الخارجية للاقتصاد الأمريكي من التوزيع السلعي للصادرات و الواردات، و أهم قيود السياسة الحمائية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية .

المطلب الاول : واقع التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية

تشكل التجارة الخارجية للو .م. أ أكبر نسبة من التجارة العالمية إذ احتلت المرتبة الأولى عالميا من حجم التجارة (صادرات + واردات) التي فاقت 3 ترليون دولار عام 2011 بالرغم من العجز المزمن الذي تعانيه من ميزانيها التجاري [1].

الاقتصاد الامريكي أكبر اقتصاد في العالم، إذ يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للو. م . أ حوالي 19.390 تريليون دولار سنة 2017 حيث يوجد أكبر سوق استهلاكيه في العالم ، وبالتالي يعتبر ثاني أكبر قوة شرائية في العالم. [2]

[1]) دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر، 2011 2012، ص 104.

[2]) بسام جوني/ وزارة الصناعة، النزاع التجاري العالمي، لبنان، تموز 2018، ص 09.

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أقوى اقتصاد في العالم.. إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر و المنافسة التجارية. فالولايات المتحدة الأمريكية تعد الدولة الأولى في العالم من حيث الناتج القومي الاجمالي ، والذي وصل الى حوالي(13) تريليون دولار في عام 2006، و هو ما يساوي (30%) من إجمالي الناتج القومي العالمي تقريبا.[1]

و الجدول التالي يوضح التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع العالم خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 2011 :

الجدول رقم01-01:

التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية مع العالم (1989– 2011)

الوحدة: ملياردولار

[1]) سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية و اثرها في النظام الدولي، العدد 41، ص 156.

السنوات	الصادرات	نسبة النمو	الواردات	نسبة النمو	الميزان التجاري
1989	363,811	-	473,210	-	-109,399
1990	393,812	8,25	494,841	4,57	-101,029
1991	421,922	7,14	488,172	-1,35	-66,250
1992	442,163	4,80	532,664	9,11	-90,501
1993	465,091	5,19	580,659	9,01	-115,568
1994	512,627	10,22	663,254	14,22	-150,627
1995	584,742	14,07	743,543	12,11	-158,801
1996	625,077	6,90	795,290	6,96	-170,213
1997	689,181	10,26	869,703	9,36	-180,522
1998	682,137	-1,02	911,896	4,85	-229,759
1999	695,798	2,00	1024,618	12,36	-328,820
2000	781,918	12,38	1218,021	18,88	-436,103
2001	729,100	-6,75	1140,999	-6,32	-411,899
2002	693,104	-4,94	1161,366	1,79	-468,262
2003	724,771	4,57	1257,121	8,25	-532,350
2004	814,874	12,43	1469,703	16,91	-654,829
2005	901,081	10,58	1673,456	13,86	-772,375
2006	1025,969	13,86	1853,939	10,79	-827,970
2007	1148,197	11,91	1956,962	5,56	-808,765
2008	1287,441	12,13	2103,641	7,50	-816,200
2009	1056,044	-17,97	1559,626	-25,86	-503,582
2010	1278,264	21,04	1913,160	22,67	-634,896
2011	1480,646	15,83	2207,358	15,38	-726,712

المصدر: دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات الامريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة ضمن متطلبات نيل الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر ،2012،ص105.

من ناحية أخرى ، ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة تجارة حرة مع كل من كندا و المكسيك في إطار "منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا " (NAFTA) ، لكن أكبر عجز تجاري أمريكا هو مع المكسيك ومقداره81 مليار دولار، حيث تبلغ الصادرات الأمريكية إلى المكسيك حوالي 265 مليار دولار معظمها عبارة عن قطع غيار السيارات ومنتجات

بترولية ، فيما تبلغ قيمة استيراداتها من المكسيك 346 مليار دولار و تشمل السيارات و الشاحنات و قطع غيار السيارات .

أما العجز التجاري الآخر فهو مع كندا و يبلغ 20 مليار دولار، حيث تصدر أمريكا ما قيمته 299 مليار دولار إلى كندا أغلبها سيارات و قطع غيار إضافة إلى المنتجات النفطية والمكائن والمعدات الصناعية ، و تستورد منها بحوالي 319 مليار دولار ، و تشمل النفط الخام و الغاز من جراء الإنتاج الفائض من حقول النفط الصخري الكندية .

أما الشريك التجاري الرابع أمريكا فهي ألمانيا ، حيث يصل العجز التجاري الأمريكي معها إلى 68.2 مليار دولار ، تتضمن 58 مليار دولار صادرات أمريكية معظمها سيارات و طائرات تجارية و مواد صيدلية .

أما الشريك الخامس فهي اليابان و يبلغ العجز التجاري الأمريكي معها 67.6 مليار دولار ، و تشمل الاستيرادات اليابانية من أمريكا المنتجات الزراعية و التجهيزات الصناعية و الطائرات التجارية و المنتجات الصيدلية .[1]

الشكل رقم:01-01: مؤشرات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية(2000-2017)

أ. حصة الشركاء التجاريين ب. نسبة العجز التجاري الأمريكي بحسب الشريك التجاري

[1]) عرفان الحسيني و هبة عبد المنعم/ صندوق النقد الدولي، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين : أسبابها و آثارها على الاقتصاديات العربية، الإمارات، 2020، ص 33.

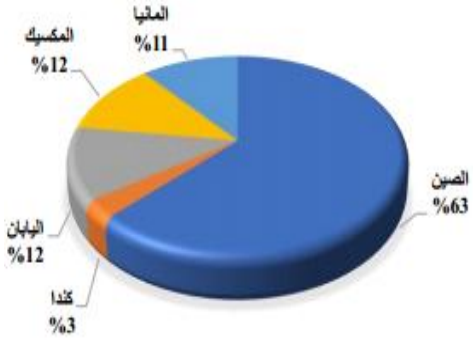

المصدر: د. عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين: اسبابها آثارها على الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي، 2020، ص،34.

على نحو عام ،بلغ إجمالي التجارة الخارجية الأمريكية مع الشركاء التجاريين الرئيسين الخمس 2.150 تريليون دولار ، و إجمالي العجز التجاري الأمريكي 598 مليار دولار .

في عام 2018 و صل إجمالي العجز التجاري الأمريكي إلى 891 مليار دولار ، و هو حصيلة زيادة الاستيرادات البالغة 2.563 تريليون دولار) معظمها سيارات ومنتجات نفطية و هواتف نقالة (على الصادرات قدرت قيمتها بنحو 1.672 تريليون دولار) معظمها طائرات تجارية وسيارات ومواد غذائية . و قد ازداد هذا العجز رغم سياسة الحمائية التجارية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين وسائر شركائها التجاريين و التي كان من المؤمل أن تقلل من واردات أمريكا و بالتالي تحسين وضع الميزان التجاري . بيد أن ارتفاع سعر نسبياً الدولار في الأسواق العالمية في عام 2018 في عام بعد أن شهد انخفاضا 2017 أدى إلى انخفاض في كلفة الواردات من وجهة نظر المستورد الأمريكي (مقابل ارتفاع في كلفة الصادرات) من وجهة نظر المستورد الأجنبي .[1]

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي لصادرات و واردات الولايات المتحدة الأمريكية نحو العالم

سنتطرق في هذا المطلب إلى التوزيع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية من صادرات و ورادات نحو العالم، و يمكن ايضاحه في فرعين متتاليين:

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات الولايات المتحدة الأمريكية نحو العالم

[1]) ، عرفان الحسيني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 34.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة تجارية ، إذ شكلت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية حوالي (11.9) من قيمة الصادرات السلعية العالمية،[1] كما أنه يتميز بالتنوع الكبير .

و الجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الأمريكية نحو العالم سنة 2010 بالمليار دولار .

الجدول رقم 01-02: التوزيع الجغرافي للصادرات الأمريكية سنة 2010

الوحدة: مليار دولار

البلد	المبالغ	النسبة من مجموع الصادرات %	البلد	المبالغ	النسبة من مجموع الصادرات %
كندا	205,96	16,11	هولندا	31,39	2,46
المكسيك	131,6	10,3	البرازيل	30,16	2,36
الصين	91,75	7,18	سنغافورة	26,35	2,06
اليابان	55,73	4,36	بلجيكا	22,61	1,77
ألمانيا	44,39	3,47	باقي العالم	594,34	46,5
المملكة المتحدة	44,00	3,44	مجموع الصادرات	1278,28	100

المصدر: دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص 109.

تتجه معظم الصادرات الأمريكية إلى دول الجوار كندا و المكسيك بمبلغ 205 مليار دولار و 131 مليار دولار على التوالي و بنسبة 16% و 10% نظرا للقرب الجغرافي و الاتفاقيات التجارية المبرمة مع هذين البلدين خاصة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية لتأتي الصين في المرتبة الثالثة بمبلغ 91 مليار دولار و تشكل 7 % من أسواق الصادرات الأمريكية تليها اليابان من الدول الأوربية : ألمانيا، بريطانيا، هولندا، ثم البرازيل في المرتبة الثامنة فسنغافورة و بلجيكا، و ما يمكن ملاحظته هو غياب الدول الإفريقية ضمن عشر الأسواق الاولى تصديرا للو م أ نظرا للبعد الجغرافي و طبيعة صادرات الولايات المتحدة التي تسيطر عليها الآلات و المعدات عالية التقنية.[2]

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الولايات المتحدة الأمريكية من العالم

شكلت قيمة الواردات الأمريكية حوالي (18.6) من إجمالي قيمة قيمة الواردات السلعية العالمية في عام 2001.[3] و الجدول التالي يبين التوزيع الجغرافي للواردات الأمريكية سنة 2010:

الجدول رقم01-03:التوزيع الجغرافي للواردات الأمريكية سنة 2010

[1]) سليم كاطع علي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[2]) دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[3]) سليم كاطع علي،مرجع سبق ذكره، ص 156.

الوحدة: مليار دولار

الدولة	حجم الواردات	النسبة من مجموع الواردات%	الدولة	حجم الواردات	النسبة من مجموع الواردات%
الصين	364,947	19,08	كوريا الجنوبية	47,913	2,50
كندا	275,536	14,40	فرنسا	38,240	2,00
المكسيك	228,823	11,96	أيرلندا	33,821	1,77
اليابان	119,937	6,27	السعودية	30,911	1,62
ألمانيا	80,885	4,23	باقي العالم	642,855	33,60
المملكة المتحدة	49,292	2,58	مجموع الواردات	1913,160	100,00

المصدر: دلامي نجية، مرجع سبق ذكره ، ص 110.

تعتبر الصين من اكبر موردي الولايات المتحدة بمبلغ 364 مليار دولار و تسيطر على 19% من الواردات الامريكية، تليها الجارتان كندا و المكسيك بنسبة 14% و 11% على التوالي ، و نلاحظ أهمية القرب الجغرافي بين الو. م. أ وكندا و المكسيك ضمن بحيث تعتبران ضمن عشر دول الأولى ضمن صادرات الو. م. أ، و عشر دول الأولى ضمن وارداتها تأتي بعدها اليابان بنسبة 6%، و من أهم واردات الو. م. أ هي السيارات و المعدات عالية التقنية، و في المرتبة الخامسة ألمانيا ب4% تليها بريطانيا و كوريا الجنوبية، فرنسا بنسبة 2%، ثم ايرلندا، و اخيرا السعودية ب 30 مليار دولار و هي البلد العربي الوحيد ضمن عشر شركاء تجاريين للو. م. أ و تتمثل اغلب واردات الو. م. أ من السعودية في النفط.[1]

ومن خلال التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الأمريكية يتضح لنا أن الصين تشكل أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة (الصادرات + الواردات) بمبلغ 385 مليار دولار .[2]

المطلب الثالث : القيود التي فرضنها الولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الخارجية كسياسة الحمائية على الاقتصاد العالمي

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من القوانين و المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيدية و أحيانا السلطة التشريعية ردا على الممارسات التجارية الدولية التي تسبب ضررا أو تهدد بوقوع ضرر للصناعة أو الزراعة المحلية القائمة، ففرضت مجموعة من القيود في سياستها الحمائية التجارية بفرض تدابير وقائية المنصوص عليها في ما يلي :

[1]) دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[2]) دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص110.

الفرع الأول: الحزمة الأولى من التعريفات

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 22 كانون الثاني 2018، بناء على توصيات من لجنة التجارة الدولية الأمريكية (ITC) فرض تعريفات جمركية على الواردات الأمريكية بنسبة 20% على الغسالات المنزلية و 30 % على وحدات الطاقة الشمسية و الخلايا التي تتكون منها ، كمرحلة أولى من مراحل التعريفات الحمائية و يبدأ تنفيذها في 6 تموز 2018. وتفرض هذه الرسوم الجمركية على المنتجات المستخدمة في توليد الطاقة الشمسية التي تدخلها الشركات أو الأفراد إلى الولايات المتحدة للمرة الأولى .

أولا: أهداف الحزمة الأولى من التعريفات

تهدف هذه الرسوم إلى حماية الشركات الصناعية الأمريكية من المنافسة الأجنبية خصوصا الصينية. حيث يحصل ملايين الأمريكيين على احتياجاتهم من الكهرباء ، عبر استخدام ألواح الطاقة الشمسية التي انتشرت بسرعة في جميع أنحاء الولايات المتحدة منذ عام 2010. و نظرا للوفر الناتج عن فارق الكلفة بالنسبة للمستهلكين ، فقد أثبتت ألواح الطاقة الشمسية جدواها إلى حد كبير. لكن بالنسبة للمصنعين الأمريكيين ، فتلك الألواح الرخيصة خصوصا التي جرى استيرادها بسعر زهيد من الخارج لم تثبت نجاحا ،بل كانت سببا في دفع المصنعين المحليين إلى فرض رسوم مرتفعة وضمانا تتحدد الحد الأدنى لسعر المبيع على بعض معدات توليد الطاقة الشمسية التي جرى تصنيعها خارج الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

فصناعة الطاقة الشمسية الأمريكية تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد الأمريكي، فهي تشغل، حولي 38000 ألف من اليد العاملة ، موزعين على 600 منشأة لصناعات الطاقة الشمسية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتشمل المنتجات التي تصنعها هذه الشركات : الفولاذ ، المحولات العكسية، أجهزة التعقب ، صناديق الكابلات ، الوحدات ، الخلايا والألواح وغيرها .

الفرع الثاني: الحزمة الثانية من التعريفات

في 8 آذار 2018، أعلنت الإدارة الأميركية عن حزمة جديدة من الرسوم الجمركية على بعض الواردات الأمريكية من الحديد و الصلب بنسبة 25% على الصلب و 10% على الألمنيوم . و البيان التالي يوضح أهم مصدري الصلب إلى الولايات المتحدة .[2]

[1]) بسام جوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 20 21.

[2]) بسام جوني، مرجع سبق ذكره، ص21.

الشكل رقم : 01-02

مصدري الصلب للولايات المتحدة الأمريكية

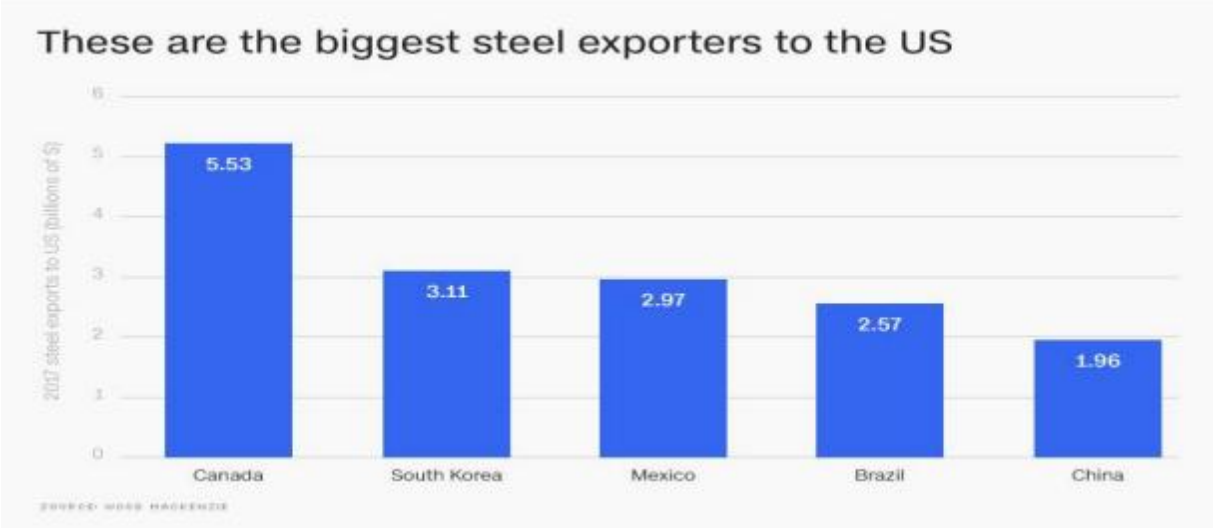

المصدر: بسام جوني، النزاع التجاري العالمي، الجمهورية اللبنانية وزارة الصناعية، 2018، ص 21.

و تعود خلفية هذا القرار إلى تاريخ 16 شباط ، 2018 عندما أعلن وزير التجارة الأميركي ويلبر روس عن التي توصلت إليها إدارة وزارة التجارة الأمريكية بشأن التحقيقات التي قامت بها في مجال الألمنيوم و الفولاذ ، و التي بدأتها في نيسان 2017، بموجب البند 232 من قانون توسيع التجارة الذي صدر عام 1962. و وفقا لنتائج التحقيقات التي توصلت إليها وزارة التجارة : تبين أن الواردات الأمريكية من الصلب و الفولاذ تشكل تهديد للأمن القومي الأمريكي و بناء على هذه النتائج المتوصل إليها ، رفعت الوزارة توصيات إلى الرئيس الأميركي بذلك. [1]

اولا: أهداف الحزمة الثانية من التعريفات

أ- الأهداف المعلنة:

[1]) بسام جوني، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 21 -22.

من وراء فرض هكذا رسوم على واردات أمريكية من الصلب و الألمنيوم ، هي حماية قطاعات إنتاج الفولاذ الصلب و الألمنيوم و الوظائف و السوق الأمريكية من المنافسة الخارجية .

ب– الأهداف غير المعلنة :

1– سعي الإدارة الأميركية إلى تحقيق مكاسب سياسية على مستوى الدول المنتجة للصلب و الألمنيوم عبر زيادة الضغوط على كندا و المكسيك بهدف تحسين شروط التفاوض بشأن اتفاقية التجارة الحرة أمريكا الشمالية (NAFTA) لمصلحة الولايات المتحدة ، بالرغم من استثناء المكسيك و كندا من الرسوم في المرحلة الأولى لغاية الآن.

2– تحقيق بعض المكاسب السياسية و الاقتصادية عبر الضغط على دول الإتحاد الأوروبي ، الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يفاوض من أجل إعفائه أو تخفيض هذه الرسوم.

3–زيادة الضغط على الصين، فالحكومة الصينية كانت قد وعدت بخفض الفائض من إنتاج لفولاذ الذي يتم تصديره إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأسعار مدعومة . إلا أن هذا القرار كان يتأجل بسبب الضغوط الداخلية في الصين و الهادفة إلى حماية الوظائف في قطاع الصلب الألمنيوم و بذلك فإن فرض الواليات المتحدة الأمريكية مثل هذه الرسوم على الحديد و الألمنيوم من شأنه أن يدفع الصين إلى تخفيض إنتاجها من الفولاذ و الألمنيوم ، الأمر الذي يزيد من عدم قدرتها على تصدير الفائض إلى الولايات المتحدة بهدف حماية القطاع الإنتاجي الأمريكي للحديد والألمنيوم .[1]

الفرع الثالث: الحزمة الثالثة من التعريفات الأمريكية

أعلنت الإدارة الأميركية أنها ستفرض ابتداء من 1 تموز 2018 رسم جمركي بنسبة 25 %على ما قيمته 34 مليار دولار من الصادرات الصينية 818 سلعة صينية بينها سيارات ومكونات الطائرات و الأقراص الصلبة لأجهزة الكمبيوتر ، لكنها تستثني الهواتف المحمولة و أجهزة التلفزيون بهدف حماية انتقال التكنولوجيا و سرقة الملكية الفكرية وحماية الوظائف الأميركية .

و أعلنت وزارة التجارة الأميركية في 23 آب 2018 أنها ستفرض رسوما أخرى بنسبة 25% على مستوردات صينية بقيمة 16 مليار دولار، ليصبح مجموع المنتجات الصينية التي تخضع للرسوم الأميركية حوالي 50 مليارد ولارأميركي.

و هددت الولايات المتحدة بفرض رسوم جديدة اعتبارا من أيلول المقبل بنسبة 10 % على ما قيمته 200 مليار دولار من الواردات الصينية . وتعتبر أميركا أن الصادرات الصينية المستهدفة بالرسوم الجديدة هي منتجات تستفيد من "نقل قهري للتكنولوجيا" و هو المصطلح الذي تطلقه واشنطن على السياسة التي تتبعها الصين في تعاملها مع شركات التكنولوجيا الأمريكية اليوم . و بالتالي فإن إجراءات الولايات المتحدة من المتوقع أن تستهدف

[1]) بسام جوني، مرجع سبق ذكره، ص 22.

في نهاية المطاف سلعا صينية بقيمة تتجاوز 500 مليار دولار، أي ما يعادل إجمالي الواردات الأمريكية من الصين العام الماضي سنة 2017.[1]

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل استعراض الأسس النظرية للسياسة التجارة الخارجية الحديثة، و على أي أساس تقوم هذه السياسة فهي تحتوي على أدوات و أساليب أساسية ، أساليب سعرية، أساليب كمية ، أساليب تنظيمية ، و تأتي بعدها السياسة الحمائية، سنتوقف هنا على السياسة التجارية ، حيث يعبر مفهوم السياسة التجارية عن مجموعة القواعد و الأساليب التي تطبقها الدولة في نطاق تعاملها الخارجي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية ، اجتماعية و سياسية ، هذه السياسة التي تتراوح بين التحرير التقييد قد أثبت الواقع العملي أنه لا يوجد دولة تتبع صراحة سياسة الحماية التجارية أو الحرية التجارية، و إنما نجد معظم الدول تتبع مزيجا من السياستين، و لكن بأسلوب مدروس و منظم يخدم في النهاية توجهات هذه الدولة ، و هذا مجمل ما تم التطرق إليه في المبحث الأول، أما بخصوص المبحث الثاني فقد استعرضنا واقع و آفاق التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، و لاحظنا أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من أكبر اقتصاد في العالم ، سواء من الناحية التجارية أو الاستهلاكية أو غيرهم من المعاملات الاقتصادية ، و ختام هذا الفصل كان من خلال ذكر أهم القيود التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية، في سياستها الحمائية لحماية اقتصادها من أجل تحسين تجارتها الخارجية، و هذا ما سنحاول التعرض إليه بإسهاب في الفصل الثاني من هذه المذكرة.

[1]) بسام جوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 22 23.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

رجة للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي (دراسة حالة الصين الشعبية 2008– 2018)

تمهيد :

قتصاد الأمريكي و بيان أهم قيود السياسة التجارية الحمائية التي فرضها في التجارة الخارجية، سل الوقوف على أهم انعكاسات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية على الاقتصاد سة الحمائية لأمريكا أثر على الاقتصاد العالمي من خلال مختلف أساليبها و أشكالها، و توضيح للولايات المتحدة الامريكية على الاقتصاد الصيني ، إضافة إلى دراسة واقع و آفاق الاقتصاد

الصين الشعبية، و ذكر أهم أسباب التوترات السياسة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و أثرها على الاقتصاد العالمي في ظل الاقتصاديات الراهنة

سنحاول تفصيل ذلك كله في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : تداعيات قرارات السياسة الحمائية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي

المبحث الثاني : أثر السياسة الحمائية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على الصين الشعبية

المبحث الأول : تداعيات قرارات السياسة الحمائية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي

قررت الولايات المتحدة الأمريكية في 1930 فرض قانون تعريفة هولي – سموت (المعروفة رسميا بقانون تعريفة الولايات المتحدة لعام 1930) الهادف إلى رفع رسوم الاستيراد إلى أكثر من 50 % لحماية الشركات الأمريكية و المزارعين ، و سبق قانون هولي – سموت قانون فوردني ماك –كمبر الذي صدر عام 1922 الذي هدف إلى رفع متوسط ضريبة الاستيراد إلى 40% ، وردا على هذا القانون قامت دول اخرى بفرض رسوم مقابلة ، و نتيجة لذلك انخفض حجم التبادل التجاري بشكل جذري ، مما أدى إلى انخفاض التجارة العالمية بنسبة 66% بين عام 1929 و 1934، و منذ ذلك الوقت عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استعادة ثقة الدول الأجنبية من خلال تشجيع التجارة الدولية و دعم الاتفاقية العامة للتعريفات(GATT) و التجارة و إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) و منظمة التجارة العالمية(WTO) .

المطلب الأول :انعكاسات قرارات السياسة الحمائية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على منظمة التجارة العالمية

في ظل التحديات التي يعيشها الاقتصاد العالمي تواجه التجارة العالمية أكبر و اصعب خطر ما يعرف اليوم "بالحمائية الجديدة " هذه الأخيرة قد تتعارض في شكلها و مضمونها مع ما جاء في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، لكنها إجراءات من شأنها ان تؤدي إلى عرقلة أو تقييد حرية حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و بالتالي لا يمكن الوصول الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه المنظمة و هو تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء.

تاريخيا لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا حاسما في تشكيل نظام التجارة العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع حلفائها في أوربا و أمريكا الشمالية و آسيا ، و كذلك في أماكن أخرى ، قادت الولايات المتحدة الجهود لإزالة الحواجز التجارية و إقامة هيكل تجاري عاملي و إقليمي. [1] و مع ذلك فقد تضاءلت هذه القيادة في السنوات الأخيرة . و خلال حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية العام 2016 ، استغل كل من المرشحين الجمهوريين و الديمقراطيين مخاوف الشعب الأمريكي المتزايدة بشأن اتفاقيات التجارة الحرة .

لم يعرب دونالد و هيلاري كلينتون عن استعدادهما لتحريك الشراكة عبر المحيط العادي التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على ذلك هدد ترامب بإعادة التفاوض أو الانسحاب من الترتيبات القائمة مع منظمة التجارة لأمريكا الشمالية ، و فرض تعريفات جديدة على الواردات الأمريكية خاصة من الصين و المكسيك .

فقد كانت التعريفات والاتفاقات التجارية الموضوع المحوري في حملة ترامب الانتخابية العالمية التي شعارها " أمريكا " أثارت الكثير من القلق و الجدل في الاقتصاد العالمي من خلال التهديد بتبني سياسة تجارية قاسية ضد الصين و دول أخرى معظمها أعضاء في منظمة التجارة العالمية ، و لكن التوجهات الجديدة للرئيس ترامب المنتخب – حسب رأي الخبراء – تأتي مخالفة لتعهدات و مبادئ منظمة التجارة العالمية و التي تطالب بإلغاء الحمائية و تطالب أيضا بفتح الأسواق لمنتجات الدول الأعضاء و ترسيخ مبادئ حرية التجارة ، فرونالد ترامب يرى أن القواعد التي تحكم منظمة التجارة العالمية تقوم على فكرة أن الدول تطبق مبادئ اقتصاد السوق ، في حين أن " العديد من كبار اللاعبين" يتجاهلونها ، و يخفون تجاوزاتهم لقواعد التبادل الحر خلف أنظمة لا تلتزم بقدر كافي من الشفافية و أضاف ترامب أن إدارته تشرع لاتخاذ خطوات للابتعاد عن منظمة التجارة العالمية . ترامب

و من خلال ما ينتهجه ضد منظمة التجارة العالمية يهدد العلاقات التجارية بين دول العالم و يعمد إلى تغير ملامح اتفاقية حرية التجارة العالمية التي تبنتها دول العالم بعد مسيرة طويلة من المفاوضات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و لا تزال المفاوضات جارية في بعض البنود و التزال هناك طلبات الأعضاء معلقة ، كما تعد تطويرا عن اتفاقية " GATT" التي مرت بمراحل عديدة إلى أن وصلت إلى منظمة التجارة العالمية الحالية .[2]

[1]) د، هادية يحياوي، الدراسات السياسية و العلاقات الدولية ،مجلة جيل، لبنان، العدد 21، ديسمبر 2018، ص 117.

[2]) د، هادية يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 117- 118.

و من هذا المنطلق ، ذكرت منظمة التجارة العالمية أن الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا و الرد الغاضب من جانب دول مثل الصين تزيد من خطر نشوب حرب تجارية ، فهذه الحرب التجارية التي تنذر بها التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب ، تخلق حالة من عدم اليقين تؤدي بالشركات إلى تقليص حجم الاستثمارات أو إيقاف التوظيف ، هذه الحرب أيضا قد تضر بمعاقل التصنيع الأخرى التي تضمن اخبي قاعدته كما أن هذه التعريفات قد تعرقل إعادة التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA حيث أن ترامب أعلن أنه يمكن الانسحاب من هذه الاتفاقية ما يؤدي إلى فرض حواجز تجارية جديدة على الصادرات الزراعية ، كما أنه بإمكان البلدان الأخرى تقديم شكاوي إلى منظمة التجارة العالمية ، التي يمكن أن تعلن أن هذه التعريفات تنتهك قواعد منظمة التجارة العالمية ما يثير الفوضى في النظام التجاري العالمي و من هذا المنظور ، نأخذ هذا المثال في الصراع التجاري بين أكبر عضوين في منظمة التجارة العالمية الولايات المتحدة و الصين و ما سيترتب عن هذه الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي و منظمة التجارة العالمية .

ففي حالة تنفيذ هذه الحماية الشديدة سوف تتدهور صادرات الصين وتتكبد بالتالي خسائر مالية فادحة و سوف يتراجع نموها و تتردى جميع مؤشراتها الاقتصادية ، و الجدير بالذكر أن الصادرات الصينية للولايات المتحدة بلغت 518 مليار دولار ، أي ما يعادل الإيرادات النفطية الكلية للسعودية و الإمارات و العراق و الكويت مجتمعة . ستدافع بكين إذن عن مصالحها بتخفيض جديد لقيمة عملتها و سوف تضطر واشنطن إلى اتخاذ إجراء مماثل للرد على الصين ، و سيفضي ذلك إلى تخفيض اليورو و الين والعملات الأخرى ، و هكذا سيدخل العالم في دوامة التخفيضات النقدية فترتفع معدلات التضخم ، أضف إلى ذلك أن السياسات النقدية و الإجراءات الجمركية التي تقود إلى التضخم تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أسعار الفائدة ، و يترتب على ذلك تباطؤ الاستثمارات من جهة و تفاقم خدمة الديون من جهة أخرى ، عندئذ يهبط استهلاك جميع أنحاء العالم و يتراجع النمو و يزداد معدل البطالة و يرتفع مستوى الفقر. و من هنا يمكن لنا القول أن : الولايات المتحدة الأمريكية سواء انسحبت من منظمة التجارة العالمية أم لم تنسحب منها ، سوف تؤثر سياستها التجارية تأثيرا بالغا في تنظيم التجارة العالمية

و ستكون هذه السياسة سببا أساسيا لعرقلة أعمال المؤتمرات الوزارية المقبلة للمنظمة و عائقا أمام اتفاقات تجارية جديدة .

تخوفات منظمة التجارة العالمية من اندلا ع " حرب تجارية " بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية جراء إجراءات ترامب الحمائية بدأت أولى بوادرها تظهر للعيان ، فقد نفذت الصين تهديداتها بالرد بالمثل على قرارات الولايات المتحدة ، حيث ردت بكين على القائمة الأمريكية بنشر قائمة مماثلة لسلع أمريكية ستفرض عليها رسوما جمركية و تشمل بضائع تصدرها الولايات المتحدة إلى الصين تصل قيمتها 50 مليار دولار سنويا ، مثل فول الصويا و

السيارات و الطائرات الصغيرة ، و على ضوء ذلك صعد الرئيس الأمريكي تهديدات هو توعد الصين برسوم على بضائعها بقيمة 100 مليار دولار، في حرب تجارية متصاعدة بين أكبر اقتصاديين في العالم .

1

[1]) د، هادية بحياوي، مرجع سبق ذكره، ص، 118.

المطلب الثاني :انعكاسات قرارات السياسة الحمائية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد الأوربي

يعتبر الاتحاد الأوربي أكبر سوق صادرات للولايات المتحدة حيث بلغ الحجم التبادل التجاري (سلع و خدمات) بين الاتحاد الأوربي و الولايات ما يقارب **1.1** تريليون دولار سنة **2016** إضافة إلى حجم الاستثمارات الاتحاد الأوربي في الولايات المتحدة ما يقارب **2.3** تريليون دولار سنة **2017** .

فالاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية أحد الأقطاب القوى الاقتصادية في العالم، لذى سنوضح أهم قرارات السياسة الحمائية لكلا الطرفين.

الفرع الأول :زيادة الرسوم الجمركية

أعلنت المفوضية أن الاتحاد الأوروبي سيبدأ من الأول من تموز الجاري فرض رسوم جمركية بنسبة **25** في المائة على مجموعة من المنتجات الأميركية رداً على الرسوم التي فرضتها واشنطن على شحنات الفولاذ الصلب و الألمنيوم المستوردة من الإتحاد الأوروبي في أوائل تموز **2018** . و أقرت المفوضية رسميا قانونا ينص على فرض رسوم على منتجات أميركية قيمتها **3.2** مليار دولار منتجات الصلب و الألمنيوم، و منتجات زراعية مثل: الذرة الحلوة عصير الليمون ، وزبده الفول السوداني ، سراويل الجينز و الدراجات النارية ..

الفرع الثاني : قطاع السيارات

هددت الإدارة الأميركية بفرض رسم بنسبة **20 %** على السيارات الأوروبية المصّدرة الى الولايات المتحدة إذا لم يبادر الإتحاد الأوروبي الى إزالة الرسوم التي سبق وفرضها على الصادرات الأميركية اليه .

و رد الاتحاد الأوربي انه سيفرض رسوم جمركية على صادرات أميركية بقيمة **300** مليار دولار لاحقا ما قررت الولايات المتحدة فرض رسوم جمركية على واردات الولايات المتحدة من السيارات الأوروبية .

و الجدير بالذكر أن المصنعين الأوروبيين للسيارات في الولايات المتحدة)**VLKAF-BMW-Mercedes Benz...** (يوظفون ما يقارب **120000** ألف موظف أميركي في مصانعهم . و أعلنوا أن حوالي **60 %** من سياراتهم المنتجة في الولايات المتحدة تصّدر إلى الخارج ، و هم يتخوفون من خضوع منتجاتهم لرسوم جمركية عند تصديرها من الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوربي أو الصين . و تعتبر السوق الأميركية أكبر مسته لكل لسيارات الأوروبية ، إذ تقدر قيمة السيارات المصدرة من الاتحاد الأوربي الى الولايات المتحدة سنويا حوالي **44** مليار دولار .

و هنا كاقتراح أميركي لتفادي فرض الرسوم على السيارات بنص على :

أن الولايات المتحدة مستعدة لإلغاء الرسوم الجمركية على السيارات في إطارات فاق جمركي واسع النطاق . أي أن هنا كإمكانية لإلغاء الرسوم الجمركية الأميركية على السيارات الأوروبية ، إذا ما قام الاتحاد تواجه السيارات الأميركية حاليا تعريفة الأوربي بإلغاء الرسوم الجمركية على السيارات الأميركية . حيث تواجه السيارات الأميركية حاليا تعريفة تقدر بنسبة

10 بالمائة عند دخولها إلى الاتحاد الأوربي ، في حين تفرض الولايات المتحدة رسوما بنسبة 2.5 بالمائة فقط على واردات السيارات الأوروبية ، لكنها ترتفع على الشاحنات لتصل إلى 20 بالمائة .

1

[1]) بسام جوني، مرجع سبق ذكره، ص ،ص: 26- 27 .

و تصف الولايات المتحدة الأمريكية الممارسات التجارية للاتحاد الأوربي بأنها مؤذية، الأمر الذي الذي أدى إلى فرض تعرفة جمركية عالية في شهر مارس 2018 على واردات الولايات المتحدة من الصلب و الألمنيوم من الاتحاد الأوربي بنسبة 25 و 10بالمائة على التوالي بالمقابل فرض الاتحاد الأوربي رسوما جمركية على العشرات من المنتجات الأمريكية

.

1

[1]) د، عرفان الحسني و هبة عبد المنعم/ صندوق النقد العربي ، التوترات التجارية بين الو. م. أ و الصين، أسبابها و آثارها على الاقتصاديات العربية، الامرات العربية المتحدة،2020،ص، ص: 28- 29 .

المطلب الثالث: انعكاسات قرارات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الدول النامية و الناشئة

لا تقتصر قرارات الحماية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمة العالمية و الاتحاد الأوربي فقط، بل شملت أيضا دولا أخرى مثل تركيا ،المكسيك ، كندا ، الهند البرازيل، الدول العربية و غيرهم من الدول النامية و الناشئة ،لم يكن هنا كرد صريح و مباشر على هذه الإجراءات ، وذلك يعود – حسب فخري الفقي – أستاذ التمويل الدولي بجامعة القاهرة ، الذي عمل كمستشار سابق لدى صندوق الدولي ، أن تأثير قرارات الولايات المتحدة ، سيكون محدود على اقتصاديات الدول العربية ، لأن حجم تجارتها مازال تحت مستوى 10 بالمائة من التجارة الأمريكية أغلبها في النفط . أما الخبير الاقتصادي عدنان الدملي يرى أن ، اقتصاديات الدول العربية جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي ، و أي تأثير سلبي سيطال الجميع .

1

[1]) د، هادية بحياوي، مرجع سبق ذكره، ص، 116.

تحتل تركيا المرتبة السادسة بين المصدرين للصلب و الألمنيوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5.6% و تستورد تركيا نحو 3.8 مليون طن من الفولاذ (الخردة) من الولايات المتحدة سنويا ، و تعمل على عادة تصنيعها كمعدن صلب للبناء و تعيد تصديره إلى الولايات المتحدة ، لذلك فإن انخفاض حجم صادرات الصلب التركية إلى الولايات المتحدة ، قد يدفع تركيا إلى خفض وارداتها من الخردة الأمريكية ، فبعد قيام الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية بقيمة 267 مليون دولار على شحنات تركية من الصلب و الألمنيوم بقيمة 1.1 مليار دولار إلى الولايات المتحدة ، ردّت تركيا بفرض رسوم جمركية على ما يقارب 20 منتجا ، في 10 آب 2018 أعلنا لرئيس الأمريكي ترامب أنه أجاز بمضاعفة الرسوم على الألمنيوم وحديد الصلب المستورد من تركيا بنسبة تصل إلى 20 بالمئة و 50 بالمئة على التوالي وردّت تركيا على الرسوم الأميركية الجديدة في 15 آب 2018 عبر رفع الرسوم الجمركية على منتجات التبغ المستوردة من الولايات المتحدة بنسبة 60 بالمئة، والكحول بنسبة 140بالمئة .

كما أن الحكومة البرازيلية وعدت باتخاذ كافة الإجراءات لمواجهة هذه الأزمة من أجل حماية مصالحها بعد فرض الولايات المتحدة الأمريكية رسوما جمركية مرتفعة على واردات الصلب و الألمنيوم . و أكدت الحكومة البرازيلية أن هذه الإجراءات التي تتماشى مع التزامات الولايات المتحدة تجاه منظمة التجارة العالمية .

1

[1]) بسام جوني، مرجع سبق ذكره، ص، 29.

وقد حذر رئيس الوزراء كندا أن تلك السياسة التي تتبناها إدارة ترامب تنعكس سلبا على التعاملات التجارية فيما بينهم، فملايين الوظائف تعتمد على التدفقات التجارية عبر الحدود و أن هناك عمق في العلاقات الاقتصادية بين الدولتين ، كانت معظم الأخشاب المنتجة في كندا مملوكة للحكومات المحلية (المقاطعات) وهي التي تحدد أسعارا لخشب إداريا بدلا من تحديدها عبر التنافس في السوق (العرض و الطلب) لذلك غالبا ما ينتهي سعر الخشب الكندي بكونه أرخص من سعر الخشب الأمريكي ، الأمر الذي يجعل الشركات الأمريكية تفضل استيراد الخشب الكندي بدلا من دفع المزيد مقابل الخشب الأمريكي بناء على ما تقدم قرر الرئيس ترامب استيراد الخشب لكندي فرض رسم جمركي بنسبة 20٪ على الخشب الكندي لجعله مساويا لسعر الخشب الأمريكي المباع في السوق الأمريكية . و لكن الحكومة الكندية لجأت الى المحاكم التجارية ، و لم تلجأ كندا الى فرض رسوم جمركية مقابلة على المنتجات الأميركية ، ولكن بعد فرض الرسوم الأميركية الجديدة على الفولاذ الصلب و الألمنيوم ، قامت كندا بوضع خطة لفرض رسوم جمركية مضادة تصل إلى نسبة 25% على وارداتها من الولايات المتحدة بقيمة 13 مليار دولار يبدأ تنفيذها في الأول من تموز 2018 ، و ستفرض كندا رسما جمركيا بنسبة 25% على منتجات الصلب المستورد من أميركا و رسم جمركي آخر بقيمة 10% على أنواع متعددة من المستوردات الأميركية (الحليب القهوة ، مربى الفراولة) ، و تستهدف الرسوم الجمركية الكندية المفترضة بعض المنتجات التي يتم تصنيعها في ولايات أميركية تابعة للحزب الجمهوري الذي يسعى إلى السيطرة على الكونغورس بمجلسيه في الانتخابات التي ستُجرى في تشرين الثاني القادم .

لقد كانت المكسيك هدفا مزدوجا للرئيس ترامب في أثناء حملتها لانتخابية ، معتبرا أنها مصدرا للمهاجرين غير الشرعيين القادمين الى الولايات المتحدة، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم مشكلة توفر فرص ، العمل في الولايات المتحدة ، ذلك أن أجور العمالة المكسيكية تعتبر أقل من أجور الأمريكيين و أقترح الرئيس ترامب بناء سور على امتداد الحدود بين البلدين (المكسيك– الولايات المتحدة) بطول 3169 كيلومترا و عمل الرئيس ترامب على إجبار المكسيك على دفع ما بين 10 و20 مليار دولار ثمن البناء السور، و فرضت المكسيك كذلك رسوما جمركية على صادرات أميركية قيمتها مليار دولار (لحما لخنزير – تفاح – بطاطا– وأنواع مختلفة من الأجبان) .

1

[1]) بسام جوني، مرجع سبق ذكره، ص29

إضافة إلى أن الهند أعلنت عن خطتها لفرض رسوم جمركية على 92 منتج أميركي في آب 2018 ردا على الرسوم الجمركية التي سبق وفرضتها الولايات المتحدة على صادرات الهند من الفولاذ الصلب و الألمنيوم .[1]

كما أن الحكومة البرازيلية وعدت باتخاذ كافة الإجراءات لمواجهة هذه الأزمة من أجل حماية مصالحها بعد فرض الولايات المتحدة الأمريكية رسوما جمركية مرتفعة على واردات الصلب و الألمنيوم . وأكدت الحكومة البرازيلية أن هذه الإجراءات التي تتماشى مع التزامات الولايات المتحدة تجاه منظمة التجارة العالمية .

المبحث الثاني : أثر السياسة الحمائية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على اقتصاد الصين الشعبية

برزت في الساحة الدولية علاقات مختلفة باختلاف اتجاهاتها سواء كانت تضم دول الشمال مع دول الجنوب أو دول جنوب مع دول الجنوب...، و من هذا التقسيم الأخير بدا جليا ظهور علاقة بين الصين و الولايات المتحدة لا يمكن تحديد نوعها، إذا ما كانت تحكمها ظروف من التعاون أو الصراع .

إلا أن بروز قوة عظمى في الشرق الأقصى المتمثلة في الصين الشعبية، هذه الدولة التي حققت قفزة نوعية في كل المجالات، مما اهلها أن تكون القوة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، في وقت قياسي مما جعل هذه الأخيرة (و. م، أ) أن تقيم علاقة اقتصادية مع الصين بهدف تحقيق أغراض مختلفة .

المطلب الأول: واقع وآفاق اقتصاد الصين الشعبية

[1]) بسام جوني، مرجع سبق ذكره، ص 31.

على مدار العقد الماضي تمكنت الصين من الحفاظ على وتيرة الصعود السريعة لمكانتها الدولية من خلال معدلات استثنائية للنمو الاقتصادي و التطور التكنولوجي بالتوازي معا لتوسع في الاستثمارات الصينية في مختلف أنحاء العالم، و تنفيذ مشروعات عالمية ضخمة، وبداية هيمنة الصين على النظام الدولي.[1]

أظهر تقرير مراجعة السياسة التجارية لجمهورية الصين الشعبية ، وقياس ألحجم ووزن الاقتصاد الصين يكونه المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي ، مواصلة مسيرة النمو ، وإن كان يوصف بكونه نمواً معتدلا ، لا سيما مع تكيف الاقتصاد الصيني مع المعطيات الجديدة على خارطة الاقتصاد العالمي ، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدلات نمو أكثر استقرارا ، و إن كانت أقل من 7 بالمائة سنويا.[2]

يرتكز تزايد حصة الصين في التجارة العالمية على مدار العقود الثلاثة المنصرمة على زيادة حصتها في التجارة الخارجية لكل منطقة رئيسية ، و لا غرابة في أن حصة الصين هي الأكبر في التجارة اقتصاديات آسيا الصاعدة الأخرى بنسبة (13%).[3]

من هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب، مظاهر قوة الاقتصاد الصيني، المقومات الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية، أسباب التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة و الصين و تأثيراتها على الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول : مظاهر قوة الاقتصاد الصيني

أولا : مظاهر القوة الفلاحية

أ. تنوع و ارتفاع الإنتاج الزراعي، حيث تحتل الصين مراتب متقدمة على الصعيد العالمي في عدة منتجات المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الأرز و القمح و الثانية عالميا في إنتاج الذرة.

ب. ارتفاع حصة مساهمة الصين من مجموع الإنتاج العالمي حيث تساهم ب 43 بالمائة من مجموع الإنتاج العالمي من الفول السوداني و من 7. 28 بالنسبة للأرز .

ثانيا : مظاهر القوة الصناعية

أ. احتلال المنتجات الصناعية الصينية مراتب متقدمة على الصعيد العالمي حيث تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا في صناعة الصلب ، وصناعة الأنسجة القطنية و النسيج الاصطناعي و المرتبة الثالثة عالميا في صناعة الألمنيوم و الثامن عالميا في إنتاج السيارات .[4]

ب. انفتاح الصناعة الصينية على السوق العالمية مما يسهل عملية تدفق الاستثمارات عليها من جهة و تسويق منتجاتها من جهة ثانية .

---

[1]) نيفين حسين، وزارة الاقتصاد، التحديات الاقتصادية و الاجتماعية و الدور العالمي للصين في ظل العولمة، إدارة الدراسات و السياسات الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة، 2018، ص 2.

[2]) إدارة السياسات التجارية و المنظمات الدولية، وزارة الاقتصاد، مراجعة السياسات التجارية–جمهورية الصين الشعبية، قطاع التجارة الخارجية، الامارات العربية المتحدة،2018، ص3.

[3]) فيفيك أورورا و أثاناسيوس فامفاكيديس، نفوذ الصين، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2010، ص 12.

[4]) عبد الحكيم الفلالي، الصين قوة اقتصادية صاعدة، ص 1.

ج. إن قوة الصناعة الصينية جعلت العديد من الباحثين يعتبرون أن الصين تشكل مصنعا للعالم.

ثالثا: مظاهر القوة الاقتصادية

انعكس النمو الاقتصادي المتزايد للصين بشكل ايجابي على نمو المبادلات التجارية ، حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا كبيرا ما بين ما بين 1990 و 2002 ، كما تعتبر الدول الآسيوية 37.5بالمائة، الولايات المتحدة الأمريكية 21.5 بالمائة، أوربا18.2 بالمائة، اليابان 14.8 بالمائة، باقي العالم 8 بالمائة.

نستنتج أن القوة الصناعية الصينية جعلت الأخيرة تفرض نفسها على الأسواق العالمية ، إذا أصبحت منتجاتها تنافس منتجات الدول الاقتصادية الكبرى في العالم ، و بفعل التطور الايجابي الذي عرفه الاقتصادي في السنين الأخيرة، يتوقع العديد من الخبراء أن ستصبح الصين خلال السنين القادمة القوة الاقتصادية الأولى في العالم.

إن سياسة الانفتاح التي تنتهجها الصين جعلها تشكل قبلة للاستثمارات العالمية، سيما و أن الصين تتميز بانخفاض الأجور و بالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج و بتوفر اليد العاملة.[1]

الفرع الثاني : المقومات الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية

من أهم المقومات الاقتصادية التي أعطت دفعا للصين لتكون بحق دولة صاعدة ، نذكرها كالآتي :

أولا: الإرادة القومية لأمة الصين المعاصرة :

لقد أصبح الاهتمام بالقوانين الاقتصادية و التجارية و الهيكل الصناعي و الاستراتيجية التطور و غيره تمثل الموضوع الرئيس الذي يهتم به الناس يوميا، و أصبحت الحياة الاقتصادية محورا للمجتمع كله ، مما جعل البناء الاقتصادي في الصين يعكس الوضع الجديد من تعزيز سرعة و تعاظم و ازدهار الشامل بصورة لم يسبق لها مثيل في التاريخ، و أحرزت كل المهن و الوظائف الإنجازات الهائلة التي جذبت أنظار الآخرين و اهتمامهم، و خاصة بناء المشروعات الهندسية في الخطة الخماسية السادسة و السابعة، و وضع الأساس المتين للتطور الاقتصادي الصيني الشامل في حقبة التسعينيات و بداية الألفية الجديدة.[2]

فتوفر الإرادة القومية التي انسجمت فيها توجهات القيادة و اهتمامات الشعب، كانت أهم عامل قاد نهضة الصين الحديثة و لا يمكن أن نتصور نهضة علمية أو فكرية أو اقتصادية يكون العامل البشري منعدما أو تأثيره محدودا فالكثير من الأبحاث في المجال الاجتماعي توضح أن البشر أهم عامل في حركة التحديث، و إذا لم يتم تحديث البشر فإن تحديث العلوم و التكنولوجيا و الاقتصاد و السياسة يعد مستحيلا ، و إذا ما أريد تحقيق التحديث الشامل يجب أولا

---

[1]) مرجع نفسه، ص 1.

[2]) عبد الرحمن أوجانة، الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات و التقارير الدولية(1991-2016)، مذكرة لإستكمال متطلبات الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017،ص،40.

تغيير الخصائص السيكولوجية الثقافية للبشر من خلال تغيير البشر التقليديين الذين يتوافقون مع الثقافة الاجتماعية التقليدية إلى بشر عصريين يسايرون الثقافة الاجتماعية الحديثة.

ثانيا: انتهاج القيادة الصينية المعاصرة للنموذج المزدوج : الاشتراكي – الرأسمالي :

يمكن القول أن تاريخ الصين مر بمرحلتين، ففي المرحلة الأولى كان النموذج السوفياتي هو المطبق في الصين بحذافيره، و هذا في كل المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، حيث كانت الإيديولوجية الشيوعية هي التي تصبغ تعاملاتها و هو ما كان سائدا في تلك المرحلة السياسة الدولية، و لما أدركت القيادة الصينية في مرحلة مبكرة أن هذا السياسة لن تنقد الصين فهي لم تخرجها من تخلفها و لم توصلها إلى الحلم الذي كانت تصبو إليه لذا كانت المرحلة الثانية تتميز بالتحديث الاشتراكي، ففي الجانب السياسي قد أبقت على الفكر الشيوعي، أما في المجال الاقتصادي فقد اتجهت نحو اقتصاد السوق و هو نظام يأخذ من الاشتراكية و الرأسمالية، و كما يعبر عنه بأنه اشتراكي الغاية رأسمالي الوسيلة.

ثالثا : الإمكانيات الطبيعية الهائلة للاقتصاد الصيني المعاصر

رغم أهمية العاملين السابقين إلا أن أهمية هذا العامل تكمن في أنه لعب دور المسرع في بلوغ الصين ما هي عليه اليوم...، لتوفرها على احتياطات كبيرة من الفحم و النفط، و امتلاكها طاقة كهرومائية كبيرة جدا جعلها خطوات مطمئنة من هذه الناحية، و توفرها كذلك على الحديد و الصلب جعلها تنطلق في نهضتها الصناعية مبكرا حيث وفرت على نفسها فاتورة استخراجه و نقله إلى مصانعها...، كما وفرت لها الأراضي الزراعية الشاسعة و الخصائص المناخية المتعددة إلى تطويع الجانب الزراعي لخدمة الصناعة.[1]

رابعا : السوق الداخلية الواسعة لدولة الصين المعاصرة

ما قلل من تبعية الصين الخارجية كذلك، وجود سوق استهلاكية داخلية ، فعدد السكان الذي فاق المليار نسمة أعطى فرصة للاقتصاد الصيني لكي ينتج و ينتج، و عجلة الاقتصاد تتحرك و لا تخشى من إشكالية تصريف السلع، بل تعد السوق الداخلية الصينية حلم الشركات العالمية فكل الدول الاقتصادية كانت تخطب ود الصين لفتح أبوابها أمام سلعها، و السياسة الحكيمة التي انتهجتها الصين في بداية انطلاقاتها الاقتصادية عملت على استغلال هذه الميزة التنافسية بصورة جيدة، حيث فتحت الباب للاقتصاد الوطني للتصدير الخارجي و لكن قيدت الاستيراد، و بذلك وفرت للشركات الوطنية سوقين سوق داخلية واسعة جدا و أخرى خارجية أوسع، كما حمت الاقتصاد الوطني من أن يتحطم أما الشركات العالمية العملاقة، غير أن الصين تخلت عن هذه السياسة تدريجيا، لما تأكدت أن شركاتها قادرة على المنافسة و الصراع، حيث لا بقاء إلا للأقوى و هو مبدأ من مبادئ اقتصاد السوق الذي انتهجته الصين.

و حتى في عز الأزمة المالية الأخيرة أنقدت السوق الداخلية الصينية الاقتصاد الصيني من الانهيار، فلما تراجع الطلب العالمي على السلع الصينية، عملت الصين على تشجيع السوق الداخلية على مزيد من الاستهلاك لتصريف

---

[1]) عبد الرحمان أوجانه، مرجع سبق ذكره، ص،ص:41- 42.

الفوائض التي تم تكديسها، و قد تعالت أصوات العديد من الاقتصاديين إلى فتح الأسواق الصينية الداخلية أمام الشركات العالمية و هذا سعيا منهم لإنقاذ الاقتصاد العالمي، إلا أن الصين امتنعت عن ذلك سعيا منها لإنقاذ اقتصادها من الانهيار أولا. [1]

الفرع الثالث : أسباب التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية

تمثل الولايات المتحدة و الصين أكبر اقتصاديين، و هما شديدا التشابك، و قد يفضي أي تؤثر بينهما إلى حرب اقتصادية، و يذهب خمس صادرات الصين إلى الولايات المتحدة، و تتمتع الصين بوضع قوي من خلال سيطرتها على سلسلة طويلة من الصادرات شديدة الأهمية بالنسبة إلى أمريكا. [2]

في هذا الجزء من الدراسة ، سنحاول توضيح الأسباب التي دعت الرئيس الامريكي دونالد ترامب يعلن سياسته الحمائية المتشددة مع الصين على نحو خاص منذ انطلاق حملته الانتخابية ، مرورا بفترة حكمه منذ مطلع عام 2017 ، و حتى الوقت الحاضر، و كما أشرنا فإن التوترات التجارية بين البلدين ذات مقاربات اقتصادية و غير اقتصادية متداخلة سوف نقوم باستعراضها تباعا مع التركيز على الأسباب الاقتصادية .

أولا : الأسباب الاقتصادية :

قد يكون مناسب – منهجيا – تقديم خلفية مقتضبة عن اقتصادي البلدين المتنازعين - الولايات المتحدة الأمريكية والصين- تعقبها متابعة لتطور العلاقات التجارية بينهما خلال العقود الثلاث الماضية حتى نشوب التوترات التجارية بينهما مؤخرا.

أ. الاقتصاد الأمريكي :

تمتلك الولايات المتحدة الامريكية اكبر اقتصاد في العالم بناتج محلي قدره 20.5 تريليون دولار في عام 2018 . ميز الاقتصاد الأمريكي بالتنوع والمتانة وبميزة نسبية عالية في إنتاج العديد من السلع والخدمات خاصة المنتجات الزراعية والتجهيزات الصناعية مثل المواد الكيمياوية العضوية، إضافة إلى السلع الرأسمالية، والطائرات التجارية، وقطع غيار السيارات، وأجهزة الحاسوب، ومعدات تقنية الاتصالات.

رغم ذلك ، تواجه الولايات المتحدة الامريكية عجزا تجاريا مزمنا هو الأكبر في العالم منذ عام 1975 مع العديد من شركائها الذين يتمتعون بميزة نسبية (تكاليف اقل) في انتاج تشكيلة واسعة من المنتجات . و اهم هذه الشركاء الصين و المكسيك و كندا و اليابان و المانيا . كذلك ثمة دول تصدر الى الولايات المتحدة الامريكية أكثر بكثير مما تستورده منها نتيجة لعدم حاجتها للمنتجات الأمريكية مهما بلغت ميزتها النسبية، مثل الصين و اليابان . وقد وصل العجز في

---

[1]) عبد الرحمان أوجانه، عبد الرحمان أوجانه، مرجع سبق ذكره، ص، 42.

[2]) أسامة أبو ارشيد/ المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسات، تصعيد ترامب مع الصين: قلة الخبراء أم ارهاصات نهج جديد في العلاقات الأمريكية– الصينية، شارع الطرفة، منطقة 70 وادي البنات، 2016، ص، 12.

السلع و الخدمات (الحساب الجاري) الى 621 مليار دولار في عام 2018 ، حيث بلغت الواردات 3.1 تريليون دولار مقابل صادرات بقيمة 2.5 تريليون دولار.[1]

في عام 2018 وصل اجمالي العجز التجاري الأمريكي الى 891 مليار دولار ، و هو حصيلة زيادة الاستيرادات البالغة 2.563 تريليون دولار (معظمها سيارات ومنتجات نفطية وهواتف نقالة) على صادرات قدرت قيمتها بنحو 1.672تريليون دولار (معظمها طائرات تجارية وسيارات ومواد غذائية)، وقد ازداد هذا العجز رغم سياسة الحمائية التجارية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين وسائر شركائها التجاريين والتي كان من المؤمل أن تقلل من واردات أمريكا وبالتالي تحسين وضع الميزان التجاري. بينما أن ارتفاع سعر الدولار في الأسواق العالمية في عام 2018 بعد ان شهد انخفاضا نسبيا في عام 2017 ادى الى انخفاض في كلفة الواردات (من وجهة نظر المستورد الأمريكي) مقابل ارتفاع في كلفة الصادرات (من وجهة نظر المستورد الاجنبي) .

بدأت الحكومة الأمريكية فعليا التحقق يوم 18 أغسطس من سنة 2017 في ممارسة الملكية الفكرية الصينية بموجب القسم 301 من قانون التجارة، و يأتي هذا التحرك في الوقت الذي تعجز فيه الادارة الأمريكية التعامل مع عجزها التجاري مع الصين، و صرح المتحدث الرسمي بوزارة التجارة الصينية " أن الصين تشعر باستياء شديد إزاء هذه الممارسة الأحادية الجانب و الحمائية" مطالبا الحكومة الأمريكية باحترام الحقائق و القواعد و العمل بحكمة.[2]

شكل رقم: 02-01: أكبر خمس دول لدى الولايات المتحدة عجز تجاري سلعي معها في عام 2017

الوحدة: مليار دولار

[1]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم/صندوق النقد العربي، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين: أسبابها و آثارها على الاقتصاديات العربية، الامارات العربية المتحدة،2020، ص ،ص: 31- 32.

[2]) اسكندر نجار، equiti، تقرير أداء الاقتصاد العالمي، 69 شارع ولسن لندن،2017.

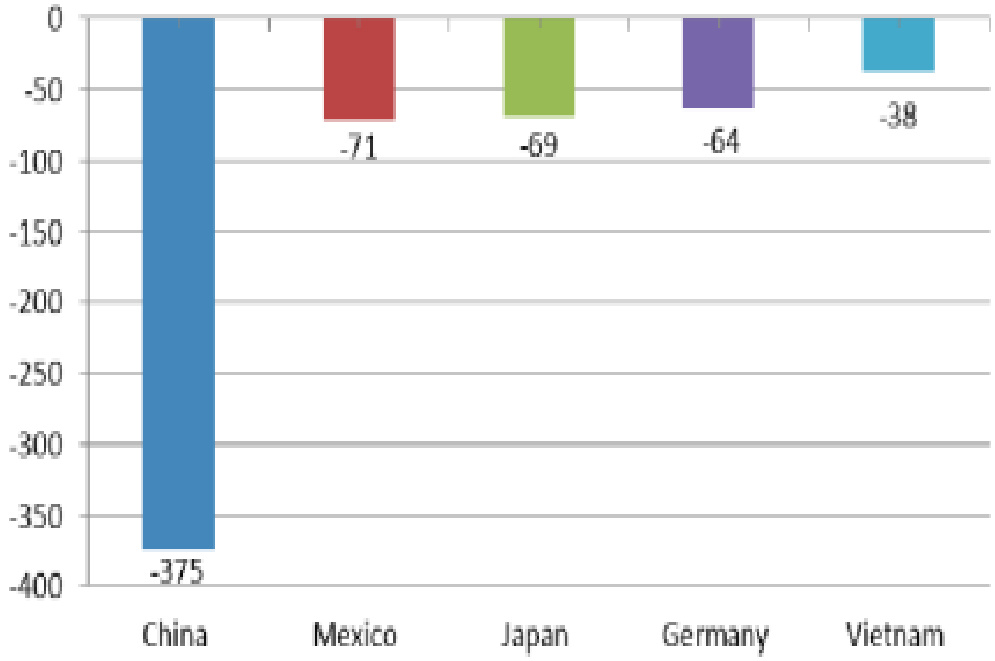

المصدر: خالد عبد الوهاب الباجوري، اتحاد الغرفة العربية، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي و العربي، سبتمبر، 2018، ص 20.

ب. الاقتصاد الصيني :

تقف الصين اليوم كثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ 13.6 تريليون دولار في عام 2018 ، لكنها تعتبر أكبر اقتصاد في العالم منذ عام 2013 من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) بواقع 27.3 تريليون دولار، في حين تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة الرابعة. تشير إحدى الدراسات إلى أنه في عام 2050 يتوقع أن تحتل الصين المرتبة الأولى في العالم، والهند بالمرتبة الثانية، فيما تأتي أمريكا بالمرتبة الثالثة) .

برزت الصين في مجال التجارة العالمية خلال السنوات الماضية بوصفها مجهزا و سوقا للعالم . ففي عام 2009 ، اصبحت الصين اكبر مصدر للعالم ، و اكبر بلد تجاري للسلع في عام 2013 . و ازدادت حصتها في التجارة السلعية العالمية من 1.9 في المئة في عام 2000 الى 11.4 في عام 2017 .[1]

ج. العلاقة التجارية الأمريكية – الصينية:

تنامت التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكيةً و الصين بوتائر سريعة خلال العقود الثلاث الماضية، و طبقا للإحصائيات الصينية ، نمت التجارة البينية بنحو233 ضعف ما كانت عليه منذ بدء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1979، و 7 أضعاف ما كانت عليه في عام 2001 حينما انضمت الصين إلى منظمة التجارة

[1]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 31- 32.

العالمية . في الوقت الحاضر، تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق للمنتجات الصينية وسادس أكبر مورد للصين .

كذلك تتمتع الصين بمكانة هامة كمصدر رئيس للمعادن الأرضية النادرة التي تستخدم في انتاج تشكيلة من المنتجات من المعدات العسكرية إلى الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية عالية التقنية، خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول العالم .

تظهر البيانات التجارية أن الولايات المتحدة استوردت من الصين بمبلغ **483** مليار دولار العام الماضي، مقابل **116** مليار دولار استوردتها الصين من الولايات المتحدة في الفترة ذاتها،[1]

لا يخفى أن أسباب العجز التجاري الأمريكي مع الصين ينسب في المقام الأول الى قدرة الصين على إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات بتكلفة اقل بكثير مقارنة بالمنتجات المشابهة المصنعة في أمريكا و العديد من دول العالم، و الرسم البياني الموالي يوضح تطور العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين خلال **2008-2017**

الشكل رقم: **02-02**: تطور العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين (**2008- 2017**)

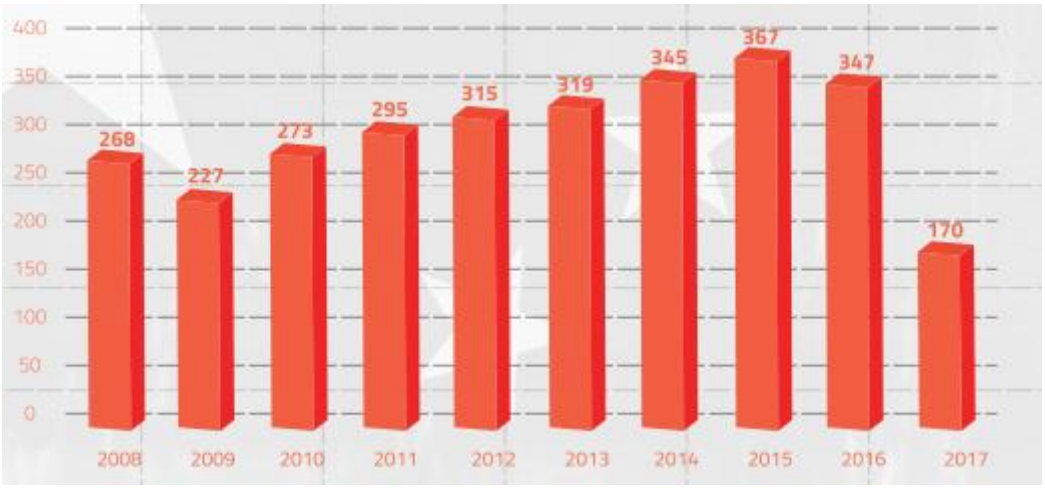

المصدر: اسكندر نجار، **equiti**، تقرير أداء الاقتصاد العالمي، **69** شارع ولسنن لندن،**2017**

و يذكر أن كبرى الشركات الأمريكية قد نقلت عملياتها الى الصين بما في ذلك شحن المواد الاولية من بلدها الأم إلى الصين بسبب انخفاض تكاليف عملية التجميع أما مرد هذه الكلفة المنخفضة فهو عاملين :

1- انخفاض مستوى الأجور الصينية .

[1]) أسامة أبو ارشيد، مرجع سبق ذكره، ص، 06.

2- انخفاض سعر اليوان الصيني مقابل الدولار الامريكي (الثابتPeg-to-dollar) ما يجعل المنتجات الصينية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستورد حامل الدولار.

استمر هذا الوضع حتى باتت الصين أكبر دائن للولايات المتحدة، تليها اليابان بالمرتبة الثانية، والبرازيل المرتبة الثالثة. وتجاوزت المديونية الأمريكية الى الصين حاجز التريليون دولار في ابريل 2019، أي ما يعادل 27 في المائة من الدين العام الخارجي لأمريكا . حيث ان لهذا الوضع مضامين سياسية بالنسبة للإدارة الامريكية . فقد أصبحت الصين تمتلك قوة سياسية من حيث التأثير على السياسة المالية الأمريكية . يكمن القلق الأمريكي حينما تقدم الصين على بيع ما بحوزتها من أذونات الخزانة الأمريكية، أو العكس حينما تمتنع عن شراء تلك الأصول أساسا .و كما يلاحظ ، حينما تشتري الصين أذونات الخزانة الأمريكية فإنها بذلك تبقى أسعار الفائدة الأمريكية منخفضة لأنها تزيد من عرض النقد (أي الدولار)، [1]و بالعكس ، حينما تتوقف الصين عن شراء الأذونات فسوف ترتفع اسعار الفائدة في هذه الحالة مما سيعرض الاقتصاد الأمريكي الى خطر الركود و لكن ، هذا لن يكون لصالح الصين نفسها لأنه يعني تراجع الطاقة الاستيرادية لأمريكا من الصين .

أما الشركات الأمريكية ستكون أمام خيارين، أولهما تخفيض كلفة انتاجها وهذا ما يصعب تحقيقه على الأمد القصير الأمر الذي جعل الكثير من هذه الشركات تلجأ إلى تعهد الوظائف إلى الصين نفسها وبعض الدول الأخرى لاسيما بسبب انخفاض كلفة اليد العاملة هناك، لكن الثمن الذي سيدفعه الاقتصاد الأمريكي هو ارتفاع معدلات البطالة. هذا الوضع قد قاد الى خروج العديد من الشركات من السوق الأمريكية .[2]

بالفعل، تشير الارقام الى تقلص الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة الامريكية – مقاصة بعدد الوظائف– بحوالي 34 في المائة خلال الفترة 1998 و2010 و هذا يعني بالضرورة انخفاض تنافسية أمريكا في السوق العالمية .

هذا الواقع قد جعل الحكومات الأمريكية المتعاقبة تنظر إلى تجارتها مع الصين بعين الريبة والتوجس من أن تلحق التجارات العالمية التجارية البينية المزيد من الضرر بالاقتصاد الأمريكي ، لذلك اعتادت تلك الحكومات انتقاد مزيج السياسات التجارية والصناعية و النقدية التي تمارسها بكين والتي عززت القدرة التنافسية لمنتوجاتها في الأسواق الأمريكية و العالمية على حساب الاقتصاد الأمريكي .

كذلك تتهم الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي الصين – منذ عام 2006– باستخدامها مزيجا من السياسات التجارية الحمائية كالإعانات و الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة الصينية لمصدريها المحليين من خلال تقديم قروض بفوائد منخفضة أو دعم حكومي غير معلن مما يصعب المنافسة على مثيلاتها الأمريكية ، إضافة إلى الحوافز الضريبية للمنتجين المحليين .

علاوة على ذلك ، تتهم الصين بأنها تمارس سياسات تمييزية ضد الشركات الأجنبية العاملة فيها من خلال تطبيق اجراءات تقييدية تتعلق بمشترياتها ، حيث تدعو الحكومة الصينية تلك الشركات بمشاركة أسرارها التجارية قسرا مع

---

[1]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص، 35.

[2]) مرجع نفسه، ص. ص: 35- 36.

الشركات الصينية حتى تنفذ إلى الأسواق الصينية و هي السياسة التي تصنفها الولايات المتحدة الأمريكية ب" النقل القسري للتقنية " (Coercive transfer) .

لعل من القضايا التي برزت مؤخرا على صعيد العلاقات الاقتصادية و التجارية بين البلدين هي اتهام الولايات المتحدة الأمريكية للصين بالتجسس الصناعي مقابل اعطاء فرصة للبضائع و الاستثمارات الأمريكية في السوق الصينية ،ناهيك عن اتهام بكين بالسرقة في مجال حقوق الملكية الفكرية .[1]

هذه الأسباب، لجأت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى وضع عقبات أمام الصادرات الصينية بغية تقليل العجز في ميزانها التجاري، والعمل على تعزيز صادراتها والمحافظة على حيوية صناعاتها وبما يحقق معدلات توظيف مقبولة.

في 1مارس 2018، قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرض تعريفة جمركية على جميع الاستيرادات من الفولاذ و الألمونيوم وبعض المعادن من الصين. وفي 22 من نفس الشهر، أعلن ترامب خطته لفرض تعرفة بمعدل 25 في المائة على ما قيمته 50 مليار دولار من الفولاذ و 10 في المائة من الألمنيوم المستوردين من الصين .وعلى إثره، أعلنت الصين عن ردها بفرض تعريفات مقابلة على وارداتها من أمريكا. وفي شهر أبريل من العام ذاته أعلنت وزارة التجارة الأمريكية عن قائمة بالبضائع الصينية التي ستفرض عليها الرسوم الجمركية. وفي المقابل، أعلنت الحكومة الصينية عن قائمة تضم 100بضاعة أمريكية ستخضع لزيادة الرسوم الجمركية .هكذا توالت الإعلانات من قبل الإدارة الأمريكية بزيادة الرسوم الجمركية والتي كانت في كل مرة تواجه بإعلانات مقابلة من قبل الجانب الصيني .

و يشتكي كثير من المستثمرين في صناعة الصلب الأمريكية من أن الصين تقدم دعما غير عادل لصناعتها في مجال الصلب، و وضع قيود على الاستيراد لدعم صناعتها المحلية... و كان ترامب قد هدد خلال حملته الانتخابية بفرض تعريفة جمركية تصل إلى 45 في المائة على الصادرات الصينية للولايات المتحدة .[2]

الشكل رقم : 02-03: تبادل الرسوم الجمركية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية

[1]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 36- 37.

[2]) أسامة أبو ارشيد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 07- 08.

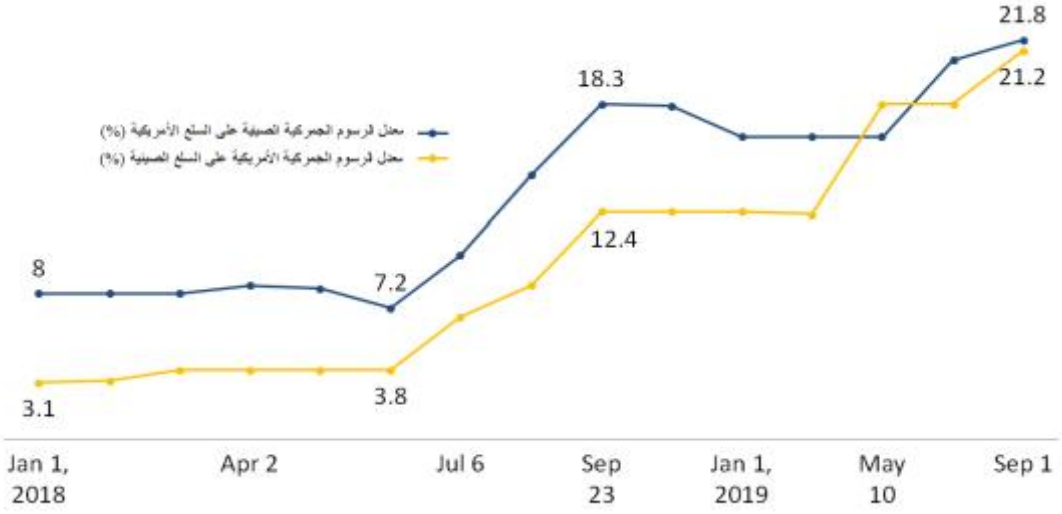

المصدر: د. عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 38.

ثانيا : الأسباب غير اقتصادية :

تكمن الأسباب الأخرى غير الاقتصادية لنهج الحمائية التجارية الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا في سعيها لإعادة رسم خريطة العلاقات الاقتصادية الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة وانهيار جدار برلين لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وعودة القطبية الأحادية بعد بروز الصين كعملاق آسيوي منافس عالميا [1]. ويعكس ذلك - في الواقع- محور السياسة الأمريكية الذي يدور حول إزاحة أية قوة صاعدة تهدد الهيمنة الأمريكية على قيادة العالم .

من الناحية الايديولوجية ، يعكس جانبا مهما من السياسة الحمائية الامريكية تصاعد الخطاب ذو التوجه للمصالح الوطنية الضيقة لدى الادارات الامريكية السابقة ان كانت جمهورية او ديموقراطية بصورة جلية برفع شعار " امريكا اولا " (America First) و الذي ينطوي على سياسات حمائية متشددة ازاء تجارة الشركاء التجاريين التقليديين.

الفرع الرابع: التوترات التجارية بين الولايات المتحدة و الصين و تأثيراتها على الاقتصاد العالمي

أولا : آثار التوترات التجارية على الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية

تتضمن الاثار المترتبة على اقتصادي البلدين نفسهما ، الولايات المتحدة الامريكية و الصين

أ – الآثار على الاقتصاد الأمريكي :

1- طبقا لبيانات مكتب الإحصاء الأمريكي ، امتد الانخفاض في الصادرات الأمريكية إلى الصين من 9 في المائة في نهاية 2017 الى 6 في المائة في شهر مايو 2019 ، أي بنسبة 33 في المائة ، و من 12.4 مليار دولار في مارس

[1]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص، 40.

2018 الى 10.4 مليار دولار في مارس 2019 ، أي بنسبة بلغت 19 في المائة في غضون عام كامل ، و ذلك نتيجة للرسوم الجمركية التي فرضتها الصين على الواردات الأمريكية و التي تقدر مجموعتها ب 110 مليار دولار .

2- ارتفاع الأسعار : الشركات الأمريكية هي التي ستدفع الرسوم الجمركية التي فرضتها الإدارة الأمريكية على البضائع المستوردة من الصين خصوصا إذا لم تعمل الشركات الصينية على تخفيض أسعار صادراتها –وبالتالي هي التي ستتحمل أعباء سياسة الحمائية وتحملها على المستهلك الأمريكي، الذي سيدفع هذه الرسوم بهيئة أسعار مرتفعة . [1]

ويؤكد هذا الاستخلاص دراسة حديثة وجدت أنه خلال العام 2018 ، دفعت الشركات الأمريكية رسومًا بقيمة 12.3 مليار دولار، وخسرت قرابة 6.9مليار دولار من إجمالي مداخيلهم بسبب اضطرابات السوق التي خلفتها التوترات التجارية بين بلدهم والصين. كما كشفت الدراسة ان أسعار السلع المتأثرة قد استجابت بسرعة للرسوم الجمركية، بزيادة تتراوح ما بين 10و 30 في المائة ،وان القفزة في الأسعار كانت متناسبة مع مستويات الرسوم الجمركية ،وهذا يعني أن المشترين والمستهلكين لكن هذا الارتفاع في الأسعار قد قاد إلى انخفاض الطلب على المنتجات الخاضعة للرسوم ،الأمر الذي أدى إلى تراجع القيمة الإجمالية للسلع الصينية المستوردة بنسبة تتراوح ما بين 25 و30 في المائة. كذلك انخفض التنوع في السلع المصدرة الولايات المتحدة ، ناهيك عن التغيرات الجوهرية في سلاسل القيمة العالمية الأمريكية .وعلى العموم، تقدر الخسائر التي تكبدها المستهلكين والشركات الأمريكية التي تشتري المنتجات المستوردة 51 مليار دولار، أي قرابة 0.27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، والنتيجة هي انخفاض الدخل الحقيق في الولايات المتحدة الامريكية بمقدار 1.4 مليار دولار شهريا في نهاية عام 2018 .

قدرت دراسة أخرى قامت بقياس أثر التوترات التجارية الأمريكية – الصينية على الاقتصاد الأمريكي باستخدام مرونات التجارة في إطار نموذج التوازن العام . و باحتساب عوائد الرسوم الجمركية ومكاسب المنتجين المحليين، قدرت الخسارة في الدخل الحقيقي 7.2 مليار دولار، أي قرابة 0.04 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي . كما توصلت الدراسة إلى أن الإيرادات من الرسوم الجمركية لم تكن كافية لتغطية الخسائر التي لحقت بالمستهلكين والشركات على حد سواء، فضلا عن الخسائر في التوظيف .

3- من جهة أخرى، فإن الارتفاع الحاصل في أسعار المنتجات المستوردة من الصين في السوق الأمريكية نتيجة فرض الرسوم الجمركية عليها يعني بالضرورة انخفاض مستوى رفاهية المستهلك الأمريكي والمتمثل بفاقد فائض المستهلك (Consumer surplus) و الذي يمثل الفرق في أسعار المنتجات الصينية المستوردة قبل وبعد فرض الرسوم الجمركية[2].

ب. الآثار على الاقتصاد الصيني :

تتمثل آثار التوترات التجارية على الاقتصاد الصيني بما يلي :

---

[1]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص، 41.

[2]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص، 42.

تراجع الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، و التي تعد – هذه الأخيرة – أكبر سوق للمنتجات الصينية ، و طبقا لتقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) ، انخفضت الصادرات الصينية من 52.2 مليار دولار في اكتوبر 2018 إلى 31.2 مليار دولار في مارس 2019 ، أي بمعدل بلغ 40 في المائة في غضون 5 اشهر ، و في هذا السياق يشار إلى أن معدل النمو السنوي لمبيعات السيارات الصيني قد انخفض بصورة دراماتية من 2.2 في عام 2017 إلى 8.4 في المائة – في عام 2018 ، كما وصل معدل النمو السنوي للاستثمار المحلي إلى أدنى مستوى له (0.1 في المائة) في عام 2018 منذ عام 1998 ، ناهيك عن القيود التي وضعتها الإدارة الأمريكية أما الشركات الصينية من أن تنفذ إلى سوق تقنية للاتصالات الأمريكية، و قد ساهم هذا الوضع – إلى جانب عوامل أخرى .

فيما يتعلق بالاستيرادات الصينية من الأسواق الأمريكية، فان قيام الصين بفرض رسوم جمركية على وارداتها من أمريكا قد جعلت هذه الأخيرة أكثر كلفة بالنسبة للشركات الصينية .ولعل الأثر الأكبر هي ما آلت إليه التوترات التجارية في إعادة تفكير الشركات الصينية في سلاسل القيمة الخاصة بها .[1]

ثانيا : الآثار على الاقتصاد العالمي

علاوة على ما سبق ، ينتج عن التوترات التجارية ما بين القطبين المتنازعين آثارا اقتصادية على الاقتصاد العالمي بحكم الروابط الاقتصادية للبلدين مع باقي دول العالم عبر عدد من القنوات من بينها الطلب الخارجي ، و أسعار النفط و الأسواق الدولية ، و أسعار الفائدة .

نظريا ، بسبب ثقل الاقتصاديين الأمريكي و الصيني في التجارة الأمريكية (قرابة 46 في المائة من التجارة العالمية معا) ، فإن التراجع الحاصل في أدائهما على ساحة التجارة العالمية ستؤثر حتما على معدلات النمو الاقتصادي العالمي . و بالتالي ، إذا ما اشتدت درجة التوترات التجارية بين البلدين و انتقاله الى دول أخرى – و كما تعمل راهنا إدارة ترامب بممارستها الحمائية مع عدد من شركائها التجاريين و خاصة الاتحاد الأوروبي و كندا و المكسيك – فمن المحتمل و مع استمرار حالة الضبابية في الاقتصاد العالمي ان تخلف التوترات المذكورة ركودا اقتصاديا في العالم خلال عام 2020 او ما بعده .

من جانب آخر ، أن الاجراءات الحمائية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لم تقتصر على الصين بل تعدتها لتطال دول أخرى ، و كما حصل مع المكسيك و بعض دول الاتحاد الاوروبي و على النحو الذي تم استعراضه في الفصل الاول ، و هؤلاء الشركاء يشكلون مجتمعين جزءا مهما من الاقتصاد العالمي ، و بالتالي فن تأثر اقتصاداتهم – بسبب تراجع صادراتهم الى السوق الامريكية – ستؤثر حتما على نموهم الاقتصادي و بالتالي على معدل نمو التجارة العالمية .[2]

---

[1]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص، 43.

[2]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص، 44.

المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية

الفرع الأول: التجارة الأمريكية مع الصين

ارتفعت التجارة بين الولايات المتحدة و الصين بسرعة بعد ان أعادت الدولتان إقامة العلاقات الديبلوماسية بينهما في يناير 1979 ، و وقعنا اتفاقية تجارية ثنائية في يوليو1979 ،و التي تضمنت مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN)ابتداء من عام 1980، و في تلك السنة (التي كانت بعد فترة وجيزة من بدء الإصلاحات الاقتصادية في الصين) بلغ إجمالي التجارة بين الولايات المتحدة و الصين (الصادرات و الواردات)حوالي 4 مليارات دولار، و قد احتلت الصين المركز الرابع و العشرين بين اكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة و اعتبرت سوق التصدير رقم 16، و أكبر مصدر للواردات و في عام 2017، بلغ إجمالي التجارة السلعية الأمريكية مع الصين 636 مليار دولار، مما يجعل الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة.[1]

و في سنة 2017 من شهر أغسطس حقق الميزان التجاري الصيني فائضا للشهر السادس على التوالي في ظل ارتفاع الصادرات و الواردات.[2]

سنعتمد في تحليل انعكاسات السياسة الحمائية للولايات المتحدة على الاقتصاد الصيني خلال الفترة 2008-2018 على مؤشرين رئيسيين تتمثل بالأساس في نسبة الصادرات و الواردات السلعية .

تبين أن أكثر من 65 في المائة من العجز التجاري ينسب إلى التجارة مع الصين، حيث بلغ هذا العجز 378.6 مليار دولار في عام 2018، مرده واردات بلغت قيمتها 557.9 مليار دولار معظمها أجهزة إلكترونية، و استهلاكية، و ملابس، و مكائن، مقابل صادرات بلغت 179.3 مليار دولار أغلبها طائرات تجارية (و خاصة بوينغ)Boeing، و فول الصويا، و سيارات و مكائن كهربائية، لكن وسائل إعلام اعلام صينية، لكن حذرت وسائل الاعلام الصينية بأن الصين سترد عبر الامتناع عن التعامل مع شركة Boeing ، أو حتى بالتوقف عن استيراد الذرة و لحوم الخنزير و فول الصويا من الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

و الشكل الموالي يوضح التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية مع الصين الشعبية .

الشكل رقم :02-04 : التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين (2008-2018)

[1]) خالد عبد الوهاب الباجوري/ اتحاد الغرفة العربية، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي و الالعربي، سبتمبر،2018، ص، 12.

[2]) اسكندر نجار/ equiti، تقرير أداء الاقتصاد العالمي، 69 شارع ولسنن لندن،2017.

[3]) أسامة أبو ارشيد، مرجع سبق ذكره، ص، 12.

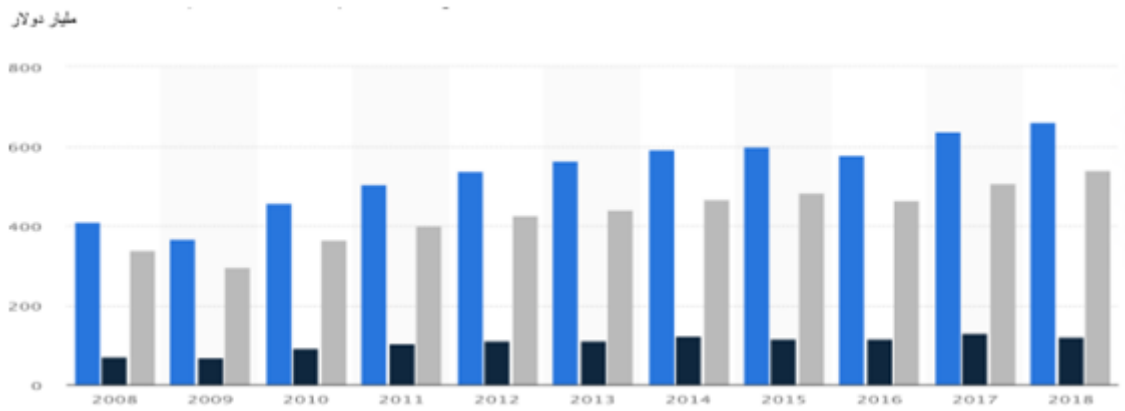

المصدر: د. عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 32.

يتضح من الشكل أعلاه الاتجاه المتصاعد للواردات الأمريكية من الصين مقارنة بالصادرات ، ليتسع العجز التجاري الأمريكي تبعا لذلك بلغ حتى بلغ أقصى مستوى له في عام 2018[1]. و المفارقة ان اغلب الواردات الامريكية من الصين تصنع من قبل الشركات الأمريكية، حيث تقوم هذه الشركات بشحن المواد الأولية إلى الصين ليتم تجميعها هناك بكلفة أقل لكنها تعامل كاستيرادات عند دخولها الحدود الأمريكية و غن كانت تخلق دخولا و أرباحا لتلك الشركات، لكن في المقابل لقد ساهم هذا الواقع في خلق الوظائف التصنيعية في الصين و غيرها من الدول. [2]

الفرع الثاني: تطور الصادرات و الواردات السلعية بين الولايات المتحدة و الصين (2008-2016)

أولا : تطور الصادرات السلعية الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (2008- 2016)

أدت الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا و فعالا في رفاه المستهلك الأمريكي، حيث أثرت المنتجات الصينية عالية الجودة و الرخيصة إلى حد كبير على حياة الشعب الأمريكي كما وسعت من نطاق خيار المستهلكين في أمريكا، و لا سيما الفئات ذات الدخل المنخفض ، كما ساعدت أمريكا على الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة.[3]

و يوضح الجدول التالي تطور الصادرات السلعية الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية بالمبالغ و النسب خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى سنة 2016 .

---

[1]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص، 32.

[2]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص،32.

[3]) عمار جعفري، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة " سياسة تخفيض العملة نموذجا – مع الإشارة إلى حالة الصين"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017-2018. ص، 264-265.

الجدول رقم :02-01 : تطور الصادرات السلعية نحو الولايات المتحدة الأمريكية بالدولار الأمريكي

السنوات	حجم الصادرات	نسبة النمو %
2008	252843531	8.43
2009	221295020	-12.47
2010	283780323	28.23
2011	325010988	14.52
2012	352438221	8.43
2013	369063859	4.71
2014	397099250	7.59
2015	409979244	3.24
2016	385677759	-5.92

المصدر: عمار جعفري، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة " سياسة تخفيض العملة نموذجا – مع الإشارة إلى حالة الصين"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017-2018، ص،265.

بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه فقد أتجه التطور السنوي للصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصعود المستمر و هذا حتى قبل فترة الدراسة [1]، و هي الفترة التي شهدت فيها الصين تحولا نوعيا في تركيبة الصادرات وأصبحت هذه الأخيرة أكثر ثقافة بسبب صدمة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال التي عرفتها الصين ، و منذ انضمام الصين إلى المنظمة التجارة العالمية ، زاد ارتفاع و تطور كبير في صادراتها إلا أنها شهدت الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية في بداية دراستنا انخفاضا حادا كنتيجة للركود الذي سببته الأزمة المالية العالمية بمعدل نمو سالب قدره 12.47- و حجم الصادرات 221295020 لتعاود الارتفاع من جديد بعد تعافي التجارة العالمية سنة 2010 و استمر حجم الصادرات الصينية في الارتفاع خلال السنوات (2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015) لكن بمعدلات نمو متباطئة و يرجع هذا التباطؤ إلى تباطؤ النشاط التجاري العالمي الذي يعزي بدوره إلى عوامل هيكلية قد تأخذ أجلا طويلا و منها : سلاسل القيمة و تباطؤ مسيرة تحرير التجارة، و في عام 2016 انخفضت الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة بمعدل نمو (5.92-) لتصل إلى مستوى 385677759 ألف دولار ،و هذا يرجع إلى الحملة الانتخابية لنهاية حكم أوباما و بداية حكم ترامب .

ثانيا: تطور الواردات السلعية الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية (2008-2016)

اعتبارا من سنة 2008 أضحت الصين أسرع الأسواق العالمية نموا بالنسبة لصادرات الولايات المتحدة الامريكية، خاصة و ان الاقتصاد الصيني تحول في السنوات الأخيرة من التركيز على الاستثمار إلى التركيز على الاستهلاك، و هذا

[1]) عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص، 266.

التحول يكون في الأساس لصالح الدولة المصدرة للسلع الاستهلاكية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية . [1] **و الجدول الموالي يوضح تطور الواردات الصينية من الولايات المتحدة في الفترة (2008–2016) .**

جدول رقم :02–02: تطور الواردات السلعية الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية(2008–2016) بالدولار الأمريكي

السنوات	حجم الواردات	نسبة النمو %
2008	81585556	17.30
2009	77755101	–4.96
2010	102734185	32.12
2011	123124010	19.84
2012	133765823	8.67
2013	153394862	14.67
2014	160064514	4.34
2015	148693056	–7.104
2016	135120133	–9.12

المصدر: عمار جعفري، مرجع سبق ذكره ، ص، 267.

من خلال معطيات الجدول أعلاه بلوغ الواردات السلعية الصينية سنة 2008 : 8158556 ألف دولار ، لتسجل تراجعا محسوسا (4.96–) سنة 2009 جراء الأزمة المالية العالمية التي هزت أركان الاقتصاد الأمريكي لتعاود الارتفاع سنة 2010 بمعدل نمو(32.12) مقارنة بسنة 2009 ، لتواصل الارتفاع جليا خلال سنوات (2011، 2012، 2013، 2014) لكن بمعدلات نمو مختلفة و متباطئة كنتيجة لآثار الأزمة المالية العالمية التي لم تستطع الولايات المتحدة احتوائها في الأجل القصير ، لتسجل الواردات السلعية الصينية من الولايات المتحدة انخفاضا ملحوظا خلال سنتي 2015 و 2016 بمعدل نمو (7.104 –) و (9.12–) على التوالي نتيجة لحدوث انكماش مفاجئ في حجم التجارة العالمية . [2]

الفرع الثالث: الميزان التجاري البيني الصيني الأمريكي (2008 – 2016)

[1]) عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص، 266.

[2]) عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص،267.

بدأت المبادلات التجارية المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين بإقامة علاقات ديبلوماسية في عام 1979 و حققت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة تقدما سريعا منذ بداية التسعينيات ، منذ ذلك الحين و الصين تحقق فائضا تجاريا متزايدا في تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية مما أثر سلبا على صناعات أمريكية عديدة ... حيث أشار معهد السياسة الاقتصادية الأمريكي إلى أن العجز التجاري الأمريكي مع الصين قد كلف أمريكا خسارة 2.3 مليون وظيفة و يوضح الجدول التالي تطور الميزان التجاري البيني الصيني الأمريكي خلال الفترة 2008 – 2016 .

الجدول رقم : 02 –03 : الميزان التجاري البيني الصيني – الأمريكي (2008 – 2016)

السنوات	الميزان التجاري البيني(الصيني – الأمريكي)
2008	171257975
2009	143539919
2010	181046138
2011	201886978
2012	218672397
2013	215668997
2014	237034736
2015	261286188
2016	250557626

المصدر: عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص،268.

شهد الفائض التجاري للصين نحو الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 حيث بلغ 171257975 ألف دولار كما شهد تراجعا سنة 2009 حيث بلغ 143539919 ألف دولار ، نتيجة تراجع التجارة الدولية بصفة عامة و التجارة الامريكية بصفة خاصة بسبب الأزمة المالية و اتساع دائرة التخفيضات في قيم العملات الوطنية كأحد السياسات الحمائية الجديدة لمواجهة آثار الأزمة ، ليعاود الارتفاع سنة 2012 أين وصل إلى 218672398 ألف دولار ليسجل تراجعا طفيفا خلال فترة الدراسة و يرجع ذلك إلى التباطئ الذي عرفه النشاط التجاري العالمي خلال الفترة 2012– 2013 و الذي يعود في أغلبه إلى عوامل هيكلية و هو ما يفسر أيضا استمرار هذه الظاهرة في السنوات التي تلت حيث

سجل الفائض التجاري الصيني اتجاه الولايات المتحدة انخفاضا سنة 2016 حيث وصل إلى 250557626 ألف دولار بعد أن بلغ حدود 261286188 ألف دولار سنة 2015 .

المطلب الثالث: التجارة الخارجية للصين الشعبية

بناءا على ما تقدم في المطلبين السابقين من هذا المبحث، سنحاول في هذا المطلب تحليل و دراسة تطور التجارة الخارجية للصين الشعبية، و نسبة نمو و تطور الهيكل السلعي للصادرات و الواردات من خلال الفروع التالية.

الفرع الأول: الهيكل السلعي لصادرات و واردات الصين الشعبية نحو العالم

وفقا للإحصاءات الجمركية، فقد بلغت قيمة الواردات و الصادرات الصينية 30.51 تريليون يوان (نحو 4.5 تريليون دولار) في عام 2018، بزيادة قدرها 7.9% على أساس سنوي أي ما يعادل 2.7 تريليون يوان (نحو 400 مليار دولار) عما كانت عليه في عام 2017.[1]

أولا: الهيكل السلعي لصادرات الصين الشعبية نحو العالم

تتميز الصادرات الصينية بالتنوع السلعي و الجدول التالي يوضح الهيكل السلعي للصادرات الصينية سنة 2010[2]:

الجدول رقم:02-04: الهيكل السلعي لصادرات الصين الشعبية نحو العالم سنة 2017

الوحدة: مليون دولار

السلع	المبلغ	النسبة من المجموع %
مواد غذائية	68998	3.80
مواد كيميائية	141230	7.78
منتجات صيدلانية	14986	0.83
آلات و معدات النقل	1085569	59.79
معدات الاتصال	237856	13.10
المنسوجات	109595	6.04
الملابس	157464	8.67
المجموع	1815698	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: http://data.wto.org

[1]) https://al-ain.com/article/china-leads-world-foreign-trade-volume-trillion ،2020-08-14-9:57.

[2]) دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص، 123.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح لنا أن الآلات و معدات النقل تأخذ اكبر نسبة من صادرات الصين الشعبية بمبلغ **1085569** مليون$ بنسبة **59**$ من مجموع الصادرات و في المرتبة الثانية معدات الاتصال بنسبة **13**% بمبلغ قدره **237856** مليون$ ، لتأتي بعدها الملابس بمبلغ **157464** مليون$ بنسبة **8**%، حيث تتمتع الصين بميزة نسبية في صناعة الملابس نظرا لانخفاض الأجور في هذا القطاع و ضخامة الانتاج، احتلال المنتجات الصناعية الصينية مراتب متقدمة على الصعيد العالمي حيث تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا في صناعة الأنسجة القطنية و النسيج الاصطناعي، ثم تليها المواد الكيميائية بنسبة **7**% يقدر مبلغها **141230** مليون$، ليوزع الباقي بين المنسوجات، المواد الغذائية، منتجات صيدلانية، (**6**%، **3**%، **0.83**%) على التوالي من مجموع الصادرات الصينية.

الفرع الثاني: الهيكل السلعي للواردات الصين الشعبية من العالم لسنة 2017

ارتفاع مستوى المعيشة في الصين ادى إلى تزايد متطلبات المجتمع، مما يتيح فرصا كبيرة لدخول الصين إلى أسواق أجنبية، و الجدول الموالي يوضح الهيكل السلعي للواردات الصينية من العالم سنة **2017**.

الجدول رقم:02– 05: الهيكل السلعي لواردات الصين الشعبية من العالم سنة 2017

الوحدة: مليون دولار

السلع	المبلغ	النسبة من المجموع %
منتجات زراعية	38158	16.20
مواد غذائية	24362	10.34
الأسماك	1915	0.81
مواد اولية	13796	5.86
منتجات مصنعة	94069	39.93
منتجات صيدلانية	2666	1.3
آلات و معدات نقل	60628	25.73
المجموع	235594	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: http://data.wto.org

التحليل:

تسيطر المنتجات المصنعة في الواردات الصينية بنسبة **39**% بمبلغ قدر ب **94069** مليون دولار أمريكي، نظرا إلى الطلب الزائد في الأسواق الاجنبية و المحلية، يليها ، الآلات و المعدات النقل بنسبة **25**% إذ تعتمد الصين في إنتاجها على الآلات بدلا من اليد العاملة لخفض ساعات العمل، إضافة إلى الكثافة السكانية و النمو الديموغرافي

المرتفع، تلجأ الصين إلى إقامة و إبتكار وسائل نقل، ثم المنتجات الزراعية تستورد ما قيمته **38158** مليون دولار بنسبة **16%** من الواردات الصينية، حيث تتميز الصين بأراضي خصبة صالحة للزراعة، ثم تليها المواد الغذائية بنسبة تقدر ب **10%** بمبلغ **24362** مليون دولار، نصل إلى المواد الأولية و المنتجات الصناعية ب نسب **5%** و **1%** على التوالي، و يوزع الباقي للأسماك بنسبة **0.81%** من إجمالي واردات الصين من العالم و تعود هذه النسبة الضئيلة إلى إمتلاك الصين إلى الثروات المائية المتمثلة في الأنهار و الوديان و موقع الصين الجغرافي المطل على الساحل في قارة آسيا.

الفرع الثالث : تطور الميزان التجاري الصيني (2008– 2018)

عرف الميزان التجاري الصيني منذ الاصلاحات فائضا مطردا بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات الذي يرجع أساسا إلى ارتفاع حصة الصادرات الصناعية الاستخراجية و الثقيلة و المعادة التصنيع ، بالإضافة إلى منتجات الصناعات الالكترونية ،كما عرفت الواردات أيضا ارتفاعا مستقر ، و كانت أغلب الواردات عبارة عن موارد أولية مستوردة من الدول النامية لتلبية احتياجات التصنيع .

جدول رقم: **02–06**: تطور رصيد الميزان التجاري خلال (**2008– 2018**)

الوحدة: مليار دولار

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات	1429,79	1197,15	1575,89	1893,5	2046,83	2211,63	2322,32	2286,5	2098,62	2264,27	2512,73
الواردات	1131,5	1006	1399,3	1748,8	1818,4	1951,5	1965	1682,3	1581,9	1857,4	2143,1
رصيد الميزان التجاري	298.29	191.5	176.59	144.7	228.43	260.13	375.32	604.2	516.72	406.87	369.63

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

https://data.oecd.org/trade/trade-in-goods.htm#indicator-chart.

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن الميزان التجاري للصين الشعبية حقق فائضا تجاريا بنسبة 298 مليار دولار سنة 2008، و في سنة 2009 تراجعت نسبة الميزان التجاري بحوالي 100 مليار دولار ، ليعاود الانخفاض الحاد سنتي 2010، 2011 بنسبة 176 مليار دولار، 140 مليار دولار، و يعود ذلك إلى الأزمة المالية التي حلت بالعالم، أما خلال السنوات (2012،2013،2014،2015) كانت حالة الميزان التجاري في ارتفاع مستمر ففي سنة 2015 وصل الفائض التجاري للصين الشعبية إلى 600 مليار دولار، إلا أنه خلال الثلاث سنوات الأخيرة من الدراسة (2016، 2017،2018) تراجع رصيد الميزان التجاري بمبلغ، 516 مليار $، 400 مليار$، 369 مليار $ على التوالي، و يعود ذلك إلى التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية، و حكم ترامب و فوزه في الانتخابات سنة 2016 ليرى أن أمريكا تعاني من العجز في ميزانها التجاري من كل عام ، فطبق ترامب قوانين و رسوم جمركية على صادرات و واردات الصين الشعبية ، بغرض أهداف من بينها تخفيف العجز في الميزان التجاري الأمريكي.

الشكل رقم 02-05 : الميزان التجاري الصيني في الفترة (2008 – 2018)

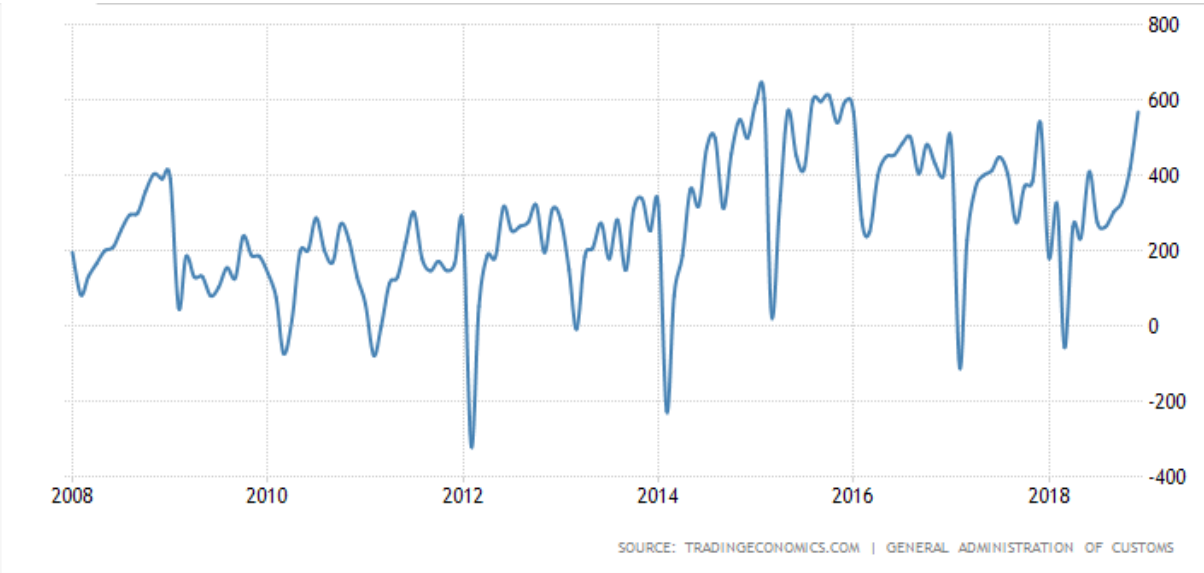

Source : TRADINGECONOMICS.COM

من خلال الرسم البياني أعلاه يتبن جليا تطور نسبة الميزان التجاري الصيني من سنة 2008 إلى سنة 2009، كما لاحظنا انخفاض سريع خلال سنة 2009، و هذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية و تراجع الصادرات الصينية بسبب تباطئ الاقتصاد الأمريكي بالدرجة الأولى قد على الطلب السلع الصينية،[1] و خلال السنوات (2009– 2010– 2011) كانت نسبة الميزان التجاري متدبدبة 3 سنوات أو سنتين حيث قدرت النسبة من 100 إلى 200 مليار دولار، حيث كان الاقتصاد الصيني يتعافى من الأزمة المالية العالمية و هذا راجع إلى النظام المصرفي في الدول الغربية بيد

[1]) دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص، 118.

الصين التي تمتلك احتياطات من العملة الصعبة تتجاوز 3 تريليون دولار، إلا أن الصين ما تزال بلدا ناميا و تواجه العديد من المشاكل ، مثل تراجع معدلات النمو الاقتصادي و ضعف مداخيل أبناء الأرياف لأنه يشكل أكثر من نصف سكان الصين، وصولا إلى سنة 2012، شهد الاقتصاد الصيني في ميزانه التجاري انخفاضا سريعا بنسبة سالبة أقل من 200مليار دولار مما أوضح وجود عجز، إلا أنه حقق نموا سريعا سنة 2013، لكن عند هذه الأخيرة شهد الميزان التجاري الصيني انخفاضا مستمرا في سنة 2014 بنسبة سالبة تقدر تقريبا من 200 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى ارتفاع حاد في أواخر سنة 2014 و في بداية سنة 2015 شهد توازنا مستقرا و ارتفع بنسبة 600 مليار دولار سنة 2016، إلا أنه في سنة 2017 حقق الميزان التجاري عجزا تجاريا يقدر ب 100 مليار دولار، و في سنة 2018 ارتفع الميزان التجاري الصيني و حقق فائضا قدره 200 مليار دولار، و هذا راجع إلى و هو حصيلة زيادة الاستيرادات البالغة 2.563 تريليون دولار (معظمها سيارات ومنتجات نفطية وهواتف نقالة) على صادرات قدرت قيمتها بنحو 1.672تريليون دولار (معظمها طائرات تجارية وسيارات ومواد غذائية)، وقد ازداد هذا العجز رغم سياسة الحمائية التجارية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل أهم الانعكاسات و ردود أفعال السياسة الحمائية التجارية التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي (المنظمة العالمية للتجارة، الاتحاد الأوربي، الدول النامية و الناشئة) و بالنسبة للجانب الاقتصادي لقد ذكرنا أهم مظاهر قوة و آفاق و مقومات اقتصاد الصين الشعبية، المتمثلة في الجانب الفلاحي و الصناعي و الاقتصادي و السياسي، إضافة إلى توضيح و ذكر أسباب التوترات بين الاقتصادين المتنازعين (الو. م. أ و الصين الشعبية) و الآثار الناجمة عن هذه التوترات، و كيف مارست الولايات المتحدة سياسة حمائية تجارية متصاعدة مع الصين باستخدام إجراءات جمركية و غير جمركية، نتيجة لمجموعة من الأسباب الاقتصادية و الغير الاقتصادية ، كما استنتجنا أن التوترات بين الصين و أمريكا تتسم بأنها ليست جديدة بل تعود إلى عقود عدة بررتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتضرر اقتصادها و تجارتها مع الصين، فهي توترات أساسيو و هيكلية و مرشحة للاستمرار طويلا لأنها تنطلق من التناقض الحتمي في النموذج الاقتصادي للبلدين، فللولايات المتحدة سوق كبير يحتاج إلى البضائع الصينية، بسبب رخص أثمانها، في المقابل تعتبر الصين السوق الأمريكي الأكبر عالميا.

و من خلال ما بيناه أعلاه، يتضح أن التوترات التجارية بين البلدين متعددة الجوانب، فهي لا تقتصر على الجانب التجاري (السلعي) بل تتعداه إلى قضايا قد ترها أمريكا أكثر أهمية، كما عرف الميزان التجاري البيني للولايات المتحدة مع الصين عجزا كبيرا و مزمنا حيث يعتبر الفائض الصيني مسؤولا عن 20% من العجز الأمريكي بسبب القدرة التنافسية للصادرات الصينية .

أما في المطلب الثاني من المبحث الثاني من الدراسة، تطرقنا إلى توضيح و تحليل التجارة الخارجية بين الو. م. أ المتمثلة في تطور الصادرات و الواردات السلعية .

أخيرا قمنا بإسقاط دراستنا التحليلية في هذه المذكرة على أثر السياسة الحمائية للولايات المتحدة على التجارة الخارجية للصين الشعبية، حيث اتضح لنا أن التجارة الصينية تتطور بوتيرة سريعة خلال السنوات الأخيرة و ازدهارها التجاري و الاقتصادي و هذا راجع إلى إتباع الصين إستراتيجيات و نماذج الإصلاح الاقتصادي و التجاري منذ السبعينيات إلى يومنا

الخاتمة

الخاتمة:

استهدفت هذه الدراسة موضوعاً هاما من مواضيع التجارة الدولية، الذي يشكل اليوم أحد العقبات الكبرى في مسار تحرير التجارة الدولية و هو موضوع الحمائية الجديدة، و قبل التطرق لهذه الظاهرة التجارية الدولية قمنا بعرض أهم المفاهيم الأساسية التي عرفتها التجارة الدولية في الفصل التمهيدي من هذه الدراسة انطلاقا من مفهوم السياسة التجارية التي تنصرف على أنها مجموعة الوسائل و الإجراءات و التدابير و الأساليب و الأدوات، التي تلجأ إليها الدولة في علاقاتها التجارية و الخارجية بين الدول ، ثم قمنا بعرض أنواع وأشكال و مبررات و أدوات سياسات التجارة الخارجية ، فمن النادر أن نجد أشكالاً صافية للسياسة الحمائية أو التحريرية في التجارة الخارجية للبلدان في الممارسة العلمية، ففي الواقع تنطوي السياسات التي تطبقها مختلف الدول في مجال التجارة الخارجية على مزيج من الحرية والحماية بحيث يصعب الحديث عن صورة مطلقة لهذه السياسة أو تلك، بل حتى اليوم أن أكثر الدول حماسة لتحرير التجارة الخارجية، والتي تحاول إلزام الدول الأخرى على إتباعها، نراها اليوم تستجد في مراحل مختلفة، خصوصاً في أوقات الأزمات أساليب وأدوات تندرج في سياق السياسة الحمائية و ذلك على الرغم من غلبة الاتجاه إلى التحرير في ظل ظروف العولمة المتزايدة .

وفي حقيقة الأمر فإن معظم مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي أصبحت تشرف عليه منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المكملة لدورها، مفروض من قبل الدول المتقدمة و يجسد هيمنة الأطراف القوية على حساب البلدان النامية، وهو ما يعني أن آليات النظام التجاري الجديد ستؤدي إلى المزيد من التوزيع غير المتوازن للثروات ومكاسب النمو ويتضح ذلك جليا من خلال تطور استخدام القيود الحمائية الجديدة وبطريقة ذكية وخفية وتسمح بها تشريعات التجارة الدولية، حيث رأينا كيف يتم استخدام هذه القيود كأداة حمائية جديدة في التجارة الدولية في وجه الدول غير لأعضاء في التكتل ذلك من خلال الأثر التحويلي للتجارة الذي يتمثل في اللآثار السلبية التي يخلفها التكتل علي كل الدول الأعضاء وغير الأعضاء وذلك لأنه أهم القيود و السياسة الحمائية التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على الاقتصاد العالمي بالتجارة الدولية إضافة إلى وكيف تم استخدامها من طرف الدول المتقدمة كأداة حمائية جديدة في التجارة الدولية وهو ما يحول دون وصول صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة وبالتالي فإن التفاوت الشديد في تطبيق هذه الأداة أو القيود دفع بالدول المتقدمة إلى محاولة ربط التجارة الدولية وذلك من خلال إقامة علاقات تجارية ما بين الدول الأعضاء في منظمة العالمية للتجارة و أخذ بما يعرف الدولة الأولى بالرعاية ، مثل ما تم التطرق إليه في موضوع دراستنا و أخذنا لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية التي كانت محور دراستنا التحليلية في الفصل الثاني من الدراسة.

و في ظل هذا المنطلق حاولنا تحديد و توضيح اهم القيود و سياسة الحمائية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي (المنظمة العالمية للتجارة، الاتحاد الأوربي، و الدول الناشئة و النامية) و ذكر آثارها كما أسقطنا

الضوء في دراستنا التحليلية على الصين الشعبية و أوضحنا العلاقة بينها و بين الولايات المتحدة الأمريكية فأتضح أن الطرفان متناقضان في كلا سياستهما و اسراتيجيتهما التجارية و علاقتهما الدولية، و غطاحة بعضهما البعض، و في الأخير اتضح ان رغم كل القيود و العراقيل التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية على الصين الشعبية إلا انها خلال السنوات حققت نموا تجاريا كبيرا، لأن السياسة الحمائة كانت منذ القدم إلا أنها ظهرت بشكل جديد جاء مع حكم ترامب خلال العامين الأخيرين.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

باعتبار السياسة الحمائية عنصرا مهما ضمن السياسات التجارية إلا ان هناك بعض الدول من تعتمد على سياسة الحمائية و التقييد و اخرى تعتمد على سياسة التحرير التجاري

الفرضية الثانية:

تأكد صحة هذه الفرضية أن السياسة الحمائية هي وسائل تستعمل بغية حماية اقتصاد بلد ما بطريقة خفية و ذكية من المنافسة الأجنبية، فهي وسائل غير قابلة للقياس ما يجعل الحد منها في غاية الصعوبة و التعقيد، و ما يدعم هذه الممارسات أو السياسات التجارية هو أنها تمارس تحت مظلة اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

الفرضية الثالثة:

عرفت الولايات المتحدة قوة اقتصادية عظمى و وصول الصين الشعبية إلى الذروة و تحقيقها المرتبة الثانية اقتصاديا يأكد أنه سيؤدي إلى نشوب خلافات و توترات سواء من الناحية التجارية أو السياسية فلهذا يمكن أن تحتل الصين الصدارة (المرتبة الأولى).

الفرضية الرابعة:

يمثل الاختلاف و التناقض الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و الصين سببا رئيسيا لاستمرار التنافس، و هذا يعود إلى ادراك النوايا لكلا الطرفين ، مرده الاستراتيجية المتبعة بين الدولتين، و القائمة على تعظيم المكاسب على مختلف الأصعدة، و يتبين ذلك بإتباع الصين استراتيجية تهدف إلى اقامة عالم متعدد الأقطاب و تشجيع العلاقات مع الأقطاب الدولية العديدة، و سعي الولايات المتحدة الأمريكية على نظام أحادي القطبية من خلال الحفاظ على الأنظمة الاقتصادية و التجارية و السياسية القائمتين تحت نفوذهما.

نتائج الدراسة:

- أصبح الانتقال إلى جيل جديد من الاجراءات الحمائية معلنا، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية و اقامة علاقات و تكتلات، التي نتج عنها برامج الدعم و التعاون بين الدول.
- فرضت الدول المتقدمة و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها التجارية مع الصين و باقي دول العالم قيودا حمائية كرد فعل على مزاحمة المنتجات الصينية و منتجات دول العالم، بحجة الأمن القومي و

معالجة الاختلالات الداخلية، و هو ما يضع التجارة الدولية أما قيود حمائية جديدة تؤثر على دول العالم الأخرى.

- مارست الولايات المتحدة سياسة حمائية تجارية متصاعدة مع الصين بإستخدام إجراءات جمركية و غير جمركية نتيجة لمجموعة من الأسباب الاقتصادية و الغير اقتصادية.
- لم تطبق الولايات المتحدة الأمريكية تشريعات و اتفاقيات منظمة التجارة العالمية عندما يتعلق المر بمصالحها التجارية، و هذا يعود إلى النفوذ الكبير الذي تتمتع به داخل هذه المنظمة، و خاصة في عمليات اتخاذ القرار داخل المجلس العام.
- أثبت الواقع الاقتصادي و التجاري في وقت الحالي أن الدول المتقدمة هي أول من يمارس سلوكيات الحمائية خلال الأزمات الاقتصادية العالمية للحد من الاختلالات الداخلية التي تتعرض لها.
- الاجراءات التجارية الأحادية من جانب الولايات المتحدة ضد الدول و خاصة الصين يمكن أن تقوض النظام التجاري المتعدد الأطراف، و تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي العالمي.
- تحتل الصين مركز الصدارة في أولويات أجندة الاهتمامات الولايات المتحدة وصلت إلى حد وضع الصين في وضع الدولة الأولى بالرعاية.
- ظاهرة الحمائية الجديدة و التحول إلى حروب تجارية تمثلان صورة من صور الصراع القائم بين الدول المتقدمة مع بعضها البعض و الدول النامية داخل المنظمة العالمية للتجارة.
- التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين حالة طبيعية، لأن العلاقات الدولية هي علاقات قائمة على القوة في جميع الأصعدة من اجل تحقيق المصلحة الوطنية.
- إشكال التنافس بين الصين و الو. م .أ يمثل نمطا فريدا في التشكيل الدولي الحالي نظرا لمكانة الصين كقوة صاعدة يمكن أن تصبح دولة عظمى مهيمنة، و الولايات المتحدة كدولة عظمى مهيمنة يمكن أن تفقد هذا الترتيب لصالح الصين.
- تأثر الاقتصاد العالمي بالتوترات التجارية بين الصين و الولايات المتحدة و شمل ذلك أسواق السلع بما فيها النفط، الخدمات و أسواق المال .
- بقاء الصادرات الصينية في الصدارة تحقق مزيدا من نجاحات في الأسواق العالمية نتيجة انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع الأمريكية المقيمة بالدولار، كما السلع الصينية في الأسواق الأمريكية تبقى أكثر جاذبية للمستهلك مقارنة بالسلع الأمريكية.
- تسيطر الصين على المكونات الرئيسية في شبكات الانتاج ، فعلى سبيل المثال: في قطاع صناعة أجهزة الالكتروني و الآيفون.
- تتجه الصين أكثر فأكثر نحو إعادة التوازن لمنظومتها الاقتصادية لتصبح أكثر اعتمادا على توسيع سوق الاستهلاك المحلي، بدلا من الاعتماد المفرط على استثمار الدول الاجنبية و زيادة الصادرات.

توصيات الدراسة:

بعد هذه الاستنتاجات المبدئية و التي توصلنا إليها من خلال القراءات المتعددة و الطلاع على دراسات سابقة، فقد أمكن لنا تقديم بعض من التوصيات و الاقتراحات التي نراها حسب رأينا دائما أكثر واقعية و تتمثل في :

– على الدول النامية و الناشئة أن الاقتداء بالنموذج الاقتصادي الصيني ، و ليس بالضرورة تقليدها و إنما بفضل ان يكون لكل دولة نموذج خاص تسير عليه.

– ضرورة تقليص العجز المالي للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق خفض الواردات و تشجيع الصادرات، و التتقليص من النفاق الحكومي خاصة في المجال العسكري.

– نعتقد أن هناك نهجا لا بد للولايات المتحدة الأمريكية و الصين ان تسلكه و هو أكثر توازنا للتعامل، و الذي يقوم على المفاوضات متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية لحل النزاعات التجارية.

– تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على مواصلة العمل من خلال المنتديات و الآليات العديدة للتعامل مع مخاوفهم و استكشاف الحلول المحتملة.

– الدعوة إلى التعاون الحقيقي بين الدول لاستكمال مسار التحرير التجاري في اطار منظمة التجارة العالمية .

آفاق الدراسة:

رغم سعينا لإلمام الموضوع إلا أنه يبقى مجال الدراسة مفتوح لمواضيع أخرى تكون مكملة لبحثنا، أو يكون هذا البحث نقطة انطلاقة لدراسات و بحوث أخرى، و لقد درسنا السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية و تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع الشارة التحليلية في الدراسة إلى الصين الشعبية كنموذج و التي يمكن اسقاطها على حالة دون أخرى و عليه يمكن اقتراح الموضوع التالي:

- ✓ **ما مدى تأثير التقييد التجاري على التجارة الخارجية في ظل إنظما الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.**

و في الأخير نتمنى أننا أصبنا في النتائج المتوصل إليها و أننا وفقنا في بحثنا هذا و أن يكون مرجع لطلبة آخرين.

الحمد لله و ما التوفيق إلا لرب العالمين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- القرآن الكريم

الكتب:

1- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم، الاسكندرية، 2009.

2- أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، طبعة 1، مؤسسة الرؤية للطباعة و النشر، مدرسة ابن النفيس- المعمورة، 2006

3- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الجزء 1- 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 .

4- محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي دراسة نظرية و تطبيقية، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية،2000.

البحوث و الرسائل الجامعية:

1- تزالت محمد و شاريف العربي، السياسات التجارية و الاندماج في الاقتصاد الدولي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دارية أدرار، الجزائر، 2015- 2016.

2- دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة لنيل متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر-، 2011-2012.

3- صبرينة فراح، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و العولمة دراسة حالة الجزائر في اطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2010- 2011.

4- عبد اللاوي خديجة، آلية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية الحقوق ، جامعة وهران، 2013.

5- عبد الرحمن أوجانة، الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات و التقارير الدولية(1991- 2016)، مذكرة لإستكمال متطلبات الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016- 2017.

6- عمار جعفري، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة " سياسة تخفيض العملة نموذجا – مع الإشارة إلى حالة الصين"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017- 2018.

7- فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012- 2013.

8- فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة(1970-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة سطيف2013،1-2014.

المقالات:

عبد الحكيم الفلالي، الصين قوة اقتصادية.

التقارير:

1- أسامة أبو ارشيد/ المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسات، تصعيد ترامب مع الصين: قلة الخبراء أم ارهاصات نهج جديد في العلاقات الأمريكية- الصينية، شارع الطرفة، منطقة 70 وادي البنات، 2016.

2- اسكندر نجار/ equiti، تقرير أداء الاقتصاد العالمي، 69 شارع ولسنن لندن،2017.

3- بسام جوني/ وزارة الصناعة، النزاع التجاري العالمي، لبنان، تموز 2018.

4- خالد عبد الوهاب الباجوري/ اتحاد الغرفة العربية، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي و العربي، سبتمبر،2018.

5- عرفان الحسيني و هبة عبد المنعم/ صندوق النقد الدولي، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين : أسبابها و آثارها على الاقتصاديات العربية، الإمارات، 2020..

6- نيفين حسين، وزارة الاقتصاد، التحديات الاقتصادية و الاجتماعية و الدور العالمي للصين في ظل العولمة، إدارة الدراسات و السياسات الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة، 2018.

7- إدارة السياسات التجارية و المنظمات الدولية، وزارة الاقتصاد، مراجعة السياسات التجارية-جمهورية الصين الشعبية، قطاع التجارة الخارجية، الامارات العربية المتحدة، 2018

المجلات:

1- فيفيك أورورا و أثاناسيوس فامفاكيديس، نفوذ الصين، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2010.

2- سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية و اثرها في النظام الدولي، العدد41.

3- هادية يحياوي و آخرون، مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، لبنان، العدد21، ديسمبر 2018.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

مواقع الأنترنت:

https://data.oecd.org/trade/trade-in-goods.htm#indicator-chart .

http://data.wto.org .

https://al-ain.com/article/china-leads-world-foreign-trade-volume-trillion .

http// :www.annabaa.org/arabic/economicreeports/9099 .

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات :

الموضوع	الصفحة
♦ الإهداء	IV
♦ الشكر	VII
♦ ملخص	VIII
♦ قائمة المحتويات	IX
♦ قائمة الجداول	X
♦ قائمة الأشكال البيانية	XI
♦ قائمة الرموز و المصطلحات	XII
♦ المقدمة العامة	أ– ح
♦ الفصل الأوّل : الأسس النظرية لسياسات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية	1
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لسياسة التجارية الحديثة	
المطلب الأول : مفهوم و أهمية السياسة التجارية الحديثة	
المطلب الثاني: أنواع ، مبررات و أدوات السياسة التجارية	
المطلب الثالث : السياسة الحمائية كأداة في سياسة التجارة الخارجية	

♦ المبحث الثاني : واقع و آفاق التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية	
المطلب الأول : واقع التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية	
المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي لصادرات و واردات الولايات المتحدة الأمريكية	
المطلب الثالث : القيود التي فرضتها الو. م. أ في التجارة الخارجية كسياسة حمائية على الاقتصاد العالمي...	
♦ الفصل الثاني : انعكاسات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي (دراسة حالة الصين الشعبية 2008– 2018)	
المبحث الأول: تداعيات قرارات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي	
المطلب الأول: انعكاسات قرارات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على المنظمة العالمية للتجارة	
المطلب الثاني: انعكاسات قرارات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد الأوربي.....	
المطلب الثالث : انعكاسات قرارات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الدول النامية و الناشئة	
المبحث الثاني : أثر السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على التجارة الخارجية للصين الشعبية	
المطلب الأول: واقع و آفاق الصين الشعبية	
المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية	
المطلب الثالث : أثر السياسة الحمائية على التجارة الخارجية للصين الشعبية.....	
♦ الخـاتمـة العامـة	
♦ قائمة المراجع	

♦ الفهرس	

الفهرس

الفهرس :

الموضوع	الصفحة
♦ **الإهداء**	IV
♦ **الشكر**	VII
♦ **ملخص**	VIII
♦ **الفهرس**	IX
♦ **قائمة الجداول**	X
♦ **قائمة الأشكال البيانية**	XI
♦ **قائمة الرموز و المصطلحات**.....	XII
♦ **المقدمة العامة**.....	أ-
♦ **الفصل الأول : الأسس النظرية لسياسات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**	01
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لسياسة التجارية الحديثة	03
المطلب الأول : مفهوم و أهمية السياسة التجارية الحديثة ..... **أولا:** تعريف السياسة التجارية..... **ثانيا:** أهمية السياسة التجارية	06 -03
المطلب الثاني: أنواع ، مبررات و أدوات السياسة التجارية ..... **أولا:** أنواع السياسة التجارية..... **ثانيا:** مبررات السياسة التجارية ..... **ثالثا:** أدوات السياسة التجارية	08
المطلب الثالث : السياسة الحمائية كأداة في سياسة التجارة الخارجية ..... **أولا:** مفهوم السياسة الحمائية..... **ثانيا:** حجج السياسة الحمائية ..... **ثالثا:** أشكال السياسة الحمائية	20
♦ **المبحث الثاني : واقع و آفاق التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**	29
المطلب الأول : واقع التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية	29

المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي لصادرات و واردات الولايات المتحدة الأمريكية ..... **أولا:** التوزيع الجغرافي لصادرات الولايات المتحدة الأمريكية ..... **ثانيا:** التوزيع الجغرافي لواردات الولايات المتحدة الأمريكية	34
المطلب الثالث : القيود التي فرضتها الو. م. أ في التجارة الخارجية كسياسة حمائية على الاقتصاد العالمي...	36
♦ **الفصل الثاني : انعكاسات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي (دراسة حالة الصين الشعبية 2008– 2018)**	
المبحث الأول: تداعيات قرارات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي	
المطلب الأول: انعكاسات قرارات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على المنظمة العالمية للتجارة	
المطلب الثاني: انعكاسات قرارات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد الأوربي..... **أولا:** زيادة الرسوم الجمركية ..... **ثانيا:** قطاع السيارات	
المطلب الثالث : انعكاسات قرارات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الدول النامية و الناشئة	
المبحث الثاني : أثر السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على التجارة الخارجية للصين الشعبية	
المطلب الأول: واقع و آفاق الصين الشعبية ..... **أولا:** مظاهر قوة الاقتصاد الصيني ..... **ثانيا:** المقومات الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية ..... **ثالثا:** أسباب التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية ..... **رابعا:** التوترات التجارية بين الولايات المتحدة و الصين و تأثيراتها على الاقتصاد العالمي	
المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية ..... **أولا:** التجارة الأمريكية مع الصين ..... **ثانيا:** تطور الصادرات و الواردات السلعية بين الولايات المتحدة و الصين (2008-2018) **ثالثا:** الميزان التجاري البيني الصيني الأمريكي (2008- 2016)	
المطلب الثالث : أثر السياسة الحمائية على التجارة الخارجية للصين الشعبية..... **أولا:** الهيكل السلعي لصادرات و واردات الصين الشعبية نحو العالم.....	

ثانيا: تطور الميزان التجاري الصيني (2008- 2018)	
♦ **الخـاتمـة العامـة**	
♦ **قائمة المراجع**	
♦ **الفهرس**	

الملخص:

تحاول هذه الأطروحة تسليط الضوء على ظاهرة تجارية دولية حديثة أطلق عليها في أدبيات التجارة الدولية **بالحمائية الجديدة،** هذه الظاهرة التي تجلت معالمها الأولى خلال فترة السبعينيات ها هي اليوم تأخذ أشكالا و أبعادا متعددة، و هو ما تعتمده الدول المتقدمة اليوم لحماية اقتصاداتها و أخدنا الولايات المتحدة كنموذج في تطبيق هذه السياسة التجارية المتمثلة في السياسة الحمائية.

و تعتبر الصين إحدى التجارب التنموية الناجحة في استخدام سياسات تجارية ، و استطاعت بذلك الوصول إلى المركز الثاني في التجارة العالمية بعد الولايات المتحدة ، و هو الأمر الذي أنذر بنشوب توتر و حرب تجارية قد تكون أعمق من الأزمة المالية العالمية، و لعلاج هذه الظاهرة أصبح من الأمر المفترض تنسيق الجهود و العمل سويا بين المؤسسات التجارية الدولية و على رأسها المنظمة العالمية للتجارة، و اللجوء إلى التفاوض و طرح التساؤلات لوضح حلول مناسبة لكلا الأطراف المعنية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الحمائية، الولايات المتحدة الأمريكية، الاقتصاد العالمي، الصين الشعبية. .

Summary :

This thesis tries to shed light on a modern international trade phenomenon called in the literature of international trade the new protectionism, this phenomenon whose first features were evident during the seventies, here it is today takes many forms and dimensions, and it is what developed countries adopt today to protect their economies and we took the United States of America As a model in applying this trade policy represented in the protectionist policy.

China is considered one of the successful development experiences in using trade policies, and by that it was able to reach the second place in world trade after the United States, which foreshadowed the outbreak of tension and a trade war that may be deeper than the global financial crisis, and to treat this phenomenon has become an order. It is assumed that efforts will be coordinated and work together between the international commercial institutions, headed by the World Trade Organization, and resort to negotiation and questioning to develop appropriate solutions for both parties concerned.

KEY WORDS:

s China 'Protectionist policy, United States Of America , International Economy, People

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــــم العـــالي والبحـــــث العلـــــمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية و تجارة دولية

تداعيات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي

(دراسة حالة الصين الشعبية 2008 ـ 2018)

إعداد الطلبات:

- بلعقون خولة
- مسعي أحمد آسيا
- بقار نور الهدى

تحت إشراف الدكتور:

خالد أحيمة

لجنة المناقشة

	أستاذ محاضر أ	رئيسا
خالد أحيمة	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــــم العـــالي والبحـــــث العلـــــمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية و تجارة دولية

تداعيات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي

(دراسة حالة الصين الشعبية 2008 ـ 2018)

إعداد الطلبات:

- بلعقون خولة
- مسعي أحمد آسيا
- بقار نور الهدى

تحت إشراف الدكتور:

خالد أحيمة

لجنة المناقشة

	أستاذ محاضر أ	رئيسا
خالد أحيمة	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى

الوادين العزيزين إلى من قال فيهما عز وجل " و لا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما و أحفظ لهما جناح الذل من الرحمة "

من جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى من غمرتني بفيض حنانها و عطائها اللامحدود، إلى أعز ما أملك في الوجود أمي حفظها الله و رعاها

إلى من علمني و رعاني إلى من ضحى بقوته و شبابه إلى من رباني على مكارم الأخلاق و زرع في نفسي حب العمل و الاجتهاد والدي العزيز أطال الله في عمره و حفظه من كل سوء

إلى من آنسني و سندني و رافقني مشوار حياتي إلى رمز القوة و الاتحاد إخوتي

إلى من زرع فيا روح الايجابية و التفائل خطيبي الغالي

إلى كل أفراد العائلة و الأصدقاء

خولة

إهداء

الحمد لله الذي هداني ويسر لي أمري وأنار لي دربي ووفقني لإنجاز هذا العمل بكل حب واحترام أهدي ثمرة جهدي:

إلى من أعدل في تربيتي إلى من علمني الصبر ومعني التحدي وغرس في نفسي أبي العزيز وقلبي الأمل وثيقة

إلى من أنارت دربي بنصائحها وزينت حياتي بضياء البدر، و شموع الفرح، إلى من منحتني القوة والعزيمة، لمواصلة الدرب، إلى من علمتني الصبر و الاجتهاد أمي العزيزة

إلى من أشعر بروعة الحياة معهم وقضيت معهم أحلى الأيام حلوها ومرها.

اخوتي واخواتي

إلي أروع من جسده الحب بكل معانيه فكان السند والعطاء وقدم لي الكثير من الصبر وأمل وحب.

زوجي الغالي

إلى حبيبة قلبي وفرحتي في الدنيا اللهم أحفظها بعينيك لتي لا تنام ابنتي الغالية ميار

إلى صديقاتي اللواتي عشت معهم أجمل الذكريات في الحياة الجامعية.

خولة ونور الهدى

إلى عائلتي الثانية التى أسئل لله عز وجل أن يوفقني لأكون لهم خير بنت

آسيا

إهداء

تبارك الذي أهدانا نعمة العقل و انار سبيلنا بنور العلم و مهد لنا طريق النجاح بكل تقدير و عرفان

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك و ما لدي في الوجود و أقرب الناس إلى قلبي

أطال الله في عمرهما

أمي و أبي

كما اهدي إلى إخواني و إخوتي و لكل العائلة و الأصدقاء و الزملاء

إلى كل من يملك روح العزم و العزيمة نحو رفع العلم و صراع الأقدار

نور الهدى

شكر وتقدير

بعد شكر المولى عز وجل و الثناء على نعمه كلها

أتوجه بالشكر الجزيل و التقدير الكبير

و العرفان الجميل إلى

أستاذي الكريم الأستاذ خالد حميمة على تفضله الإشراف هذا البحث

و على التوجيهات و النصائح القيمة التي أثرت على هذا العمل المتواضع

إلى كل أعضاء لجنة المناقشة، الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثنا هذا

فلهم مني الشكر و العرفان

إلى كل من ساهم في هذا البحث من قريب أو بعيد

الملخص

تحاول هذه الأطروحة تسليط الضوء على ظاهرة تجارية دولية حديثة أطلق عليها في أدبيات التجارة الدولية **بالحمائية الجديدة**، هذه الظاهرة التي تجلت معالمها الأولى خلال فترة السبعينيات ها هي اليوم تأخذ أشكالا و أبعادا متعددة، و هو ما تعتمده الدول المتقدمة اليوم لحماية اقتصاداتها و أخدنا الولايات المتحدة كنموذج في تطبيق هذه السياسة التجارية المتمثلة في السياسة الحمائية.

و تعتبر الصين إحدى التجارب التنموية الناجحة في استخدام سياسات تجارية ، و استطاعت بذلك الوصول إلى المركز الثاني في التجارة العالمية بعد الولايات المتحدة ، و هو الأمر الذي أنذر بنشوب توتر و حرب تجارية قد تكون أعمق من الأزمة المالية العالمية، و لعلاج هذه الظاهرة أصبح من الأمر المفترض تنسيق الجهود و العمل سويا بين المؤسسات التجارية الدولية و على رأسها المنظمة العالمية للتجارة، و اللجوء إلى التفاوض و طرح التساؤلات لوضح حلول مناسبة لكلا الأطراف المعنية.

.الكلمات المفتاحية: السياسة الحمائية، الولايات المتحدة الأمريكية، الاقتصاد العالمي، الصين الشعبية.

Summary :

This thesis tries to shed light on a modern international trade phenomenon called in the literature of international trade the new protectionism, this phenomenon whose first features were evident during the seventies, here it is today taking many forms and dimensions, and it is what developed countries adopt today to protect their economies and we took the United States As a model in applying this trade policy represented in the protectionist policy.

China is considered one of the successful development experiences in using trade policies, and by that it was able to reach the second place in global trade after the United States, which foreshadowed the outbreak of tension and a trade war that may be deeper than the global financial crisis, and to treat this phenomenon has become It is supposed to coordinate efforts and work together between international commercial institutions, especially the World Trade Organization, and resort to negotiation and questioning to clarify suitable solutions for both parties concerned.

Key words: protectionist policy, United States of America, global economy, People's China ...

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات :

الموضوع	الصفحة
♦ **الإهداء**	IV
♦ **الشكر**	VII
♦ **ملخص**	VIII
♦ **قائمة المحتويات**	X
♦ **قائمة الجداول**	XII
♦ **قائمة الأشكال البيانية**	XIV
♦ **قائمة الرموز و المصطلحات**	XVI
♦ **المقدمة العامة**	أ- و
♦ **الفصل الأوّل : الأسس النظرية لسياسات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**	01
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لسياسة التجارية الحديثة	03
المطلب الأول : مفهوم و أهمية السياسة التجارية الحديثة	03
المطلب الثاني: أنواع ، مبررات و أدوات السياسة التجارية	07
المطلب الثالث : السياسة الحمائية كأداة في سياسة التجارة الخارجية	18
♦ **المبحث الثاني : واقع و آفاق التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**	27
المطلب الأول : واقع التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية	27
المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي لصادرات و واردات الولايات المتحدة الأمريكية	31
المطلب الثالث : القيود التي فرضتها الو. م. أ في التجارة الخارجية كسياسة حمائية على الاقتصاد العالمي...	33
♦ **الفصل الثاني : انعكاسات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي (دراسة حالة الصين الشعبية 2008- 2018)**	39
المبحث الأول: تداعيات قرارات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي	41
المطلب الأول: انعكاسات قرارات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على المنظمة العالمية للتجارة	41
المطلب الثاني: انعكاسات قرارات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد الأوربي.....	44
المطلب الثالث : انعكاسات قرارات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الدول النامية و الناشئة	45
المبحث الثاني : أثر السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على التجارة الخارجية للصين الشعبية	48
المطلب الأول: واقع و آفاق إقتصاد الصين الشعبية	48
المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية	63
المطلب الثالث : أثر السياسة الحمائية على التجارة الخارجية للصين الشعبية.....	69

♦ الخـــــاتمـــــــة العامـــــــــة	75
♦ قائمة المراجع	81
♦ الفهرس	85

قائمة الجداول

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-01	التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية مع العالم (1989-2011)	28
02-01	التوزيع الجغرافي للصادرات الأمريكية سنة 2010	31
03-01	التوزيع الجغرافي للواردات الأمريكية سنة 2010	32
01-02	تطور الصادرات السلعية نحو الولايات المتحدة الأمريكية بالدولار الأمريكي	65
02-02	تطور الواردات السلعية الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية بالدولار الأمريكي	66
03-02	الميزان التجاري البيني الصيني – الأمريكي (2008-2016)	68
04-02	الهيكل السلعي لصادرات الصين الشعبية نحو العالم سنة2017	69
05-02	الهيكل السلعي لواردات الصين الشعبية من العالم سنة 2017	70
06-02	تطور رصيد الميزان التجاري خلال(2008- 2018)	71

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-01	مؤشرات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية(2000-2017)	30
02-01	مصدري الصلب للولايات المتحدة الأمريكية	35
01-02	أكبر خمس دول لدى الولايات المتحدة عجز تجاري سلعي معها في عام 2017	54
02-02	تطور العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين(2008-2017)	56
03-02	تبادل الرسوم الجمركية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية	59
04-02	التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين (2008- 2018)	64
05-02	الميزان التجاري الصيني في الفترة(2008-2018)	72

قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات و الرموز :

الاختصار	الشرح باللغة الأجنبية	الشرح باللغة العربية
FOB	free on board	نقل مجاني على متن السفينة
ITC	International Trade Center	مركز التجارة الدولية
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاقية العامة للاتعريفة الجمركية و التجارة
MFN	Most-favoured-nation treatment	الدولة الأولى بالرعاية
NAFTA	North American Free Trade Agreement	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
PPP	Purchasing Power Parity	تعادل القدرة الشرائية
WTO	world Trade Organization	المنظمة العالمية للتجارة

المقدمة العامة

المقدمة :

يحتل موضوع العلاقات التجارية مكانة متميزة التبادل التجاري نظرا لحجم المعاملات المتبادلة التي تنشأ بين الدول في إطار التجارة الدولية، هذه الأخيرة التي أخذت اهتمام الاقتصاديين، والبحث في مراحل تطورا و تفسير سبب تلك العلاقات التجارية و تعتمد الدولة التجارة الخارجية للخروج من حالة العزلة والبحث عن طريق تصريف منتجاتها ، كما تعتبر التجارة الخارجية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي ترتكز عليها الدول، نظرا لما تقتضي الحاجة الاقتصادية من تبادل السمع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج، وخاصة وأنها كانت الحل الوحيد لجميع الدول للخروج من حالة العزلة ، و رغم اختلاف النظم التجارية السياسية والاقتصادية والقانونية لهذه الدول، إلا أنها كانت حال أمثل للدول التي كانت تنتج بعض السلع فاقتضى الأمر أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بعض السلع فاقتضى الأمر أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها، بكفاءة و أقل تكلفة، وتبادل منتجاتها مع دول أخرى التي لا تستطيع إنتاجيا بكفاءة لارتفاع تكلفتها، فأصبحت بذلك التجارة الخارجية قائمة عمى مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين الدول .

فقد شهدت التجارة الدولية نموا مسارعا بفضل اتخاذ الدول منهج التعاون والتكامل بينها و الاندماج في النظام التجاري الدولي ، عن طريق تبني سياسات تجارية مناسبة تهدف للتحرير التجاري عن طريق إزالة كل الحواجز و العوائق التي تقع عن طريق حرية التجارة ، و تجنب النزعة الحمائية التي طبقت في الثلاثينيات التي أدت إلى الكساد الكبير ، مما يعني أن للسياسات التجارية اتجاهين مختلفين لقيادة التجارة أحدهما نحو التحرير و الآخر نحو التقييد و اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي .

يختلف تطبيق السياسة التجارية من دولة لأخرى حسب الغرض و الهدف التي تسعى له هذه الدول ، سواء كان هذا تكتلا أو اتجاه دولا أخرى ، فتطبيقها داخل التكتل بهدف التحرير لزيادة تدفق السلع و الخدمات و الأموال و الأشخاص بإزالة كل العوائق ، و في نفس الوقت استخدامها بهدف التقييد نحو الدول الأخرى خارج التكتل بتعقيد استخدامها و قد تكون سياسة تجارة موحدة داخل التكتل اتجاه الغير مثلما هو مطبق في الاتحاد الأوروبي و تعتبر السياسة الحمائية و التي هي موضوع بحثنا من أهم ادوات السياسة التجارية و لهذا فقد حضيت بأهمية خاصة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

ازدادت وتائر الحماية التجارية بصورة ملموسة خلال العقدين الماضيين لاسيما مع تصاعد الخطاب ذو التوجه للمصالح الوطنية الضيقة، تعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين أكثر الدول التي استخدمت سياسة الحمائية مع

شركائها التجاريين ، فشنت الولايات المتحدة الأمريكية فصلا جديدا من التوترات التجارية حينما أعلنت سياستها الرامية إلى فرض رسوم جمركية على الواردات من الصين ، كما تعد التوترات التجارية التي احدثتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين ، احدى أهم عمليات التحولات في النظام التجاري العالمي لأن هذه التوترات اثرت على على الاقتصاد العالمي و التجارة الدولية .

و بالنظر إلى حالة الصين الشعبية فقد عرفت في سياستها التجارية تطورا كبيرا و اصلاحا واسعا تبعا من مراحلة الاقتصاد المخطط إلى مرحلة اقتصاد السوق . وفي هذا السياق ، تعد الحروب التجارية إحدى ارهاصات السياسة الحمائية التجارية التي تنطوي على فرض العقبات الجمركية و الغير الجمركية أمام صادرات الشركاء التجاريين بهذف إعاقة حركة بضائعهم ، مقابل حماية الشركات و الوظائف المحلية المنافسة الأجنبية علاوة على تقليل العجز التجاري.

1- طرح الإشكالية :

أمام العرض السابق يمكن صياغة الإشكالية كما يلي :

ما هي انعكاسات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي واقتصاد الصين الشعبية ؟

و يمكن تفكيك هذا التساؤل إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ماذا نقصد بالسياسة الحمائية التجارية ؟
- ما هي تداعيات السياسة الحمائية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي في ظل الاقتصاديات الراهنة ؟
- أين تكمن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية في الاقتصاد العالمي ؟
- ما هي أهم الاستراتيجيات التي تعتمدها كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية ؟

2- فرضيات البحث :

- تعتبر السياسة الحمائية عنصرا مهما ضمن السياسات التجارية و لهذا قد حضيت بأهمية بالغة في اطار أحكام التجارة الدولية .
- السياسة الحمائية التجارية هي تلك الوسائل و العوائق غير التعريفية التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي و الدول المتعاملة معها بغية حماية اقتصادها بطريقة خفية و ذكية من المنافسة الأجنبية .
- استمرار الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية عظمى تزاحم مكانة الصين و مصالحها الاستراتيجية على المستوى الدولي سيؤدي إلى تعميق الخلافات بين القوتين .
- الاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية المتناقضة الاستراتيجية للاستراتيجية الصينية في ظل مؤشرات تراجع القوة الأمريكية سيكون سببا في زيادة التنافس بين البلدين و الدخول في حرب تجارية جديدة .

3- مبررات اختيار الموضوع :

لقد تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية :

- رغبة منا في دراسة حيثيات الموضوع لأنه موضوع مستجد و كثرة تداوله في وسائل الإعلام.
- كونه يقع في دائرة التجارة الدولية محور اختصاصنا .
- معرفة آثار السياسة الحمائية على الاقتصاد العالمي .
- قوة اقتصاد كلا البلدين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية.

4- أهداف الدراسة و أهميتها :

محاولة ابراز أهمية السياسة الحمائية ضمن سياسة التجارة الخارجية و مكانتها ضمن منطقة التبادل الحر إضافة إلى محاولة تشخيص تداعيات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي ، كما يتبين توضيح تأثير السياسة الحمائية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على اقتصاد الصين الشعبية ، و آخرا يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي تحتلها السياسة الحمائية باعتبارها وسيلة ناجعة ضمن سياسات التجارة الخارجية.

5- حدود الدراسة :

زمنيا ، تقع دراستنا ضمن المجال الزمني الذي ارتسمت معالمه نهاية الحرب العالمية الثانية و هي بداية تشكيل نظام التجاري العالمي الجديد إلى غاية منتصف العقد الثاني من الألفية الراهنة ، أما جغرافيا فإن دراستنا هذه فقد أخذت دولية حيث تناولت هذه الدراسة أداة تجارية دولية تصل آثارها و تداعياتها إلى مختلف اقتصاديات العالم هذا من الجانب النظري للدراسة ، أما الجانب التطبيقي فقد ركزت دراستنا هذه على دولة الصين الشعبية جغرافيا خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2008 و هي أوائل سنوات انضمام الصين الشعبية لمنظمة التجارة العالمية و إلى غاية 2018.

6- منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

استعننا في إعداد هذه الدراسة بمجموعة من المناهج البحثية التي تصب كلها في منهجية البحث العلمي :

المنهج التاريخي : قمنا باستخدام هذا النوع من المناهج البحثية لعرض أهم التطورات الحاصلة في النظام التجاري العالمي منذ الحرب العالمية إلى اليوم و هذا في الفصل الأول من الجانب النظري للدراسة أما في جانبها التطبيقي فقد ساعدنا هذا المنهج في عرض تاريخ الاصلاح الاقتصادي في الصين .

المنهج الوصفي : تمت الاستعانة بهذا المنهج لوصف و تشخيص ظاهرة الحماية الجديدة بأشكالها الثلاث كإحدى الأدوات الاقتصادية بأسلوب علمي و منهجي من أجل تحديد الآثار المترتبة عليها و من ثم البحث في سبل مواجهتها و قد ظهر ذلك جليا من خلال الفصل الثاني من الدراسة .

المنهج التحليلي : ساعدنا استخدام هذا المنهج في تحليل موضوع الحمائية الجديدة في ظل الاقتصاديات العالمية الراهنة ، كونه موضوعا يتميز بالتعقيد و التشعب لارتباطه بالعديد من المواضيع الأخرى كالتكتلات الاقتصادية و المعايير البيئية و سياسات سعر الصرف إضافة إلى تحليل الأرقام و المعطيات المتعلقة بالاقتصاد الصيني.

منهج دراسة حالة : يركز هذا المنهج على ضرورة معالجة الظواهر الاقتصادية ميدانيا و قد وقع اختيارنا بعد بحث شاق و طويل على الاقتصاد الصيني كنموذج اقتصادي ناجح في تنمية الصادرات من خلال الاعتماد على احد السياسة الحمائية الجديدة و أخطرها على التجارة الدولية و هي الحفاظ و حماية الاقتصاد الدول كان ذلك في الفصل الثاني من الدراسة .

7- مرجعية الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا هذه على مراجع عديدة و متنوعة (كتب، دراسات علمية و تحليلية، تقارير، مواقع إلكترونية...) منها من كانت قديمة و اخرى حديثة، و تختلف اختلافا عن بعضها بمواقعها الجغرافية، فتشمل هذه المصادر الوطن العربي، و المشرق العربي، إضافة إلى المراجع الأجنبية.

8- صعوبات الدراسة :

- النقص الكبير في المراجع العلمية خاصة الحديثة منها .
- صعوبة الحصول على الاحصائيات و البيانات و التضارب بين المتاح منها .
- قلة الدراسة النظرية و الميدانية التي تناولت الاشكالية المطروحة .
- صعوبة الوصول إلى قاعدة بيانات الاحصاءات في اختيار المؤشرات .
- التشبع الكبير لموضوع الدراسة من الناحية السياسية أكثر من الناحية التجارية و الاقتصادية.

9- هيكل الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة فصلين، الأول نظري و الثاني تطبيقي على النحو التالي:

أولا: الفصل الأول: و الذي أخترنا له عنوان: الأسس النظرية لسياسة التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، و هو بمثابة الفصل التمهيدي لهذه الدراسة تناولنا من خلاله مبحثين موزعين إلى ثلاث مطالب متتالية، يتمحوران المبحثان على المفاهيم الأساسية للسياسة التجارة الخارجية الحديثة ، و توضيع واقع التجارة الخارجية للولايات المتحدة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

ثانيا: الفصل الثاني: تمحور هذا الفصل على انعكاسات السياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي و أهمية السياسة الحمائية المستخدمة ، إضافة إلى واقع التجاري للصين الشعبية و إثرها من السياسة التجارية المطبقة من طرف الولايات المتحدة.

الفصل الأول

الفصل الأول

الأسس النظرية لسياسات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد

عرفت التجارة الدولية نموا متسارع بفضل اتخاذ الدول منهج التبادل التجاري الحر بين مختلف دول العالم من اجل التعاون و التكامل و الاندماج في النظام التجاري الدولي، عن طريق تبني سياسات تجارية مناسبة تهذف للتحرير التجاري عن طريق إزالة الحواجز و العوائق التي تقع في طريق حرية التجارة، مما يعني ان للسياسات التجارية اتجاهين مختلفين أحدهما نحو التحرير و الآخر نحو التقييد، و يختلف تطبيق السياسة التجارية بين الدول أو داخل التكتل أو خارجه حسب الغرض الذي وضعت من أجلها، فتطبيقها ما بين الدول بهدف التحرير لزيادة تدفق السلع و الخدمات و الاموال و الأشخاص بإزالة كل العوائق، و في نفس الوقت استخدامها بهذف التقييد نحو الدول الأخرى بفرض مجموعة من القيود على التبادل التجاري ما بين الدول ولتقوم التجارة الخارجية الدولية بدورها التاريخي كمحرك للنمو و التنمية.

يتمحور هذا الفصل على المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الأسس النظرية لسياسات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية .

المبحث الثاني: واقع و آفاق التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لسياسات التجارة الخارجية الحديثة

رغم التوافق الدولي و الانحياز للحرية الاقتصادية وآليات السوق لا يزال الجدال قائما بين أنصار الحمائية التجارية وأنصار حرية التجارة كل بمبرراته وحجمه، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتعرض بشيء من التفصيل لكل أنواع السياسات التجارية .

المطلب الأول : مفهوم و أهمية السياسة التجارية الحديثة

لتعريف السياسة التجارية اخترنا مفهومها من الناحية اللغوية و الاصطلاحية

الفرع الأول : تعريف السياسة لغة و اصطلاحا

أولا : السياسة لغة

أصل السياسة من السوس معنى السياسة ، و السوس هو أيضا الطبع و الخلق و السجية. فيقال ساس الدواب يسوسها سياسة، إذ قام عليها و رضاها و أدبها، و منه تسمية المعتني بشؤون الخيل سياسيا.

و تطلق على معاني متفرقة في اللغة، كتولي الرياسة و القيادة و تدبير الأمور و القيام بإصلاحها، و كذا القيام بالأمر بما يصلحه، و المقصود بالأمر هنا هو أمر الناس .[1]

ثانيا : السياسة اصطلاحا

السياسة في معناها العام، يتصل بالدولة و السلطة، و يطلق عليها بهذا المعنى الأحكام السلطانية أو السياسة الحكومية ...إلخ، و يشمل هذا النوع من فقهاء القانون تدبير أمور الدولة الداخلية و هي تتولى إدارة شؤون البلاد و تنظيم حكومتها، و كذا أمور الدولة الخارجية أو الدولية و هو يبحث في العلائق المتصلة بين الدول و المصالح المتضاربة و المتباينة بينهم و غايتها دفع المشاكل الناشئة عن تباين الغايات المختلفة.

الفرع الثاني : تعريف التجارة لغة و اصطلاحا

أولا: التجارة لغة

التجارة من التجارة بمعنى باع و اشترى و هي في الأصل مصدر دال على المهنة .

[1]) عبد اللاوي خديجة، آلية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية الحقوق ، جامعة وهران، 2013، ص 16.

ثانيا : التجارة اصطلاحا

التجارة في الاصطلاح تقليب المال ، أي بالبيع و الشراء بغرض الربح .[1]

مما سبق ذكره فيمكننا الى إجماع تعريف السياسة التجارية كما يلي:

يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينه .

و يقصد بالسياسة التجارية أيضا: مجموعة التشريعات و اللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم و السيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة و النامية، و التي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول.[2]

من جهة أخرى السياسة التجارية هي وسيلة إلى جانب وسائل الأخرى كالإجراءات المالية و النقدية تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينه أهمها: التنمية الوطنية، تثبيت سعر الصرف...[3]

إجمالا نستطيع تعريف السياسة التجارية بأنها مجموعة الوسائل و الإجراءات و التدابير و الأساليب و الأدوات، التي تلجأ إليها الدولة في علاقاتها التجارية و الخارجية بين الدول، قصد تحقيق أهداف معينة تتفق مع باقي أهداف السياسة التجارية و الاقتصادية و السياسات العامة.

و تجدر الإشارة إلى أن كل متتبع للسياسات التجارية الخارجية لأية دولة يجد أنها تنقسم من حيث نطاق تطبيقها إلى ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل في ما يلي :

---

[1]) عبد اللاوي خديجة، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

[2]) فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة(1970- 2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة سطيف2013،1-2014، ص،15.

[3]) عبد اللاوي خديجة، مرجع سبق ذكره ،ص،

أ- سياسات التجارة الخارجية القومية أي الوطنية

تتمثل هذه الأخيرة فيما تتخذه الدولة بمفردها من سياسات للتأثير على تجارتها الخارجية .

ب- سياسات التجارة الخارجية الإقليمية

يقصد بها السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية و اقتصادية مشتركة مثلا السياسات التي تتخذ في إطار الاتفاقيات الثنائية، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كمناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية ...الخ.

ت- سياسات التجارة الخارجية الدولية

هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها مع الخارج بغرض تحقيق اهداف معينة ، فالسياسة التجارية تختلف من دولة الى أخرى ، باختلاف النظم الاقتصادية، فلكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق الأهداف الاقتصادية .[1]

الفرع الثالث : أهمية السياسات التجارة الخارجية

تختلف أسباب السياسة التجارية باختلاف نوعية السياسة المطبقة و سياسة التقيد أو سياسة الحرية ، و عليه يمكن ان نذكر اهداف السياسة التجارية الدولية دون تفريق بين اهداف سياسة حرية التجارة الدولية او سياسة حمايتها و هي :

أولا : تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

و يتم ذلك عن اساس تعظيم عائدات الصادرات و الموارد من العملة الاجنبية و تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي .

يعرف توازن ميزان المدفوعات بانه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة ، فالتوازن في ميزان المدفوعات يربط بين طبيعة النمو المستمر في ميزان المدفوعات و طبيعة الحركة المستمرة في مكوناته ، و يأتي هذا التوازن على اساس تعظيم عائدات الصادرات و الموارد من العملة الاجنبية و تخفيض الطلب على الصرف الاجنبي .

[1]) عبد اللاوي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

ثانيا : حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية

و تعتبر هذه السياسة من بين الاجراءات التي تقوم بها السلطات لعرض إعاقة حركة الاستيراد و حماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج المحلي ، و من بين هذه الاجراءات ، فرض أجور و نفقات تحكمية مرتفعة على نقل و تخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية ، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية ، المغالاة في تقدير قيمة الواردات ، فرض رسوم على عملية التفتيش .[1]

ثالثا : حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الاغراق

يقصد بسياسة الإغراق بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الاسواق الخارجية ، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية ، و هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة او المشروعات الإحتكارية للتمييز بين الاثمان السائدة في الداخل و تلك السائدة في الخارج ، و خاصة الإغراق العارض و الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة و الإغراق قصير الأجل او المؤقت و الذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله و الإغراق الدائم ، المرتبط بسياسة دائمة تستند وجود إحتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحامية ، و على هذا الأساس جاءت جولة لأوروغواي و الجات سنة 1994 و منظمة التجارة العالمية بإجراءات و قوانين تطفل حق الحماية ضد الدول التي تمارس سياسة الإغراق .

رابعا : تشجيع الإستثمار من أجل التصدير

و ذلك بإنتهاج أساليب و استراتيجيات تتكفل بهيئة القضاء الإستثماري الخصب الذي يعمل على تطوير الإنتاج الوطني بهدف التصدير و تشجيع إقامة المناطق الحرة ذات المزايا و الحوافز التفضيلية التي تشجع الإستثمار فيها و تبنيه مؤسساتية تعمل على دعم الإستثمار المحلي او الإستثمار الأجنبي المباشر لتدعيم قدرة المنتوج الوطني على التنافس في الأسواق الدولية و زيادة العائد النقدي .

خامسا : زيادة العمالة مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي

يعتبر هذا الهدف من أهم اهداف السياسة الإقتصادية العامة و خاصة السياسة التجارية سواء الحمائية منها او سياسة الحرية ، فسياسة الحماية تخلق أنواع جديدة من القناعات التي تستخدم مزيدا من العمالة أو زيادة

[1]) تزالت محمد و شاريف العربي، السياسات التجارية و الاندماج في الاقتصاد الدولي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دارية أدرار، الجزائر، 2015- 2016، ص، 22 .

مستوى التشغيل ، في حين أن سياسة الحرية تعمل على تحقيقه من خلال تعظيم الصادرات في اطار التحول إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير .[1]

سادسا : حماية الصناعات الناشئة

تعتمد هذه السياسة في الدول التي تمتع صناعات حديثة خاصة الدول النامية هذا بغرض حمايتها من منافسة صناعات الدول الكبرى التي تتميز بالتقدم الفني الإنتاجي و السياسات الإحتكارية .

إلا أنه يجب التفريق بين هدف حماية الصناعة الناشئة و هدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة، فالأول مقبول من بعض الإعتبارات الاقتصادية أما الثاني فلا يمكن الدفاع عنه لأنه غالبا ما يصدر عن الضغوط السياسية التي تمارسها جماعات الضغط ذات الوزن السياسي في المجتمع .

سابعا : التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد القومي

إن اجراءات السياسة التجارية تعمل على تحصين الإقتصاد القومي من مختلف التقلبات التي تنشئ على المستوى الدولي و التي يتأثر بها طبعا ، نظرا للعلاقة التجارية بين مختلف البلدان .

ثامنا: إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية

فالسياسة التجارية من خلال أدواتها و اجراءاتها تعمل على تكييف الإقتصاد مع التحولات الإقتصادية العالمية للحصول على أكبر قدر من المكاسب و التقليل من المخاطر مثل ما اعتمد في الاتفاقية العامة للتعليمة الجمركية (GATT) ومن سياسات تم تكييفها في اطار المنظمة العالمية للتجارة (OMC) .[2]

المطلب الثاني : أنواع و مبررات و أدوات سياسات التجارة الخارجية

سبق و أن أشرنا إلى السياسة التجارية على أنها مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدول ي نطاق علاقاتها التجارية مع الخارج من أجل تحقيق أهداف معينة ، و لكن تحقيق هذه الأهداف يتطلب من الدول إستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل المحفزة التي تشجع على زيادة الصادرات و التقليل من الواردات قسمناها

[1]) تزالت محمد و شاريف، ص. ص: 22- 23.

[2]) تزالت محمد م شاريف، مرجع سبق ذكره ، ص، 23.

في هذا المطلب إلى فرعين الفرع الأول يتمحور حول أنواع السياسة التجارية و الفرع الثاني مبرات السياسة التجارية ، أما الفرع الثالث سنتطرق إلى أساليب سعرية تأثر في تيارات التبادل عن طريق التأثير في أسعار الصادرات و الواردات و أساليب كمية تؤثر في تيارات تأثيرا كميا مباشرا وأخيرا هناك أساليب التنظيمية التي تشكل الإطار التنظيمي الذي تتحقق ي داخله المعاملات التجارية الدولية .

الفرع الأول: أنواع السياسة التجارية

لقد قسم الاقتصاديون السياسة التجارية إلى نوعين، سياسة حرية التجارة التي تدعو إلى عدم التدخل في العلاقات الاقتصادية الدولية، و سياسة الحماية التي تسمح للدولة بالتأثير على كمية أو أسعار أو اتجاهات المبادلات الدولية.

أولا: سياسة الحماية التجارية

يقصد بحماية التجارة الدولية، تقييد التجارة من الخارج من خلال تدخل السلطات العامة في الدولة في كل أو بعض المؤثرات التي تتدخل لتسيير المبادلات الخارجية وفقا لما تفرضه المصلحة العليا لها.[1]

من جهة ثانية يقصد بالسياسة الحماية التجارية على أنها مجموعة من القواعد و الإجراءات التي تضع قيود مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية.[2]

إن السياسات التقييدية قد تتم في شكل فرض ضرائب جمركية من اجل الحد من دخول السلع الأجنبية، حيث ترتفع أسعارها، او عملية تقنين دخولها و ذلك من خلال ما يعرف بنظام الحصص، أو القيام بعقد الاتفاقيات الدولية، من أجل تحديد حجم و أنواع السلع التي يسمح بدخولها.[3]

[1]) مرجع غير منشور، ص، 33.

[2]) دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة لنيل متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر-، 2011-2012، ص، 29.

[3]) عبد الاوي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص،28.

ثانيا: سياسة الحرية التجارية

يقصد بالسياسة التجارية الحرة " السياسة القائمة على ترك التجارة حرة دون تدخل أو قيد، من خلال وضع القوانين و التشريعات التي تحضر وضع القيود أمام التدخل الحر للسلع و الخدمات و الاستثمارات عبر الحدود الوطنية سواء كان التدفق في صورة صادرات أو واردات دخول أو خروج لرؤوس الأموال.[1]

كما تعني حرية التجارة مجموعة القواعد و الاجراءات و التدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة لتعمل على زيادة تدفق التجارة عبر الحدود لتحقيق اهداف معينة.[2]

الفرع الثاني : مبررات سياسة التجارة الخارجية

ويستند أنصار المذهب الحمائي الدفاع عن سياستهم إلي الحجج الآتية:

أولا: حماية الصناعات الوطنية الناشئة

تعتبر هذه الحجة من أكثر الحجج رواجا في الدول النامية علي الرغم من أنها قامت في الدول الصناعية المتقدمة حيث كان أشهر دعاتها الأمريكي ألكسندر هاملتون سنة 1791 و الألماني فريدريك ليست سنة 1941 حيث شعر بالأسى والحزن إزاء التقدم البطيء و الصناعات الناشئة بدولتهما و عدم قدرتها على مواجهة المنافسة البريطانية أو تحملها و لهذا كانت دعوتهما إلى حماية الصناعات الناشئة لتحقيق مستقبل اقتصادي أفضل لهذه الصناعات و تأمين صمودها في وجه المنافسة الأجنبية.[3]

فقد شجع "ليست" تدخل الدول في الحياة الاقتصادية لحماية الصناعات الناشئة فقط بالقطاع الصناعي وهذا ما أطلق عليه بالحماية المربية سنة 1841، و إن هذه الحماية تكون لفترة زمنية محدودة أو مؤقتة لأنه على كل دولة اجتياز عدة مراحل قبل الوصول إلى وضعية الدول المتقدمة لأن الحماية التجارية هي الوحيدة التي تمكنها من الوصول إلى المرحلة الأخيرة حتما، و يمكننا حصر هذه المراحل كما يلي:

المرحلة الهمجية ثم مرحلة الرعي ثم مرحلة الزراعة و الصناعة و أخيرا الزراعة و الصناعة و التجارة.

[1]) عبد اللاوي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2]) دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص، 28.

[3]) صبرينة فراح، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و العولمة دراسة حالة الجزائر في اطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2010-2011، ص 13 .

يقول ليست:" صحيح أن فرض ضرائب قصد الحماية ستزيد من أثمان المنتوجات المصنوعة في أول الأمر لكن بتقدم الزمن و قدرة الأمة على بناء قوة صناعية كاملة لنمو خاصة بها فإن هذه المنتوجات ستنتج في الداخل بأرخص من ثمن استيرادها في الخارج ".[1]

من ذلك نستنتج أن الحماية التجارية لدى " ليست " يجب أن تقتصر على الصناعة فقط لا غير و من جهة أخرى يجب أن تكون هذه الحماية معتدلة و مقتصرة على الضرائب الجمركية التي تعوض انخفاض أثمان المنتوجات الصناعية الأجنبية و غزو الأسواق الخارجية يجب رفع الحماية التجارية عليها لأن الغاية من فرضها قد وصلت إلى نهايتها.

أمّا الأسباب التي قامت عليها الدعوة إلى حماية الصناعات الناشئة هي:

أ- إن المنشآت المحلية الناشئة و خاصة في القطاع الصناعي لا تستطيع أن تنافس المنشآت الأجنبية الأكثر كفاءة لأن المنشآت حديثة العهد تواجه تكاليف عالية لا تواجهها المنشآت القائمة منذ وقت طويل و لهذا فإن حماية الصناعات الناشئة يمكنها الاستفادة من الوفرات الاقتصادية الخارجية مثل إيجاد قوة عاملة مدربة و تحسين حالة الطرق ووسائل النقل و المواصلات و تحسين نوعية الإنتاج ممّا يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.

ب- يعتقد الاقتصاديون أن حماية هذه المنشآت ضروري لتمكينها من تجاوز فترة طفولتها الحساسة و بعد أنْ تصل إلى مرحلة النضوج فإنه يمكن الاستغناء عن هذه الحماية.

ت- إن الحماية للصناعات الناشئة يأخذ بعدا عالميا فمع مرور الزمن (في الأجل الطويل) فإن الرفاه الاقتصادي العالمي يتحسن و ذلك أن الحماية تمكن من إيجاد ميزة نسبية جديدة وإلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية و بالتالي تؤدي إلى زيادة الإنتاج العالمي.

و بالرغم من المزايا التي تقدمها سياسة الحماية التجارية للصناعات الناشئة إلا أنها تعاني من صعوبات في التطبيق العلمي و التي تتمثل فيما يلي:

ث- صعوبة تحديد أي من الصناعات الناشئة يتوقع أنْ تتمتع بميزة نسبية لتحقيق الحجم الكبير في الإنتاج و بالتالي يصعب تحديد حاجيتها للحماية الآن.

[1]) صبرينة فراح، مرجع سبق ذكره، ص. 13 .

ج- صعوبة تحديد الوقت المناسب لإلغاء سياسات الحماية التجارية بسبب عدم وجود معيار موضوعي ،يمكن من خلاله تحديد مرحلة وصول المنشآت التي تمت حمايتها إلى مرحلة النضوج و القدرة على المنافسة الدولية.

ح- بالرغم من أن حماية المنشآت الناشئة مطلب اقتصادي إلا أنه يفتقر إلى الآلية المناسبة و دقة الإجراءات يجعل أثار الحماية أكثر إيجابية على الاقتصاد.

و يجدر الإشارة إلى أن فكرة حماية الصناعات الناشئة الأجنبية تشبه إلى حد بعيد حالة تقديم الإعانة المادية من الدولة إلى الصناعات مع الفارق البسيط المتمثل في أن الإعانة تظهر أثارها بشكل مباشر و أكثر وضوحا من استخدام الضرائب الجمركية.[1]

ثانيا: جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر

تؤدي الحماية الجمركية لصناعات الوطنية التي تعتمد على رأس المال الأجنبي إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل فيرتفع معدل الربح المنتظر من الاستثمار و بالتالي إغراء المزيد من رأس المال الأجنبي للاستجابة و هكذا تؤدي الحماية الجمركية إلى الدخل الوطني لاسيما إذا كانت الموارد التي تستغلها هذه الصناعات الجديدة المحمية التي اجتذبت رؤوس الأموال العاطلة.

لكن هناك جانب آخر لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية قد يضر بالاقتصاد الوطني من جراء تسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي المتولد على تلك الاستثمارات إلى الخارج في شكل فوائد للقروض أو جزء من الأرباح.

ويبقى التقييم النهائي لسياسة الحماية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية متوقفا على تلك السياسة و توجيهها من طرف تلك الدول المتلقية لرأس المال إضافة إلى منع المغالاة لتسرب الأرباح إلى الخارج إذا قي تلك الضوابط قد يمكن أن يساعد رأس المال الأجنبي على النهوض بمستوى الدخل الوطني مع تنمية بعض فروع الإنتاج الجديدة وإنعاش تلك الموجودة فعلا.

ثالثا: معالجة البطالة و الاستفادة من العملة الرخيصة

يرى أنصار الحماية ضرورتها لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية مما ن يساعد على درء خطر البطالة وزيادة فرص الاستثمار المربح في الدخل، بالمثل تخلق أنواعاً جديدة من الصناعات التي تستخدم لمزيد

[1]) صبرينة فراح، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 13- 14.

من العمالة، كما أن التوسع في سياسة الاكتفاء الذاتي داخل الدولة يؤدي إلى زيادة فرص العمل و التشغيل بها.[1]

إلا أن فرض الحماية بغرض زيادة العمالة قد لا يتحقق إذا طبقت الدولة الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل، والذي يؤدي إلى نقص الطلب على المنتجات الوطنية في الخارج، وعموما فإن الحماية التي تفرضها الدولة بإقامة العوائق أمام المنافسة الأجنبية تجعل الصناعات المحلية في مركز ممتاز تستطيع معه النمو إلى أقصى كفايتها الإنتاجية وتوظيف عدد متزايد من العمال ممّا يؤدي إلى الإقلال من وحدة البطالة و رفع كفاية العمل الوطني

رابعا: تحسين معدل التبادل

يمكن للدولة أن تستفيد فرص الرسوم الجمركية على وارداتها وذلك لأن الطرف الأجنبي المصدر لهذه الواردات هو الذي سيقع عليه في النهاية عبء مثل هذه الضريبة، لأنه سيضطر إلى تخفيض أثمان صادراته إلى الدولة، وبهذا تحصل الدولة على وارداتها بأثمان أقل من ذي قبل مما يعني تحسين معدل تبادلها التجاري الخارجي، وتفترض هذه الحجة على الدولة التي ستفرض الضريبة الجمركية على السلعة التي تستوردها إنما تشتري الجزء الأكبر من هذه السلعة، ولما كان من أثر فرض هذه الضريبة نقص كمية المشتراة من السلعة فإن منتجها سيضطر إلى تخفيض ثمنها ومن ثم يقع عبء الضريبة الجمركية جزئيا على الأقل على عاتق المنتج الأجنبي.

خامسا: الحصول على إيراد لخزينة الدولة

إن فرض الدولة لضريبة جمركية على الواردات يمكن من تمويل جزء من نشاط الدولة بواسطة الدول الأجنبية المصدرة لهذه الواردات، وذلك على أساس أن مثل هذه الضريبة ستؤدي إلى إجبارها على تخفيض أسعار بيع صادراتها وبذلك لا يشعر المستهلك بحدّة عبء هذه الضريبة.

تتركز هذه الحجة على نفس ما ترمي إليه حجة تحسين شروط التبادل الدولي من اضطرار الدولة المصدرة إلى تخفيض أسعار صادراتها، إلا أن ذلك ليس صحيحاً في كل الأحوال و الاحتمال الأقرب هو ارتفاع ثمن السلع المستوردة بعد فرض الضريبة الجمركية بالنسبة للمستهلكين في الداخل، مما يؤدي إلى تحويل بعض الموارد الاقتصادية من الاستخدامات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية مقارنة مع الدول الأخرى إلى الاستخدامات

[1] المرجع نفسه ، ص، ص: 14- 15.

التي تتمتع فيها بميزة نسبية أقل، كما أن هذه الضريبة الجمركية بمثابة ضريبة على الاستهلاك وتتمتع بنفس مزايا و مساوئ الضريبة.

في الواقع المجال مفتوح أمام الدولة للحصول على إرادات من مختلف الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرضها في الداخل دون الخارج، دون الحاجة إلى فرض الضرائب الجمركية من شأنها تحويل الموارد الإنتاجية التي تملكها من وجود إنتاجها إلى وجود إنتاج آخر.[1]

الفرع الثالث: أدوات السياسة التجارة الخارجية

تتعدد أدوات السياسة التجارية للدولة، والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية بصفة عامة تبعاً إلى النظام الاقتصادي السائد، فيمكن التمييز بين وسائل السعرية والوسائل الكمية والوسائل التنظيمية، وتلك الوسائل تميز في الواقع التي تأخذ بنظام اقتصاديات السوق.

أولا: الوسائل السعرية:

يمكن التمييز بين هذه الوسائل و التي تؤدي في تيار التبادل الدولي عن طريق التأثير في أثمان الواردات و الصادرات بين كل من الرسوم الجمركية الإعانات، الإغراء، تخفيض سعر الصرف.

أ- الأساليب السعرية

تتمثل الأساليب السعرية في الرسوم الجمركية ، و هي الأكثر أساليب استخداما في مجال التجارة الخارجية، الاعانات ، الإغراق ،، تخفيض سعر الصرف .

1- الرسوم الجمركية

1.1.مفهوم الرسوم الجمركية : تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضرائب تفرضها الدولة على السلع العابرة لحدودها، صادرات كانت او واردات.[2]

التعريف السابق نستنتج أن الرسوم الجمركية عبارة عن مبالغ مالية تفرض على كل من الصادرات و الواردات ، عند تجاوزها الحدود الإقليمية للدولة دخولا أو خروجا .[1]

[1]) صبرينة فراح، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 15- 16.

[2]) فيصل لوصيف مرجع سبق ذكره، ص، 20.

2.1.أنواع الرسوم الجمركية :

و تنقسم إلى ثلاثة أنواع :

– **الرسوم النوعية** : و التي تفرض كمبلغ ثابت في كل وحدة من السلعة ، فمثلا تفرض ثلاث مئة جنية ضريبة نوعية على كل طن من السكر المستورد .

– **الرسوم القيمية** :و هي ضريبة تفرض كنسبة معينه من الناتج المحلي قيمة السلعة المستوردة أو المصدرة ، فمثلا تفرض 10 % ضريبة على قيمة السكر المستوردة .

– **الرسوم المركبة** : و تتكون هذه الرسوم من الرسوم النوعية بالإضافة إلى الرسوم القيمية ، فمثلا فرض ضريبة نوعية مئة جنية على كل طن مستورد من السكر بالإضافة إلى ضريبة 5 % كنسبة من قيمة السكر المستورد .[2]

– **الرسوم الاسمية**: و تهدف إلى إبقاء أسعار السلع شبه ثابتة، فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق الخارجية، خفض الرسم، أما إذا انخفضت أثمانها في الخارج رفعت الضريبة.[3]

2– إعانات التصدير

1.2. مفهوم إعانات التصدير :يتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للتصدير ، حتى يتمكنوا من تصدير سلعة معينة ، محاولة في ذلك لكسب أسواق الدولية عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين من البيع في الخارج بأسعار لا تحقق لهم الربح على أن تقدم الدولة لهم منحا أو إعانات تعوضهم عن ذلك الربح المفقود .

2.2. أنواع إعانات التصدير : يمكن أن نميز بين نوعين من الإعانات هما :

– **إعانات مباشرة** :تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود ، يحدد إما على أساس نوعي أو على أساس قيمي ، وتحسب هذه النسبة عند التصدير على أساس سعر FOB كما يمكن للسلطات العمومية أن تحدد سعر هدف، و الإعانة الوحدوية تساوي الفرق بين سعر الهدف و السعر العالمي .

---

[1]) فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 2013، ص، ص: 62 63 .

[2]) د، السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم، الاسكندرية، 2009،ص،ص: 151 152.

[3]) فيصل لوصيف مرجع سبق ذكره، ص،21.

– **إعانات غير مباشرة** :تتمثل في منح المشروع بعض الإمتيازات لتدعيم مركزه المالي، كأن تمنح الدولة المصدرين الإعفاء أو التخفيض الضريبي ، تسهيلات ائتمانية، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية .[1]

3– الإغراق

1.3.مفهوم الإغراق : يعرفه أرباب الأعمال بأنه استيراد سلعة رخيصة أي الحصول على السلعة من الخارج بثمن أقل من ذلك الذي يضمن للمنتجين ربحا معقولا . كما يعرفه بعض الكتاب بأنه البيع في الخارج بثمن يقل عن نفقة الإنتاج فهناك ثمن التكلفة المتوسط و ثمن التكلفة الإحدى كما أن التكلفة يختلف من وقت إلى آخر تبعا لطريقة المحاسبة المستخدمة .[2]

2.3.أنواع الإغراق :يمكن أن نميز بين أنواع ثلاثة للإغراق :

– **الإغراق الروسي** : كانت روسيا في عامي 1930– 1931 تبيع كميات كبيرة من السلع في الخارج بثمن منخفض حتى تحصل على عملات أجنبية ضرورية لتمويل مشروعاتها الانتاجية .فكلما احتاجت الدولة إلى أموال قامت بعرض سلعها .

– **الإغراق المؤقت** : كان لدى العديد من المصانع فائضا من بعض السلع في الفترة بين الحربين العالميتين الآخرتين . و لقد عجزت هذه المصانع عن تصريفه محليا فلجأت إلى تصديره و بيعه بأن ثمن في الخارج فكان الغرض الرئيسي من هذا الإغراق هو التخلص من الفائض و ليس العمل على اكتساب أسواق أجنبية.

– **الإغراق الدائم**: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلى قوى نتيجة حصوله على امتياز بإنتاج سلعة ما من الحكومة أو نتيجة لكونه عضوا في اتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية ، إضافة الى شرط أن تكون الضرائب الجمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج والا كان من الممكن استيراد السلعة المصدرة لبيعها مرة ثانية في السوق المحلي، كذلك من شروط الإغراق الدائم أن يخضع المشروع لمبادئ تزايد الغلة و تناقص التكلفة، و أخيرا يشترط أن تكون مرونة الطلب على السلعة في السوق المحلي أقل من مرونة الطلب في الأسواق الخارجية .[3]

---

[1]) فيروز سلطاني ، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2]) د، أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، طبعة 1، مؤسسة الرؤية للطباعة و النشر، مدرسة ابن النفيس– المعمورة، 2006، ص107.

[3]) محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي دراسة نظرية و تطبيقية، كلية التجارة– جامعة الاسكندرية،2000، ص، ص : 118، 119.

4- تخفيض سعر الصرف

1.4.مفهوم تخفيض سعر الصرف: يقصد به أي انخفاض تقوم به الدولة عمدا، في قيمة الوحدة النقدية المحلية المقومة بوحدات نقدية أجنبية ، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة الى الذهب ، او لم يتخذأي اجراء و يترتب على هذا الاجراء تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الاجنبية ، و يرفع الاسعار الأجنبية مقومة بالعملة المحلية.[1]

ب- الأساليب الكمية

من أهم الوسائل الكمية المستخدمة ، نظام الحصص و تراخيص الاستيراد.

1-نظام الحصص

1.1.مفهوم نظام الحصص : يقصد به أن تضع الدولة حدا اقصى للكمية أو القيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة .[2]

2.1.أنواع نظام الحصص : يأخذ نظام الحصص عدة صور ، و يمثل أهمها ما يلي :

- **الحصة الاجمالية:** و فيها تحدد الدولة القيمة أو الكمية الكلية التي يسمح بإستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، دون توزيع هذه الكمية على الدول المصدرة و المستوردين المحليين.

- **الحصة الموزعة:** و هو أن تقوم الدولة بتوزيع الحصة بين الدول المصدرة على أسس معينه أهمها نسبة صادراتها قبل فرض الحصة أو صادراتها في السنوات السابقة.

2- تراخيص الاستيراد

عادة ما يكون هذا النظام مقترنا بنظام الحصص ، و المقصود بتراخيص الاستيراد هو عدم السماح باستيراد السلع إلا بعد الحصول على ترخيص من الجهة الادارية المختصة ، و قد يكون الترخيص عاما في حدود الحصة الكلية المقرر استيرادها ، و قد يتم تحديدها مسبقا ، و هذا الأسلوب يسمح للدولة ببيعه في المزاد العلني ، مما يتيح لها فرصة المشاركة في أرباح الاستيراد.[3]

---

[1]) فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2]) محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[3]) فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 78.

ث- الأساليب التنظيمية:

تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية، و يمكن أن نميز بين المعاهدات التجارية و الاتفاقيات التجارية، اتفاقيات الدفع و التكتلات الاقتصادية و إجراءات الحماية التجارية.

1-المعاهدات التجارية

تعرف على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية ، بعرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو التجاري ، يتم التوصل اليها بأساليب دبلوماسية لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر ، مثل الرسوم الجمركية و المعاملات الضريبية على السلع المتبادلة و تقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة ، المعاملة بالمثل و الدول الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث .

2-الاتفاقيات التجارية

تتميز عن المعاهدات على أنها اتفاقيات قصيرة الأجل، كما تتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة و كيفية تبادلها ، و المزايا الممنوحة على نحو متبادل فهي ذات طابع إجرائي و تنفيذي في اطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة .[1]

3-اتفاقيات الدفع

هي اتفاقيات تبرم بين الدول بغية توضيح أساليب تسوية الحسابات المترتبة عن الارتباطات التجارية و المالية تبرم عادة بين الدول التي تقيد تحويل عملتها إلى عملات أجنبية و تفرض أنظمة الرقابة على الصرف ،و جوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات و متحصلات كل منهما مع الأخرى ، ويحدد اتفاق الدفع العملة التي على أساسها العمليات ، و سعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له .

4-التكتلات الاقتصادية

و هي تظهر نتيجة للقيود في العلاقات الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول ، و تتخذ عدة أشكال : منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي ،الاتحاد الاقتصادي ،الاندماج الاقتصادي .

[1]) صبرينة فراح، مرجع سبق ذكره ،ص ص: 18- 19 .

5- الحماية الادارية

و هي من قبيل الإجراءات الاستثنائية تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد و حماية السوق الوطنية ،و من بين هذه الإجراءات فرض أجور و نفقات تحكيمية مرتفعة على نقل و تخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية ، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية و المغالاة في تقدير قيمة الواردات و فرض رسوم على عملية التفتيش ، و قد تكون تلك الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصحيحة .[1]

المطلب الثالث : السياسة الحمائية كأداة في السياسة التجارية

في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة التي يعيشها الاقتصاد العالمي تواجه الدول أكبر و أصعب خطر هو ما يعرف اليوم بالحمائية الجديدة هذه الخيرة التي قد تتعارض في شكلها و مضمونها مع ما جاء في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة ، لكنها إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى عرقلة أو تقييد حرية حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و بالتالي لا يمكن الوصول إلى الهدف الرئيسي الذي تسعى إلية المنظمة و هو تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء .

الفرع الأول: مفهوم السياسة الحمائية

الحمائية هي سياسة اقتصادية لتقييد التجارة بين الدول ،من خلال طرق مثل رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ، و تحديد كمياتها ، الحصص التقييدية ، و مجموعة متنوعة من غيرها من الأنظمة الحكومية المقيدة التي تهدف إلى تثبيط الواردات ، و منع الأجانب من الاستيلاء على الأسواق المحلية و الشركات هذه السياسة هو تحالف وثيق مع المناهضة للعولمة و يتناقض مع حرية التجارة، حيثالحواجزأمام التجارة الحكومة إلى أدنى حد.[2]

[1]) صبرينة فراح، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2]) http// :www.annabaa.org/arabic/economicreeports/9099,20mar2020,21:53.

إضافة إلى المفهوم السابق الحماية هو مصطلح يستخدم غالبا في سياق الاقتصاد حيث يشير إلى السياسات الجمركية حماية أصحاب الأعمال و العمال في بلد ما عن طريق تقييد أو تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية و هي تهدف إلى حمائية السوق الداخلية من المنافسة الخارجية ، و تشجع على استهلاك المنتجات المحلية.

الفرع الثاني :حجج السياسة الحمائية

أولا: الصناعات الاقتصادية:

إن الحماية يمكن أن تكون وسيلة فعالة في إنشاء وتشجيع منتجات محلية، مثل هذه الصناعة يجب بطبيعة الحال أن يكون إنشاؤها ملائما لظروف الدولة ولكننا نجد أنه من المستحيل أن تبدأ هذه الصناعة وتنشط ما لم تحمي من المنافسة الخارجية من المنتجين الأجانب الذين أثبتت لهم فرصة السبق في الإنتاج و استقرار الصناعة .

وتطبق هذه الحالة بالنسبة للدولة النامية الحديثة العهد بالتصنيع .فتفيد برامج التنمية الصناعية تحتاج إلي مثل هذه الحماية فالصناعة الأجنبية تتميز بأنها بدأت مبكرة فكثير صناعات الدول النامية الناشئة تكون على قدم المساواة مع الصناعات الأجنبية من حيث ملائمة عوامل الإنتاج الموجودة لديها ومن حيث توفير المادية الأولية من حيث اتساع السوق .ولكن الصناعات الأجنبية نظر لبداتها المبكرة أصبحت قادة على التمتع بالوفورات الداخلية و الوفورات الخارجية Intemal amd Extemal Economies والتي لا تتوفر للمنتجين الناشيئين في الدول النامية، إلا أن مثل هذه الوفورات يمكن أن تنمو تدريجيا لو أن هؤلاء المنتجين الناشئين قد منحوا حماية مؤقتة عن طريق فرض رسوم جمركية على استيراد السلع المنافسة من الخارج وبهذه الطريقة يمكن لهذه الصناعات الناشئة أن تنمو وأن تصبح على درجة كفاءة الصناعات الأجنبية.

وحماية الصناعات الناشئة للدولة النامية لا تتعارض في الواقع مع هدف حرية التجارة إلا هو تحقيق أكبر تخصص دولي على أساس المزايا النسبية القومية. و هذا الهدف أحيانا لا يتحقق بدون تدخل فالتدخل يبرر على أساس أن الافتراض المبني عليه مبدأ حرية التجارة هو المنافسة الكاملة لا يتحقق في الحياة العلمية فتكون المنافسة غير كاملة نتيجة لعدم التساوي في الظروف الوفورات الداخلية و الوفورات الخارجية يجعل الحماية المؤقتة ضرورية وذلك حتى تساوي ظروف المنافسة بالنسبة للصناعات المحلية والصناعات الأجنبية.[1]

[1]) سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الجزء 1- 2، دار النهضة العربية، القاهرة،2005، ص، ص: 403-404.

وقبل أن نختم موضوع الصناعات الناشئة فإنه من الواجب أن نلاحظ أنه عند تطبيق مبدأ حماية الصناعة الناشئة Infant Industry Protection بالنسبة لعدد من الصناعات في وقت واحد كما هو الحال بالنسبة لتنفيذ برامج التنمية الصناعية لإحدى الدول النامية فإن الأمر يتطلب في هذه الحالة إضافة قوة جديدة ذلك أنه بالإضافة إلى الوفورات التي تنتج من التوسع في صناعة معينة، فإنه يضاف إليه وفورات ذات طبيعة أكبر والتي عادة ما تصبح توسع دولة في الصناعة كلها، أي تنفيذ برامج التنمية الصناعية.ففي مثل هذه الحالة فإن الطرق يجب أن ترصف وخطوط السكك الحديدية يجب أن تمد، ومحطات القوى يجب أن تنشأ كما يجب أن تمد الدولة بالخبرات الفنية و الهندسية، فمثل هذه التسهيلات إنما تحتاجها كل الصناعات إلا أن كثير من هذه الصناعات لا يمكن تبرير إنشاءها وحمايتها من الوجهة الاقتصادية إلا بعد أن تكون الدولة قد وصلت درجة معينة من التنمية .[1]

ثانيا: تنوع الصناعات

من ضمن الحجج التي يذكرها مؤيدو الحماية هي الرغبة في تنويع الصناعة كهدف ترغب الدولة في تحقيقه فوجود نظام اقتصادي دولي متداخل إلى درجة كبيرة ومكون من عدد من الدول متخصصة في عدد محدود من سلع التصدير وتعتمد على بعضها في استيراد مجموعة أكبر من السلع يجعله نظام غير مستقر فمثل هذا النظام يُعرِّض أعضاه إلى صدمات شديده إذا ما تعرض العالم إلى فساد كما يتعرض إلى التفكك الاقتصادي في حالة حدوث حرب أو تغييرات صناعية أساسية إلا أن هذه الاضطرابات من الممكن تجنبها أو تقليلها إلى أقل حد ممكن لو أن الدولة لجأت متعمدة عن طريق الحماية إلى تحقيق اقتصاد متوازن فإن الدولة تربح أكثر في الزمن الطويل من الاستقرار الاقتصادي عما تخسره من ارتفاع تكلفة المنتجات التي تحميها.

وقد لاقت هذه الحجة قبولا كبيرا فجميع الدول تفضل إقتصاد متوازن Balanced على غير متوازن Unbanlanced كما أن أي دولة تفضل حالة الأمان و الاستقرار عن حالة المخاطرة والتقلب، كما أن النزعة القومية لكل دولة تجعلها تفضل أن تكون مستقلة عن أن تكون معتمدة على الغير هذا بالإضافة إلى أننا لا يمكننا أنه بين الحرب العالمية الأولى والثانية اقتصاد فإن الاقتصاد الدولي قد اتسم بعد الاستقرار، فقد نتج عن انفصال الأسواق ومصادر العرض لسنوات طويلة أن تفكك الاقتصاد الدولي.

[1]) سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص، 406.

وقد كان وقع هذا الاضطراب أشد بالنسبة للدول المتخصصة في إنتاج السلع الغذائية والمواد الأولية كأستراليا والأرجنتين والمكسيك وشيلي وغيرهم من الدول النامية والتي عمد الكثير منهم إلى العمل على تنويع الصناعة...

الحجج القائلة بأن الحماية هي الوسيلة إلى معالجة هذه المشكلة فعن طريق تخفيض الواردات بواسطة الرسوم الجمركية فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة التوظف في الصناعات التي تنتج سلعا منافسة لسلع الأخرى كما أن الاستثمار وما يتطلبه إنتاج السلع البديلة لسلع الاستثمار من تسهيلات Facilities يؤدي إلى إضافة قوة جديدة لزيادة التوظف.[1]

وهذه الحجة في ذاتها سليمة ولكن الأمر المشكوك فيه فيما إذا كانت هذه هي أحسن الوسائل في معالجة البطالة فأولا من المحتمل أن تكون هذه الوسيلة ليست وسيلة فعالة في معالجة البطالة فإذا عمدت إحدى الدول إلى تخفيض وارداتها عن طريق فرض رسوم جمركية الجديدة فإن صادرات الدول التي تتعامل معها هذه الدولة سوف تنخفض بنفس مقدار انخفاض واردات هذه الدولة وسيترتب على ذلك نقص في التوظف في الخارج فإذا ما تحقق انخفاض في التوظف في الداخل وفي الخارج فسيترتب على ذلك انخفاض في الانفاق على الواردات التي تعتبر صادرات بالنسبة للدولة التي فرضت الرسوم الجمركية الجديدة ولو أن رد الفعل الخارجي غالبا ما يكون أقل من حيث القوة عن مقدار التخفيض الأصلي في الواردات إلا أنه يمثل أثر عكسي كبير ثانيا تنخفض مباشرة وبقدر كبير وذلك عن طريق المعاملة بالمثل من جهة الدول أخرى Retaliation on the part of Other cuntries ففي الحقيقة فإن الدولة التي تحاول زيادة التوظف عن طريق فرض رسوم جمركية فإنما هي في الواقع تقوم بتصدير البطالة فسياسة التسول على حساب الغير Beggar My Neighber policy لابد وإن تواجه فورا بسياسة مقابلة.

ثالثا: تحسين معدل التبادل الدولي

بعض الاقتصاديين قد دعوا إلى فرض الرسوم الجمركية وذلك للاستفادة من اتجاه الأسعار في الدولة المصدرة إلى الانخفاض نتيجة فرض الرسوم الجمركية فإذا ما تحقق ذلك فإن الدولة التي قامت بفرض الرسوم الجمركية سوف تستفيد وذلك عن طريق الحصول على وارداتها بمعدل أحسن أي أن كمية معينة من سلع التصدير يمكنها أن تحصل على كمية أكبر من سلع الاستيراد عما كانت تحصل عليه من قبل.

[1]) سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص. ص: 408-409-410

وكما سيتضح لنا عند دراسة الرسوم الجمركية، فإن انخفاض أسعار الواردات نتيجة فرض هذه الرسوم إنما سيتوقف على حالة عرض هذه السلع فإذا كان عرض هذه السلع في الدولة التي تقوم بإنتاجها عرضا مرنا للغاية تقترب من أن تكون ما لا نهاية أي تكاليف ثابتة فإن الرسوم الجمركية على الواردات سوف تؤدي إلى انخفاض ضئيل أو عدم انخفاض السعر إطلاقا أما في الحالة التي يكون فيها عرض هذه السلع عرضا غير مرن، أي منحنى عرض انحداره شديد، أي أن انحدار منحنى التكاليف انحدار شديد إلى أعلى Steeply Rising Costsفإن نقص الواردات المترتب على فرض التعريفة الجمركية سوف يؤدي إلى نقص التكاليف نقصا ملحوظا، وبالتالي، انخفاض في السعر.

إلا أنه لا يوجد أي تأكيد عما إذا كان هناك فائدة خالصة من فرض الرسوم الجمركية فلا يريد أن نتذكر الأثران السيئان لفرض الرسوم الجمركية والسابق الإشارة إليهما فهذه الآثار العكسية لأثر انخفاض أسعار الواردات يجب أن تأخذ في الحسبان فإذا ما أخذنا ذلك في الاعتبار، فإن الفائدة من فرض الرسوم الجمركية التي يمكن أن تعود على الدولة في مجموعها ستكون ضئيلة للغاية.

يضاف إلى ذلك أنه إذا علمنا حساسية الدول لفرض الرسوم الجمركية فقد تتوقع أن قيام الدول بزيادة الرسوم الجمركية الموجودة بغرض تحسين معدل التبادل الدولي، فإن هناك احتمال قوي أن يقابل ذلك بإجراء مماثل من الدول الأخرى فالمقابلة بالمثل Retaliation من جانب الدول الأخرى سوف يترتب عليها انخفاض في أسعار الصادرات وبذلك يعود معدل التبادل الدولي إلى ما كان عليه قبل قيام الدولة الأولى بفرض الرسوم الجمركية (النسبة بين أسعار صادرات الدولة إلى أسعار وارداتها لن تتغير تقريبا) وفي مثل هذه الحالة فإن الفائدة ضئيلة سوف تزول ولن يترتب على هذه السياسة سوى النقص في إشفاع المستهلكين وتوزيع غير الاقتصادي للموارد.[1]

رابعا: الرسوم الجمركية كوسيلة للمستهلك

إن الدولة التي تفرض رسوما جمركية على السلع المستوردة يمكنها أن تستخدم هذه التعريفة الجمركية كوسيلة للمساومة وذلك حتى يمكنها أن تحصل على الدول الأخرى على تخفيض في رسوم المفروضة على صادراتها وهذه الوسيلة ليست متاحة للدولة المتبعة لحرية التجارة أو للدول التي تكون الرسوم التي فرضتها رسوما بغرض الحصول على الإيراد Revenne Tarift. وقد يقال أحيانا أن فرض رسوم جمركية حامية

[1]) سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص. ص: 412-413.

Ptotective Duties يفيد إلا أنه يمكن للدولة من إيجاد منفذ لفتح الأسواق جديدة لسلعها و هناك شيء من الصحة في ذلك ولكن فقط بالنسبة لدولة تتبع حرية التجارة أو تكون الرسوم الجمركية التي تفرضها رسوما منخفضة إلا أن هناك ضررا قد يترتب على فرض مثل هذه الرسوم و هو عدم إمكان مقاومة استخدام الرسوم الجمركية في الغرض الأصلي الذي فرضت من أجله فبدلا من استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة للحصول على تخفيض في الرسوم المفروضة على الصادرات من الدول الأخرى؛ فإنها قد تستخدم بواسطة الآخرين كوسيلة للحصول حمايات إضافية من الحكومة.[1]

خامسا: الحماية كإجراء مضاد للإغراق

إن التعريفة الجمركية لكثير من الدول إنما تتضمن شروطا خاصة فيما يتعلق بالإغراق الذي يثير مضايقات للمنتجين في الدولة التي يحدث فيها الإغراق ولكن ما هو الإغراق؟ أن الكثيرين يعتقدون أن الإغراق هو البيع في الخارج بأقل من تكاليف الإنتاج ولكن ليس هذا هو التعريف السليم للإغراق فالإغراق هو البيع في الخارج عند سعر أقل من السعر الذي نحصل عليه في السوق المحلي؛ وذلك بطبيعة الحال بعد أن نأخذ في الاعتبار تكاليف النقل والرسوم الجمركية أي كل مصاريف التحويل فالتمييز في الأسعار بين السوق المحلي والسوق الخارجي هو أساس الإغراق وعليه، فإن البيع في الخارج بأقل من تكاليف الإنتاج لا يعتبر إغراقا ما لم يكن السعر في السوق الخارجي أقل من السعر في المستمر أو الراسخ Persisten الذي يستمر إلى ما لا نهاية ذلك لأن المصدر في وضع يمكنه أن يطبق التمييز الاحتكاري Discriminating Monoply ذلك أنه في حالة ما تكون مرونة الطلب في السوق الخارجي أكبر من مرونة الطلب في السوق المحلي(المحتكر). فإن المحتكر الذي يبيع في كلا من السوق المحلي والسوق الخارجي سوف يحقق ربحا أكبر وذلك فيما لو باع السلعة في السوق الخارجي بسعر أقل مثل هذا النوع من الإغراق قد يستمر إلى ما لا نهاية إلا أن هناك نوعا آخر من الإغراق وهو النوع غير المستمرIntermitteel فهو يكون مؤقتا؛ فعن طريقة تخفيض السعر في السوق الخارجي لفترة ما يمكن للمنتج المحلي أن يقضي على المنافسة الخارجية.

فمن وجهة نظر الدولة التي يحدث فيها الإغراق فإن الإغراق المؤقت من الممكن أن يكون أكثر اضطرابا بل مدمرا للمنشآت المحلية فالفائدة التي تعود على المستهلكين تكون فائدة عارضة بينما الأثر على المنتجين

[1] سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 413-414.

يكون أثرا باقيا فإذا ما عرفنا الإغراق تعريفا دقيقا وليس البيع في الخارج بأقل من التكاليف فإن فرض الرسوم الجمركية لمواجهة الإغراق المؤقتAntidumping يمكن تبريرها وقد استخدمت الولايات المتحدة وكذا هذا النوع من الرسوم بنجاح.

سادسا: الدفاع القومي

إن حماية صناعات معينة كثيرا ما يؤيد على أساس الدفاع القومي فإذا كانت منتجات صناعة معينة ضرورية لأغراض حربية، اقتربت الحجة بأنه إذا لم يتيسر لهذه الصناعة أن تبقى بدون حماية فإنه من الواجب بكل الوسائل العمل على إبقاء هذه الصناعة وذلك عن طريق الرسوم الحامية فإن الرغبة أو الضرورة لتحقيق الدفاع القومي إنما له أهداف كالسلام والقوة أو ربما بقاء الدولة وهي خارجة عن نطاق التحليل الاقتصادي.

إلا أننا يجب أن نلاحظ أنه عند قيام حرب شاملة فالحقيقة أن صناعة تكون ضرورية للاقتصاد القومي إنما تكون أساسية للدفاع القومي أيضا وبناء على ذلك فإن هذه الحجة تعني أن الأمن الحربي يمكن ضمانه وذلك عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي Self Sufficienc والاكتفاء الذاتي التام إنما هو هدف ليس من الممكن تحقيقه بالنسبة لأي دولة وقد يكون من الممكن تحقيقه إلى درجة كبيرة بالنسبة إلى الدولتين الكبيرتين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

وحتى العمل على الاقتراب على الاكتفاء الذاتي؛ فإنه يتطلب حماية على نطاق واسع ولكن الحماية معناها عدم الكفاءة Inefficiency ولا شك أن عدم الكفاءة هي في الواقع ليست بمفيدة لدفاع القومي فلو أن الصناعات الأساسية Essential Industries تعرف تعريفا محدودا لتشمل فقط تلك الصناعات التي تشترك في إنتاج المعدات الحربية الفنية كأجهزة الابصار Qptical Instruments أو أجهزة الرادار والمفرقعات والطائرات؛ فإنه يجب أن نتذكر أن هناك طرقا أقل تكلفة من الحماية لضمان بقاء هذه الصناعات فمن الممكن أن تقوم الحكومة بهذه الصناعات كجزء من برنامج الدفاع القومي أو يمكن مساعدة هذه الصناعات عن طريق منح الإعانات. [1]

[1]) سامي خليل، مرجع سبق ذكره. ص. ص:414-415-416.

الفرع الثالث: أشكال السياسة الحمائية :

تتخذ الحماية الجمركية عدة أشكال نذكر أهمها :

أولا: التعريفات الجمركية Tarrifs :

يعتبر فرض ضرائب جمركية على الواردات من أكثر الأدوات التي تستخدمها الدول في التأثير على مجريات التجارة الدولية.

وتتنوع الأغراض التي تخدمها هذه الضرائب الجمركية فهي قد تستخدم كمصدر من مصادر الدخل القومي للدولة أو لتوفير الحماية الضرورية للصناعات المحلية أو لتغير الشروط التي تتم على أساسها المبادلات التجارية أو كوسيلة اقتصادية انتقامية ضد بعض الدول أو كأداة للمساومة بطريق الضغط أو الإغراء في المفاوضات. لكن هناك من يعتقدون أن أهمية الضرائب الجمركية ،كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة، قد تراجعت كثيرا عما كانت عليه في الماضي ، و كذلك إذا ما قورنت بما أصبح لغيرها من الأدوات و الوسائل الاقتصادية من فاعلية كبيرة نسبيا ، و لعل السبب في تراجع تلك الأهمية هو اتجاه كثير من دول العالم إلى إقامة مناطق للتجارة الحرة في ما بينها ، و ما أصبحت تفرضه عليها الاتفاقيات الدولية للتعريفات و التجارة الجات و يضيف إلى ذلك التسهيلات و الإعفاءات التي تتوسع الدول في تقديمها للاستثمارات الأجنبية لحفزها و جذبها و تشجيعها على القدوم إليها لما لهذه الاستثمارات من دور مهم في نقل التكنولوجيا و الخبرة التنظيمية المتقدمة و تسريع عملية التنمية الاقتصادية فيها ، و هو ما يصعب توفيره دونها .[1]

ثانيا: نظام الحصص الاستيرادية Quotas :

أي تحديد حصص محددة من الواردات كإجراءات للحد من تدفقها ، أي كبديل كمي بدال من دفع التعريفة الجمركية على هذه الواردات ، و ذلك مثلما فعلت الولايات المتحدة إزاء وارداتها من السكر من كوبا قبل فرض الحظر الكامل عليها و الأساس في هذا النظام هو تخصيص حصص محددة للاستيراد الخارجي كإجراء ضروري للحد من تدفقها و هي بذلك تعتبر البديل المباشر للإجراء السابق ، المتعلق بالتشدد في فرض الضرائب الجمركية على واردات الدولة من الخارج .

[1]) د، هادية يحياوي و آخرون، مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، لبنان، العدد21، ديسمبر 2018، ص، ص: 108 109.

ثالثا : القيود النقدية Currency Regulations :

و هي وسيلة أخرى من الوسائل الاقتصادية ، التي تستخدمها الدول في تحقيق أهداف سياستها الخارجية ، و بموجبها تفرض الدولة نوعا من الرقابة الصارمة على حركة النقد، الذي ينفق في الخارج إما لتمويل الواردات أو لأغراض السياحة ، و ماإلى غير ذلك من المجالات الأخرى و عادة ما تسعى الدول من خلال هذه الأداة إلى تعديل القيمة الخارجية للعملة ذلك عن طريق قيام الدولة بتغير سعر الصرف العملة الأجنبية صعودا أو هبوطا حسبما تقتضيا لظروف و هذا الإجراء تلجأ إليها لدول أحيانا لتشجيع صادراتها إلى الدول الأجنبية التي سيمكنها فيهذه الحالة أن تدفع أسعارا أقل لواردتها مما اعتادت أن تدفعه قبل أن تقدم الدول الأخرى التي تتعامل معها على تخفيض عملتها. [1]

[1]) هادية بحياوي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 109 110.

المبحث الثاني: واقع وآفاق التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على واقع التجارة الخارجية للاقتصاد الأمريكي من التوزيع السلعي للصادرات و الواردات، وأهم قيود السياسة الحمائية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الاول : واقع التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية

تشكل التجارة الخارجية للو .م. أ أكبر نسبة من التجارة العالمية إذ احتلت المرتبة الأولى عالميا من حجم التجارة (صادرات + واردات) التي فاقت 3 ترليون دولار عام 2011 بالرغم من العجز المزمن الذي تعانيه من ميزانيها التجاري .[1]

الاقتصاد الامريكي أكبر اقتصاد في العالم، إذ يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للو. م . أ حوالي 19.390 تريليون دولار سنة 2017 حيث يوجد أكبر سوق استهلاكيه في العالم، وبالتالي يعتبر ثاني أكبر قوة شرائية في العالم.[2]

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أقوى اقتصاد في العالم.. إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر و المنافسة التجارية. فالولايات المتحدة الأمريكية تعد الدولة الأولى في العالم من حيث الناتج القومي الاجمالي ، والذي وصل الى حوالي(13) تريليون دولار في عام 2006، و هو ما يساوي (30%) من إجمالي الناتج القومي العالمي تقريبا.[3]

و الجدول التالي يوضح التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع العالم خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 2011 :

[1]) دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر، 2011 2012، ص 104.

[2]) بسام جوني/ وزارة الصناعة، التراع التجاري العالمي، لبنان، تموز 2018، ص 09.

[3]) سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية و اثرها في النظام الدولي، العدد 41، ص 156.

الجدول رقم01-01:

التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية مع العالم (1989– 2011)

الوحدة: مليارد دولار

السنوات	الصادرات	نسبة النمو	الواردات	نسبة النمو	الميزان التجاري
1989	363,811	-	473,210	-	-109,399
1990	393,812	8,25	494,841	4,57	-101,029
1991	421,922	7,14	488,172	-1,35	-66,250
1992	442,163	4,80	532,664	9,11	-90,501
1993	465,091	5,19	580,659	9,01	-115,568
1994	512,627	10,22	663,254	14,22	-150,627
1995	584,742	14,07	743,543	12,11	-158,801
1996	625,077	6,90	795,290	6,96	-170,213
1997	689,181	10,26	869,703	9,36	-180,522
1998	682,137	-1,02	911,896	4,85	-229,759
1999	695,798	2,00	1024,618	12,36	-328,820
2000	781,918	12,38	1218,021	18,88	-436,103
2001	729,100	-6,75	1140,999	-6,32	-411,899
2002	693,104	-4,94	1161,366	1,79	-468,262
2003	724,771	4,57	1257,121	8,25	-532,350
2004	814,874	12,43	1469,703	16,91	-654,829
2005	901,081	10,58	1673,456	13,86	-772,375
2006	1025,969	13,86	1853,939	10,79	-827,970
2007	1148,197	11,91	1956,962	5,56	-808,765
2008	1287,441	12,13	2103,641	7,50	-816,200
2009	1056,044	-17,97	1559,626	-25,86	-503,582
2010	1278,264	21,04	1913,160	22,67	-634,896
2011	1480,646	15,83	2207,358	15,38	-726,712

المصدر: دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات الامريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة ضمن متطلبات نيل الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر ،2012،ص105.

من ناحية أخرى ، ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة تجارة حرة مع كل من كندا و المكسيك في إطار "منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا " (NAFTA) ، لكن أكبر عجز تجاري أمريكا هو مع المكسيك ومقداره**81** مليار دولار، حيث تبلغ الصادرات الأمريكية إلى المكسيك حوالي 265 مليار دولار معظمها عبارة عن قطع غيار السيارات ومنتجات بترولية ، فيما تبلغ قيمة استيراداتها من المكسيك 346 مليار دولار و تشمل السيارات و الشاحنات و قطع غيار السيارات .

أما العجز التجاري الآخر فهو مع كندا و يبلغ 20 مليار دولار، حيث تصدر أمريكا ما قيمته 299 مليار دولار إلى كندا أغلبها سيارات و قطع غيار إضافة إلى المنتجات النفطية والمكائن والمعدات الصناعية، و تستورد منها بحوالي 319 مليار دولار ، و تشمل النفط الخام و الغاز من جراء الإنتاج الفائض من حقول النفط الصخري الكندية .

أما الشريك التجاري الرابع أمريكا فهي ألمانيا ، حيث يصل العجز التجاري الأمريكي معها إلى 68.2 مليار دولار ، تتضمن 58 مليار دولار صادرات أمريكية معظمها سيارات و طائرات تجارية و مواد صيدلية . أما الشريك الخامس فهي اليابان و يبلغ العجز التجاري الأمريكي معها 67.6 مليار دولار ، و تشمل الاستيرادات اليابانية من أمريكا المنتجات الزراعية و التجهيزات الصناعية و الطائرات التجارية و المنتجات الصيدلية .[1]

[1]) عرفان الحسيني و هبة عبد المنعم/ صندوق النقد الدولي، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين : أسبابها و آثارها على الاقتصاديات العربية، الإمارات، 2020، ص 33.

الشكل رقم:01-01: مؤشرات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية(2000-2017)

أ. حصة الشركاء التجاريين بحسب الشريك التجاري

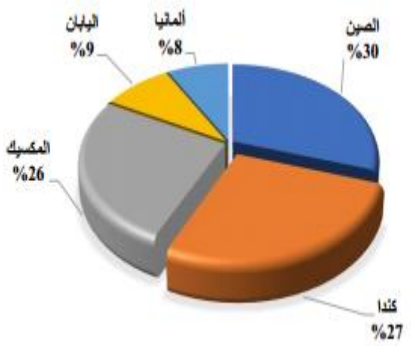

ب. نسبة العجز التجاري الأمريكي

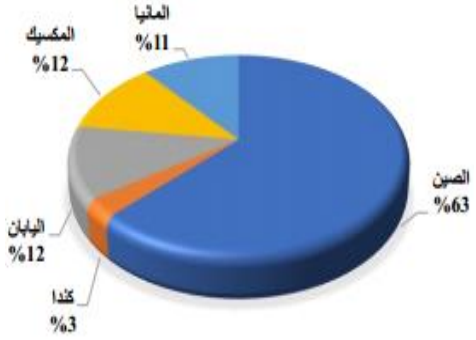

المصدر: د. عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين: اسبابها آثارها على الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي، 2020، ص،34.

على نحو عام ،بلغ إجمالي التجارة الخارجية الأمريكية مع الشركاء التجاريين الرئيسين الخمس 2.150 تريليون دولار ، و إجمالي العجز التجاري الأمريكي 598 مليار دولار .

في عام 2018 و صل إجمالي العجز التجاري الأمريكي إلى 891 مليار دولار، و هو حصيلة زيادة الاستيرادات البالغة 2.563 تريليون دولار) معظمها سيارات ومنتجات نفطية و هواتف نقالة (على الصادرات قدرت قيمتها بنحو 1.672 تريليون دولار) معظمها طائرات تجارية وسيارات ومواد غذائية . و قد ازداد هذا العجز رغم سياسة الحمائية التجارية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين وسائر شركائها التجاريين و التي كان من المؤمل أن تقلل من واردات أمريكا و بالتالي تحسين وضع الميزان التجاري . بيد أن ارتفاع سعر نسبياً الدولار في الأسواق العالمية في عام 2018 في عام بعد أن شهد انخفاضا 2017 أدى إلى انخفاض في كلفة الواردات من وجهة نظر المستورد الأمريكي (مقابل ارتفاع في كلفة الصادرات) من وجهة نظر المستورد الأجنبي .[1]

[1]) ، عرفان الحسيني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 34.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي لصادرات و واردات الولايات المتحدة الأمريكية نحو العالم

سنتطرق في هذا المطلب إلى التوزيع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية من صادرات و ورادات نحو العالم، و يمكن ايضاحه في فرعين متتاليين:

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات الولايات المتحدة الأمريكية نحو العالم

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة تجارية ، إذ شكلت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية حوالي (11.9) من قيمة الصادرات السلعية العالمية،[1] كما أنه يتميز بالتنوع الكبير .

و الجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الأمريكية نحو العالم سنة 2010 بالمليار دولار .

الجدول رقم 01-02: التوزيع الجغرافي للصادرات الأمريكية سنة 2010

الوحدة: مليار دولار

البلد	المبالغ	النسبة من مجموع الصادرات %	البلد	المبالغ	النسبة من مجموع الصادرات %
كندا	205,96	16,11	هولندا	31,39	2,46
المكسيك	131,6	10,3	البرازيل	30,16	2,36
الصين	91,75	7,18	سنغافورة	26,35	2,06
اليابان	55,73	4,36	بلجيكا	22,61	1,77
ألمانيا	44,39	3,47	باقي العالم	594,34	46,5
المملكة المتحدة	44,00	3,44	مجموع الصادرات	1278,28	100

المصدر: دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص 109.

تتجه معظم الصادرات الأمريكية إلى دول الجوار كندا و المكسيك بمبلغ 205 مليار دولار و 131 مليار دولار على التوالي و بنسبة 16% و 10% نظرا للقرب الجغرافي و الاتفاقيات التجارية المبرمة مع هذين البلدين خاصة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية لتأتي الصين في المرتبة الثالثة بمبلغ 91 مليار دولار

[1]) سليم كاطع علي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

و تشكل 7 % من أسواق الصادرات الأمريكية تليها اليابان من الدول الأوربية : ألمانيا، بريطانيا، هولندا، ثم البرازيل في المرتبة الثامنة فسنغافورة و بلجيكا، و ما يمكن ملاحظته هو غياب الدول الإفريقية ضمن عشر الأسواق الاولى تصديرا للو م أ نظرا للبعد الجغرافي و طبيعة صادرات الولايات المتحدة التي تسيطر عليها الآلات و المعدات عالية التقنية. [1]

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الولايات المتحدة الأمريكية من العالم

شكلت قيمة الواردات الأمريكية حوالي (18.6) من إجمالي قيمة قيمة الواردات السلعية العالمية في عام 2001.[2] و الجدول التالي يبين التوزيع الجغرافي للواردات الأمريكية سنة 2010:

الجدول رقم01-03:التوزيع الجغرافي للواردات الأمريكية سنة 2010

الوحدة: مليار دولار

الدولة	حجم الواردات	النسبة من مجموع الواردات%	الدولة	حجم الواردات	النسبة من مجموع الواردات%
الصين	364,947	19,08	كوريا الجنوبية	47,913	2,50
كندا	275,536	14,40	فرنسا	38,240	2,00
المكسيك	228,823	11,96	أيرلندا	33,821	1,77
اليابان	119,937	6,27	السعودية	30,911	1,62
ألمانيا	80,885	4,23	باقي العالم	642,855	33,60
المملكة المتحدة	49,292	2,58	مجموع الواردات	1913,160	100,00

المصدر: دلامي نجية، مرجع سبق ذكره ، ص 110.

تعتبر الصين من اكبر موردي الولايات المتحدة بمبلغ 364 مليار دولار و تسيطر على 19% من الواردات الامريكية، تليها الجارتان كندا و المكسيك بنسبة 14% و 11% على التوالي ، و نلاحظ أهمية القرب الجغرافي بين الو. م. أ وكندا والمكسيك ضمن بحيث تعتبران ضمن عشر دول الأولى ضمن صادرات الو.م. أ

[1]) دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[2]) سليم كاطع علي،مرجع سبق ذكره، ص 156.

و عشر دول الأولى ضمن وارداتها تأتي بعدها اليابان بنسبة 6%، و من أهم واردات الو. م. أ هي السيارات و المعدات عالية التقنية، و في المرتبة الخامسة ألمانيا ب4% تليها بريطانيا و كوريا الجنوبية، فرنسا بنسبة 2%، ثم ايرلندا، و اخيرا السعودية ب 30 مليار دولار و هي البلد العربي الوحيد ضمن عشر شركاء تجاريين للو. م. أ و تتمثل اغلب واردات الو. م. أ من السعودية في النفط.[1]

ومن خلال التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الأمريكية يتضح لنا أن الصين تشكل أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة (الصادرات + الواردات) بمبلغ 385 مليار دولار .[2]

المطلب الثالث : القيود التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الخارجية كسياسة الحمائية على الاقتصاد العالمي

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من القوانين و المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية و أحيانا السلطة التشريعية ردا على الممارسات التجارية الدولية التي تسبب ضررا أو تهدد بوقوع ضرر للصناعة أو الزراعة المحلية القائمة، ففرضت مجموعة من القيود في سياستها الحمائية التجارية بفرض تدابير وقائية المنصوص عليها في ما يلي :

الفرع الأول: الحزمة الأولى من التعريفات

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 22 كانون الثاني 2018 بناء على توصيات من لجنة التجارة الدولية الأمريكية (ITC) فرض تعريفات جمركية على الواردات الأمريكية بنسبة 20% على الغسالات المنزلية و 30 % على وحدات الطاقة الشمسية و الخلايا التي تتكون منها كمرحلة أولى من مراحل التعريفات الحمائية و يبدأ تنفيذها في 6 تموز 2018. وتفرض هذه الرسوم الجمركية على المنتجات المستخدمة في توليد الطاقة الشمسية التي تدخلها الشركات أو الأفراد إلى الولايات المتحدة للمرة الأولى .

[1]) دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[2]) دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص110.

أولا: أهداف الحزمة الأولى من التعريفات

تهدف هذه الرسوم إلى حماية الشركات الصناعية الأمريكية من المنافسة الأجنبية خصوصا الصينية. حيث يحصل ملايين الأمريكيين على احتياجاتهم من الكهرباء عبر استخدام ألواح الطاقة الشمسية التي انتشرت بسرعة في جميع أنحاء الولايات المتحدة منذ عام 2010. و نظرا للوفر الناتج عن فارق الكلفة بالنسبة للمستهلكين ، فقد أثبتت ألواح الطاقة الشمسية جدواها إلى حد كبير. لكن بالنسبة للمصنعين الأمريكيين فتلك الألواح الرخيصة خصوصا التي جرى استيرادها بسعر زهيد من الخارج لم تثبت نجاحا بل كانت سببا في دفع المصنعين المحليين إلى فرض رسوم مرتفعة وضمانا تتحدد الحد الأدنى لسعر المبيع على بعض معدات توليد الطاقة الشمسية التي جرى تصنيعها خارج الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

فصناعة الطاقة الشمسية الأمريكية تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد الأمريكي فهي تشغل حولي 38000 ألف من اليد العاملة موزعين على ست مئة منشأة لصناعات الطاقة الشمسية في الولايات المتحدة الأمريكية وتشمل المنتجات التي تصنعها هذه الشركات : الفولاذ المحولات العكسية أجهزة التعقب صناديق الكابلات الوحدات الخلايا والألواح وغيرها .

الفرع الثاني: الحزمة الثانية من التعريفات

في 8 آذار 2018 أعلنت الإدارة الأميركية عن حزمة جديدة من الرسوم الجمركية على بعض الواردات الأمريكية من الحديد و الصلب بنسبة 25% على الصلب و 10% على الألمنيوم . و البيان التالي يوضح أهم مصدري الصلب إلى الولايات المتحدة .[2]

[1]) بسام جوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 20 21.

[2]) بسام جوني، مرجع سبق ذكره، ص21.

الشكل رقم : 01-02

مصدري الصلب للولايات المتحدة الأمريكية

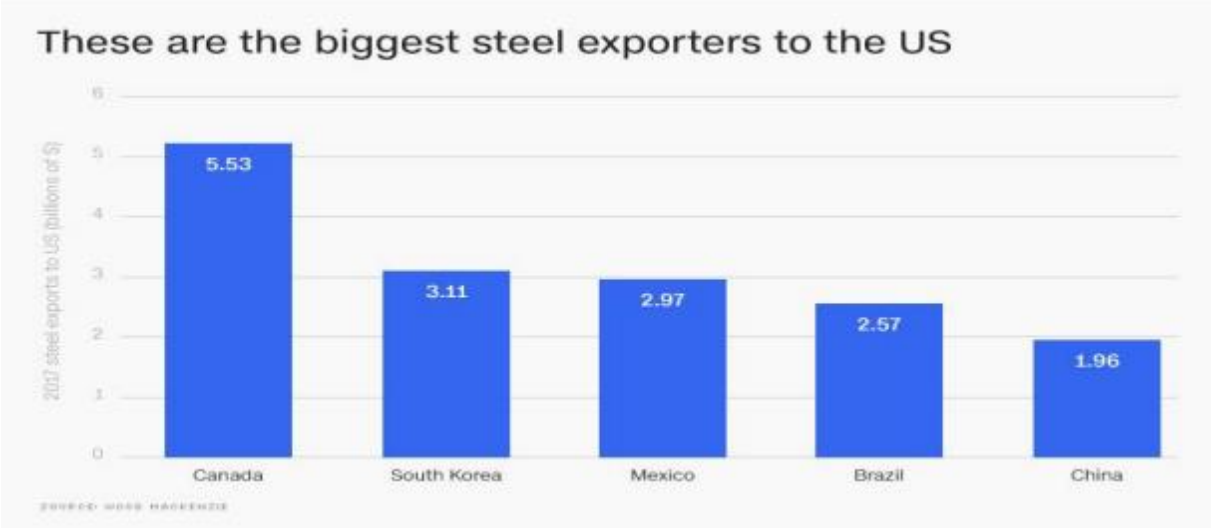

المصدر: بسام جوني، النزاع التجاري العالمي، الجمهورية اللبنانية وزارة الصناعية، 2018، ص 21.

و تعود خلفية هذا القرار إلى تاريخ 16 شباط 2018 عندما أعلن وزير التجارة الأميركي ويلبر روس عن التي توصلت إليها إدارة وزارة التجارة الأمريكية بشأن التحقيقات التي قامت بها في مجال الألمنيوم و الفولاذ و التي بدأتها في نيسان 2017 بموجب البند 232 من قانون توسيع التجارة الذي صدر عام 1962. و وفقا لنتائج التحقيقات التي توصلت إليها وزارة التجارة : تبين أن الواردات الأمريكية من الصلب و الفولاذ تشكل تهديد للأمن القومي الأمريكي و بناء على هذه النتائج المتوصل إليها رفعت الوزارة توصيات إلى الرئيس الأميركي بذلك.[1]

اولا: أهداف الحزمة الثانية من التعريفات

أ- الأهداف المعلنة:

من وراء فرض هكذا رسوم على واردات أمريكية من الصلب و الألمنيوم هي حماية قطاعات إنتاج الفولاذ الصلب و الألمنيوم و الوظائف و السوق الأمريكية من المنافسة الخارجية .

[1]) بسام جوني، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 21 -22.

ب- الأهداف غير المعلنة :

1- سعي الإدارة الأميركية إلى تحقيق مكاسب سياسية على مستوى الدول المنتجة للصلب و الألمنيوم عبر زيادة الضغوط على كندا و المكسيك بهدف تحسين شروط التفاوض بشأن اتفاقية التجارة الحرة أمريكا الشمالية (NAFTA) لمصلحة الولايات المتحدة بالرغم من استثناء المكسيك و كندا من الرسوم في المرحلة الأولى لغاية الآن.

2- تحقيق بعض المكاسب السياسية و الاقتصادية عبر الضغط على دول الإتحاد الأوروبي الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يفاوض من أجل إعفائه أو تخفيض هذه الرسوم.

3- زيادة الضغط على الصينفالحكومة الصينية كانت قد وعدت بخفض الفائض من إنتاج لفولاذ الذي يتم تصديره إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأسعار مدعومة . إلا أن هذا القرار كان يتأجل بسبب الضغوط الداخلية في الصين و الهادفة إلى حماية الوظائف في قطاع الصلب الألمنيوم و بذلك فإن فرض الواليات المتحدة الأمريكية مثل هذه الرسوم على الحديد و الألمنيوم من شأنه أن يدفع الصين إلى تخفيض إنتاجها من الفولاذ و الألمنيوم الأمر الذي يزيد من عدم قدرتها على تصدير الفائض إلى الولايات المتحدة بهدف حماية القطاع الإنتاجي الأمريكي للحديد والألمنيوم .[1]

الفرع الثالث: الحزمة الثالثة من التعريفات الأمريكية

أعلنت الإدارة الأميركية أنها ستفرض ابتداء من 1 تموز 2018 رسم جمركي بنسبة 25 % على ما قيمته 34 مليار دولار من الصادرات الصينية 818 سلعة صينية بينها سيارات ومكونات الطائرات و الأقراص الصلبة لأجهزة الكمبيوتر لكنها تستثني الهواتف المحمولة و أجهزة التلفزيون بهدف حماية انتقال التكنولوجيا و سرقة الملكية الفكرية وحماية الوظائف الأميركية .

و أعلنت وزارة التجارة الأميركية في 23 آب 2018 أنها ستفرض رسوما أخرى بنسبة 25% على مستوردات صينية بقيمة 16 مليار دولار ليصبح مجموع المنتجات الصينية التي تخضع للرسوم الأميركية حوالي 50 مليار دولار أميركي.

[1]) بسام جوني، مرجع سبق ذكره، ص 22.

و هددت الولايات المتحدة بفرض رسوم جديدة اعتبارا من أيلول المقبل بنسبة 10 % على ما قيمته 200 مليار دولار من الواردات الصينية . وتعتبر أميركا أن الصادرات الصينية المستهدفة بالرسوم الجديدة هي منتجات تستفيد من "نقل قهري للتكنولوجيا" و هو المصطلح الذي تطلقه واشنطن على السياسة التي تتبعها الصين في تعاملها مع شركات التكنولوجيا الأمريكية اليوم . و بالتالي فإن إجراءات الولايات المتحدة من المتوقع أن تستهدف في نهاية المطاف سلعا صينية بقيمة تتجاوز 500 مليار دولار أي ما يعادل إجمالي الواردات الأمريكية من الصين العام الماضي سنة 2017.[1]

[1]) بسام جوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 22 23.

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل استعراض الأسس النظرية للسياسة التجارة الخارجية الحديثة، و على أي أساس تقوم هذه السياسة فهي تحتوي على أدوات و أساليب أساسية ، أساليب سعرية، أساليب كمية ، أساليب تنظيمية و تأتي بعدها السياسة الحمائية، سنتوقف هنا على السياسة التجارية ، حيث يعبر مفهوم السياسة التجارية عن مجموعة القواعد و الأساليب التي تطبقها الدولة في نطاق تعاملها الخارجي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية اجتماعية و سياسية ، هذه السياسة التي تتراوح بين التحرير التقييد قد أثبت الواقع العملي أنه لا يوجد دولة تتبع صراحة سياسة الحماية التجارية أو الحرية التجارية، و إنما نجد معظم الدول تتبع مزيجا من السياستين

و لكن بأسلوب مدروس و منظم يخدم في النهاية توجهات هذه الدولة ، و هذا مجمل ما تم التطرق إليه في المبحث الأول، أما بخصوص المبحث الثاني فقد استعرضنا واقع و آفاق التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، و لاحظنا أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من أكبر اقتصاد في العالم ، سواء من الناحية التجارية أو الاستهلاكية أو غيرهم من المعاملات الاقتصادية ، و ختام هذا الفصل كان من خلال ذكر أهم القيود التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية، في سياستها الحمائية لحماية اقتصادها من أجل تحسين تجارتها الخارجية، و هذا ما سنحاول التعرض إليه بإسهاب في الفصل الثاني من هذه المذكرة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

انعكاسات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي (دراسة حالة الصين الشعبية 2008– 2018)

تمهيد :

بعد دراسة مسيرة الاقتصاد الأمريكي و بيان أهم قيود السياسة التجارية الحمائية التي فرضها في التجارة الخارجية، سنحاول في هذا الفصل الوقوف على أهم انعكاسات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية على الاقتصاد العالمي، وقد كان للسياسة الحمائية لأمريكا أثر على الاقتصاد العالمي من خلال مختلف أساليبها و أشكالها، و توضيح أثر السياسة الحمائية للولايات المتحدة الامريكية على الاقتصاد الصيني ، إضافة إلى دراسة واقع و آفاق الاقتصاد الصين الشعبية، و ذكر أهم أسباب التوترات السياسة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و أثرها على الاقتصاد العالمي في ظل الاقتصاديات الراهنة

سنحاول تفصيل ذلك كله في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : تداعيات قرارات السياسة الحمائية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي

المبحث الثاني : أثر السياسة الحمائية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على الصين الشعبية

المبحث الأول : تداعيات قرارات السياسة الحمائية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي

قررت الولايات المتحدة الأمريكية في 1930 فرض قانون تعريفة هولي – سموت (المعروفة رسميا بقانون تعريفة الولايات المتحدة لعام 1930) الهادف إلى رفع رسوم الاستيراد إلى أكثر من 50 % لحماية الشركات الأمريكية و المزارعين ، و سبق قانون هولي – سموت قانون فوردني ماك –كمبر الذي صدر عام 1922 الذي هدف إلى رفع متوسط ضريبة الاستيراد إلى 40% ، وردا على هذا القانون قامت دول اخرى بفرض رسوم مقابلة، و نتيجة لذلك انخفض حجم التبادل التجاري بشكل جذري ، مما أدى إلى انخفاض التجارة العالمية بنسبة 66% بين عام 1929 و 1934، و منذ ذلك الوقت عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استعادة ثقة الدول الأجنبية من خلال تشجيع التجارة الدولية و دعم الاتفاقية العامة للتعريفات(GATT) و التجارة و إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) و منظمة التجارة العالمية(WTO) .

المطلب الأول : انعكاسات قرارات السياسة الحمائية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على منظمة التجارة العالمية

في ظل التحديات التي يعيشها الاقتصاد العالمي تواجه التجارة العالمية أكبر و اصعب خطر ما يعرف اليوم "بالحمائية الجديدة " هذه الأخيرة قد تتعارض في شكلها و مضمونها مع ما جاء في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، لكنها إجراءات من شأنها ان تؤدي إلى عرقلة أو تقييد حرية حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و بالتالي لا يمكن الوصول الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه المنظمة و هو تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء.

تاريخيا لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا حاسما في تشكيل نظام التجارة العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع حلفائها في أوربا و أمريكا الشمالية و آسيا، و كذلك في أماكن أخرى، قادت الولايات المتحدة الجهود لإزالة الحواجز التجارية و إقامة هيكل تجاري عاملي و إقليمي. [1] و مع ذلك فقد تضاءلت هذه القيادة في السنوات الأخيرة. و خلال حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية العام 2016 ، استغل كل من المرشحين الجمهوريين و الديمقراطيين مخاوف الشعب الأمريكي المتزايدة بشأن اتفاقيات التجارة الحرة .

[1]) د، هادية بحياوي، الدراسات السياسية و العلاقات الدولية ،مجلة جيل، لبنان، العدد 21، ديسمبر 2018، ص 117.

لم يعرب دونالد و هيلاري كلينتون عن استعدادهما لتحريك الشراكة عبر المحيط العادي التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على ذلك هدد ترامب بإعادة التفاوض أو الانسحاب من الترتيبات القائمة مع منظمة التجارة لأمريكا الشمالية، و فرض تعريفات جديدة على الواردات الأمريكية خاصة من الصين و المكسيك .

فقد كانت التعريفات والاتفاقات التجارية الموضوع المحوري في حملة ترامب الانتخابية العالمية التي شعارها " أمريكا " أثارت الكثير من القلق و الجدل في الاقتصاد العالمي من خلال التهديد بتبني سياسة تجارية قاسية ضد الصين و دول أخرى معظمها أعضاء في منظمة التجارة العالمية، و لكن التوجهات الجديدة للرئيس ترامب المنتخب – حسب رأي الخبراء – تأتي مخالفة لتعهدات و مبادئ منظمة التجارة العالمية و التي تطالب بإلغاء الحمائية و تطالب أيضا بفتح الأسواق لمنتجات الدول الأعضاء و ترسيخ مبادئ حرية التجارة ، فرونالد ترامب يرى أن القواعد التي تحكم منظمة التجارة العالمية تقوم على فكرة أن الدول تطبق مبادئ اقتصاد السوق، في حين أن " العديد من كبار اللاعبين" يتجاهلونها ، و يخفون تجاوزاتهم لقواعد التبادل الحر خلف أنظمة لا تلتزم بقدر كافي من الشفافية و أضاف ترامب أن إدارته تشرع لاتخاذ خطوات للابتعاد عن منظمة التجارة العالمية .

و من خلال ما ينتهجه ضد منظمة التجارة العالمية يهدد العلاقات التجارية بين دول العالم و يعمد إلى تغير ملامح اتفاقية حرية التجارة العالمية التي تبنتها دول العالم بعد مسيرة طويلة من المفاوضات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و لا تزال المفاوضات جارية في بعض البنود و التزال هناك طلبات الأعضاء معلقة ، كما تعد تطويرا عن اتفاقية " GATT" التي مرت بمراحل عديدة إلى أن وصلت إلى منظمة التجارة العالمية الحالية.[1]

و من هذا المنطلق، ذكرت منظمة التجارة العالمية أن الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا و الرد الغاضب من جانب دول مثل الصين تزيد من خطر نشوب حرب تجارية ، فهذه الحرب التجارية التي تنذر بها التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب ، تخلق حالة من عدم اليقين تؤدي بالشركات إلى تقليص حجم الاستثمارات أو إيقاف التوظيف ، هذه الحرب أيضا قد تضر بمعاقل التصنيع الأخرى التي تضمن اخبي قاعدته كما أن هذه التعريفات قد تعرقل إعادة التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA حيث أن ترامب أعلن أنه يمكن الانسحاب من هذه الاتفاقية ما يؤدي إلى فرض حواجز تجارية جديدة على الصادرات الزراعية ، كما أنه بإمكان البلدان الأخرى تقديم شكاوي إلى منظمة التجارة العالمية ، التي يمكن أن تعلن أن هذه التعريفات تنتهك قواعد منظمة التجارة العالمية ما يثير الفوضى في النظام التجاري العالمي و من هذا المنظور ،

[1]) د، هادية بحياوي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 117- 118.

نأخذ هذا المثال في الصراع التجاري بين أكبر عضوين في منظمة التجارة العالمية الولايات المتحدة و الصين و ما سيترتب عن هذه الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي و منظمة التجارة العالمية .

ففي حالة تنفيذ هذه الحماية الشديدة سوف تتدهور صادرات الصين وتتكبد بالتالي خسائر مالية فادحة و سوف يتراجع نموها و تتردى جميع مؤشراتها الاقتصادية ، و الجدير بالذكر أن الصادرات الصينية للولايات المتحدة بلغت 518 مليار دولار ، أي ما يعادل الإيرادات النفطية الكلية للسعودية و الإمارات و العراق و الكويت مجتمعة . ستدافع بكين إذن عن مصالحها بتخفيض جديد لقيمة عملتها و سوف تضطر واشنطن إلى اتخاذ إجراء مماثل للرد على الصين، و سيفضي ذلك إلى تخفيض اليورو و الين والعملات الأخرى ، و هكذا سيدخل العالم في دوامة التخفيضات النقدية فترتفع معدلات التضخم ، أضف إلى ذلك أن السياسات النقدية و الإجراءات الجمركية التي تقود إلى التضخم تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أسعار الفائدة ، و يترتب على ذلك تباطؤ الاستثمارات من جهة و تفاقم خدمة الديون من جهة أخرى ، عندئذ يهبط استهلاك جميع أنحاء العالم و يتراجع النمو و يزداد معدل البطالة و يرتفع مستوى الفقر. و من هنا يمكن لنا القول أن : الولايات المتحدة الأمريكية سواء انسحبت من منظمة التجارة العالمية أم لم تنسحب منها ، سوف تؤثر سياستها التجارية تأثيرا بالغا في تنظيم التجارة العالمية و ستكون هذه السياسة سببا أساسيا لعرقلة أعمال المؤتمرات الوزارية المقبلة للمنظمة و عائقا أمام اتفاقات تجارية جديدة .

تخوفات منظمة التجارة العالمية من اندلاع " حرب تجارية " بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية جراء إجراءات ترامب الحمائية بدأت أولى بوادرها تظهر للعيان ، فقد نفذت الصين تهديداتها بالرد بالمثل على قرارات الولايات المتحدة ، حيث ردت بكين على القائمة الأمريكية بنشر قائمة مماثلة لسلع أمريكية ستفرض عليها رسوما جمركية و تشمل بضائع تصدرها الولايات المتحدة إلى الصين تصل قيمتها 50 مليار دولار سنويا مثل فول الصويا و السيارات و الطائرات الصغيرة ، و على ضوء ذلك صعد الرئيس الأمريكي تهديدات هو توعد الصين برسوم على بضائعها بقيمة 100 مليار دولار، في حرب تجارية متصاعدة بين أكبر اقتصاديين في العالم .[1]

[1]) د، هادية بحياوي، مرجع سبق ذكره، ص، 118.

المطلب الثاني :انعكاسات قرارات السياسة الحمائية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد الأوربي

يعتبر الاتحاد الأوربي أكبر سوق صادرات للولايات المتحدة حيث بلغ الحجم التبادل التجاري (سلع و خدمات) بين الاتحاد الأوربي و الولايات ما يقارب 1.1 تريليون دولار سنة 2016 إضافة إلى حجم الاستثمارات الاتحاد الأوربي في الولايات المتحدة ما يقارب 2.3 تريليون دولار سنة 2017.[1]

فالاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية أحد الأقطاب القوى الاقتصادية في العالم، لذى سنوضح أهم قرارات السياسة الحمائية لكلا الطرفين.

الفرع الأول :زيادة الرسوم الجمركية

أعلنت المفوضية أن الاتحاد الأوروبي سيبدأ من الأول من تموز الجاري فرض رسوم جمركية بنسبة 25 في المائة على مجموعة من المنتجات الأميركية رداً على الرسوم التي فرضتها واشنطن على شحنات الفولاذ الصلب و الألمنيوم المستوردة من الإتحاد الأوروبي في أوائل تموز 2018 . و أقرت المفوضية رسميا قانونا ينص على فرض رسوم على منتجات أميركية قيمتها 3.2 مليار دولار منتجات الصلب و الألمنيوم و منتجات زراعية مثل: الذرة الحلوة عصير الليمون وزبده الفول السوداني سراويل الجينز و الدراجات النارية .

الفرع الثاني : قطاع السيارات

هددت الإدارة الأميركية بفرض رسم بنسبة 20 % على السيارات الأوروبية المصّدرة الى الولايات المتحدة إذا لم يبادر الإتحاد الأوروبي الى إزالة الرسوم التي سبق وفرضها على الصادرات الأميركية اليه .

و رد الاتحاد الأوربي انه سيفرض رسوم جمركية على صادرات أميركية بقيمة 300 مليار دولار لاحقا ما قررت الولايات المتحدة فرض رسوم جمركية على واردات الولايات المتحدة من السيارات الأوروبية .

و الجدير بالذكر أن المصنعين الأوروبيين للسيارات في الولايات المتحدة)VLKAF-BMW-Mercedes Benz... (يوظفون ما يقارب 120000 ألف موظف أميركي في مصانعهم . و أعلنوا أن حوالي 60 % من سياراتهم المنتجة في الولايات المتحدة تصّدر إلى الخارج و هم يتخوفون من خضوع منتجاتهم

[1]) بسام جوني، وزارة الصناعة، النزاع التجاري العالمي، وزارة الصناعة، لبنان، تموز 2018، ص ،ص: 10- 11.

لرسوم جمركية عند تصديرها من الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوربي أو الصين . و تعتبر السوق الأميركية أكبر مسته لكل لسيارات الأوروبية إذ تقدر قيمة السيارات المصدرة من الاتحاد الأوربي الى الولايات المتحدة سنويا حوالي 44 مليار دولار .

و هنا كاقتراح أميركي لتفادي فرض الرسوم على السيارات بنص على :

أن الولايات المتحدة مستعدة لإلغاء الرسوم الجمركية على السيارات في إطارات فاق جمركي واسع النطاق. أي أن هنا كإمكانية لإلغاء الرسوم الجمركية الأميركية على السيارات الأوروبية إذا ما قام الاتحاد تواجه السيارات الأميركية حاليا تعريفة الأوربي بإلغاء الرسوم الجمركية على السيارات الأميركية . حيث تواجه السيارات الأميركية حاليا تعريفة تقدر بنسبة 10 بالمائة عند دخولها إلى الاتحاد الأوربي ، في حين تفرض الولايات المتحدة رسوما بنسبة 2.5 بالمائة فقط على واردات السيارات الأوروبية ، لكنها ترتفع على الشاحنات لتصل إلى 20 بالمائة .[1]

و تصف الولايات المتحدة الأمريكية الممارسات التجارية للاتحاد الأوربي بأنها مؤذية، الأمر الذي الذي أدى إلى فرض تعرفة جمركية عالية في شهر مارس 2018 على واردات الولايات المتحدة من الصلب و الألمنيوم من الاتحاد الأوربي بنسبة 25 و 10بالمائة على التوالي بالمقابل فرض الاتحاد الأوربي رسوما جمركية على العشرات من المنتجات الأمريكية .[2]

المطلب الثالث: انعكاسات قرارات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الدول النامية و الناشئة

لا تقتصر قرارات الحماية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمة العالمية و الاتحاد الأوربي فقط، بل شملت أيضا دولا أخرى مثل تركيا ،المكسيك ، كندا ، الهند البرازيل، الدول العربية و غيرهم من الدول النامية و الناشئة ، لم يكن هنا كرد صريح و مباشر على هذه الإجراءات ، وذلك يعود – حسب فخري الفقي – أستاذ التمويل الدولي بجامعة القاهرة ، الذي عمل كمستشار سابق لدى صندوق الدولي ، أن تأثير قرارات الولايات المتحدة ، سيكون محدود على اقتصاديات الدول العربية ، لأن حجم تجارتها مازال تحت مستوى 10 بالمائة من

[1]) بسام جوني، مرجع سبق ذكره، ص ،ص: 26- 27 .

[2]) د، عرفان الحسني و هبة عبد المنعم/ صندوق النقد العربي ، التوترات التجارية بين الو. م. أ و الصين، أسبابها و آثارها على الاقتصاديات العربية، الامرات العربية المتحدة،2020،ص، ص: 28-29.

التجارة الأمريكية أغلبها في النفط . أما الخبير الاقتصادي عدنان الدملي يرى أن اقتصاديات الدول العربية جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي ، و أي تأثير سلبي سيطال الجميع .[1]

تحتل تركيا المرتبة السادسة بين المصدرين للصلب و الألمنيوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5.6% و تستورد تركيا نحو 3.8 مليون طن من الفولاذ (الخردة) من الولايات المتحدة سنويا و تعمل على عادة تصنيعها كمعدن صلب للبناء و تعيد تصديره إلى الولايات المتحدة ، لذلك فإن انخفاض حجم صادرات الصلب التركية إلى الولايات المتحدة قد يدفع تركيا إلى خفض وارداتها من الخردة الأمريكية ، فبعد قيام الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية بقيمة 267 مليون دولار على شحنات تركية من الصلب و الألمنيوم بقيمة 1.1 مليار دولار إلى الولايات المتحدة ، ردّت تركيا بفرض رسوم جمركية على ما يقارب 20 منتجا ، في 10 آب 2018 أعلنا لرئيس الأمريكي ترامب أنه أجاز بمضاعفة الرسوم على الألمنيوم وحديد الصلب المستورد من تركيا بنسبة تصل إلى 20 بالمئة و 50 بالمئة على التوالي وردّت تركيا على الرسوم الأميركية الجديدة في 15 آب 2018 عبر رفع الرسوم الجمركية على منتجات التبغ المستوردة من الولايات المتحدة بنسبة 60 بالمئة والكحول بنسبة 140بالمئة .

كما أن الحكومة البرازيلية وعدت باتخاذ كافة الإجراءات لمواجهة هذه الأزمة من أجل حماية مصالحها بعد فرض الولايات المتحدة الأمريكية رسوما جمركية مرتفعة على واردات الصلب و الألمنيوم . و أكدت الحكومة البرازيلية أن هذه الإجراءات التي تتماشى مع التزامات الولايات المتحدة تجاه منظمة التجارة العالمية .[2]

وقد حذر رئيس الوزراء كندا أن تلك السياسة التي تتبناها إدارة ترامب تنعكس سلبا على التعاملات التجارية فيما بينهم، فملايين الوظائف تعتمد على التدفقات التجارية عبر الحدود و أن هناك عمق في العلاقات الاقتصادية بين الدولتين ، كانت معظم الأخشاب المنتجة في كندا مملوكة للحكومات المحلية (المقاطعات) وهي التي تحدد أسعارا لخشب إداريا بدلا من تحديدها عبر التنافس في السوق (العرض و الطلب) لذلك غالبا ما ينتهي سعر الخشب الكندي بكونه أرخص من سعر الخشب الأمريكي ، الأمر الذي يجعل الشركات الأمريكية تفضل استيراد الخشب الكندي بدلا من دفع المزيد مقابل الخشب الأمريكي بناء على ما تقدم قرر الرئيس ترامب استيراد الخشب لكندي فرض رسم جمركي بنسبة 20٪ على الخشب الكندي لجعله مساويا لسعر الخشب الأمريكي المباع في السوق الأمريكية . و لكن الحكومة الكندية لجأت الى المحاكم التجارية و لم تلجأ كندا الى فرض رسوم جمركية مقابلة على المنتجات الأميركية ، ولكن بعد فرض الرسوم الأميركية الجديدة على الفولاذ الصلب و الألمنيوم قامت كندا

[1]) د، هادية يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص، 116.

[2]) بسام جوني، مرجع سبق ذكره، ص، 29.

بوضع خطة لفرض رسوم جمركية مضادة تصل إلى نسبة 25% على وارداتها من الولايات المتحدة بقيمة 13 مليار دولار يبدأ تنفيذها في الأول من تموز 2018 و ستفرض كندا رسما جمركيا بنسبة 25% على منتجات الصلب المستورد من أميركا و رسم جمركي آخر بقيمة 10% على أنواع متعددة من المستوردات الأميركية (الحليب القهوة ، مربى الفراولة) ، و تستهدف الرسوم الجمركية الكندية المفترضة بعض المنتجات التي يتم تصنيعها في ولايات أميركية تابعة للحزب الجمهوري الذي يسعى إلى السيطرة على الكونغورس بمجلسيه في الانتخابات التي ستُجرى في تشرين الثاني القادم .

لقد كانت المكسيك هدفا مزدوجا للرئيس ترامب في أثناء حملتها لانتخابية معتبرا أنها مصدرا للمهاجرين غير الشرعيين القادمين الى الولايات المتحدة، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم مشكلة توفر فرص ، العمل في الولايات المتحدة ، ذلك أن أجور العمالة المكسيكية تعتبر أقل من أجور الأمريكيين و أقترح الرئيس ترامب بناء سور على امتداد الحدود بين البلدين (المكسيك- الولايات المتحدة) بطول 3169 كيلومترا و عمل الرئيس ترامب على إجبار المكسيك على دفع ما بين 10 و20 مليار دولار ثمن البناء السور، و فرضت المكسيك كذلك رسوما جمركية على صادرات أميركية قيمتها مليار دولار (لحما لخنزير – تفاح – بطاطا- وأنواع مختلفة من الأجبان) .[1]

إضافة إلى أن الهند أعلنت عن خطتها لفرض رسوم جمركية على 92 منتج أميركي في آب 2018 ردا على الرسوم الجمركية التي سبق وفرضتها الولايات المتحدة على صادرات الهند من الفولاذ الصلب و الألمنيوم .[2]

كما أن الحكومة البرازيلية وعدت باتخاذ كافة الإجراءات لمواجهة هذه الأزمة من أجل حماية مصالحها بعد فرض الولايات المتحدة الأمريكية رسوما جمركية مرتفعة على واردات الصلب و الألمنيوم . وأكدت الحكومة البرازيلية أن هذه الإجراءات التي تتماشى مع التزامات الولايات المتحدة تجاه منظمة التجارة العالمية .

[1]) بسام جوني، مرجع سبق ذكره، ص29

[2]) بسام جوني، مرجع سبق ذكره، ص 31.

المبحث الثاني : أثر السياسة الحمائية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على اقتصاد الصين الشعبية

برزت في الساحة الدولية علاقات مختلفة باختلاف اتجاهاتها سواء كانت تضم دول الشمال مع دول الجنوب أو دول جنوب مع دول الجنوب...، و من هذا التقسيم الأخير بدا جليا ظهور علاقة بين الصين و الولايات المتحدة لا يمكن تحديد نوعها، إذا ما كانت تحكمها ظروف من التعاون أو الصراع .

إلا أن بروز قوة عظمى في الشرق الأقصى المتمثلة في الصين الشعبية، هذه الدولة التي حققت قفزة نوعية في كل المجالات، مما اهلها أن تكون القوة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، في وقت قياسي مما جعل هذه الأخيرة (و. م، أ) أن تقيم علاقة اقتصادية مع الصين بهدف تحقيق أغراض مختلفة .

المطلب الأول: واقع وآفاق اقتصاد الصين الشعبية

على مدار العقد الماضي تمكنت الصين من الحفاظ على وتيرة الصعود السريعة لمكانتها الدولية من خلال معدلات استثنائية للنمو الاقتصادي و التطور التكنولوجي بالتوازي معا لتوسع في الاستثمارات الصينية في مختلف أنحاء العالم، و تنفيذ مشروعات عالمية ضخمة، وبداية هيمنة الصين على النظام الدولي.[1]

أظهر تقرير مراجعة السياسة التجارية لجمهورية الصين الشعبية ، وقياس ألحجم ووزن الاقتصاد الصين يكونه المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي ، مواصلة مسيرة النمو ، وإن كان يوصف بكونه نمواً معتدلا ، لا سيما مع تكيف الاقتصاد الصيني مع المعطيات الجديدة على خارطة الاقتصاد العالمي ، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدلات نمو أكثر استقرارا ، و إن كانت أقل من 7 بالمائة سنويا.[2]

يرتكز تزايد حصة الصين في التجارة العالمية على مدار العقود الثلاثة المنصرمة على زيادة حصتها في التجارة الخارجية لكل منطقة رئيسية ، و لا غرابة في أن حصة الصين هي الأكبر في التجارة اقتصاديات آسيا الصاعدة الأخرى بنسبة (13%).[3]

[1]) نيفين حسين، وزارة الاقتصاد، التحديات الاقتصادية و الاجتماعية و الدور العالمي للصين في ظل العولمة، إدارة الدراسات و السياسات الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة، 2018، ص 2.

[2]) إدارة السياسات التجارية و المنظمات الدولية، وزارة الاقتصاد، مراجعة السياسات التجارية-جمهورية الصين الشعبية، قطاع التجارة الخارجية، الامارات العربية المتحدة،2018، ص3.

[3]) فيفيك أورورا و أثاناسيوس فامفاكيديس، نفوذ الصين، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2010، ص 12.

من هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب، مظاهر قوة الاقتصاد الصيني، المقومات الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية، أسباب التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة و الصين و تأثيراتها على الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول : مظاهر قوة الاقتصاد الصيني

أولا : مظاهر القوة الفلاحية

أ. تنوع و ارتفاع الإنتاج الزراعي، حيث تحتل الصين مراتب متقدمة على الصعيد العالمي في عدة منتجات المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الأرز و القمح و الثانية عالميا في إنتاج الذرة.

ب. ارتفاع حصة مساهمة الصين من مجموع الإنتاج العالمي حيث تساهم ب 43 بالمائة من مجموع الإنتاج العالمي من الفول السوداني و من 7. 8 بالنسبة للأرز .

ثانيا : مظاهر القوة الصناعية

أ. احتلال المنتجات الصناعية الصينية مراتب متقدمة على الصعيد العالمي حيث تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا في صناعة الصلب ، وصناعة الأنسجة القطنية و النسيج الاصطناعي و المرتبة الثالثة عالميا في صناعة الألمنيوم و الثامن عالميا في إنتاج السيارات .[1]

ب. انفتاح الصناعة الصينية على السوق العالمية مما يسهل عملية تدفق الاستثمارات عليها من جهة و تسويق منتجاتها من جهة ثانية .

ج. إن قوة الصناعة الصينية جعلت العديد من الباحثين يعتبرون أن الصين تشكل مصنعا للعالم.

ثالثا: مظاهر القوة الاقتصادية

انعكس النمو الاقتصادي المتزايد للصين بشكل ايجابي على نمو المبادلات التجارية ، حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا كبيرا ما بين ما بين 1990 و 2002 ، كما تعتبر الدول الآسيوية 37.5بالمائة، الولايات المتحدة الأمريكية 21.5 بالمائة، أوربا18.2 بالمائة، اليابان 14.8 بالمائة، باقي العالم 8 بالمائة.

[1]) عبد الحكيم الفلالي، الصين قوة اقتصادية صاعدة، ص 1.

نستنتج أن القوة الصناعية الصينية جعلت الأخيرة تفرض نفسها على الأسواق العالمية ، إذا أصبحت منتجاتها تنافس منتجات الدول الاقتصادية الكبرى في العالم ، و بفعل التطور الايجابي الذي عرفه الاقتصادي في السنين الأخيرة، يتوقع العديد من الخبراء أن ستصبح الصين خلال السنين القادمة القوة الاقتصادية الأولى في العالم.

إن سياسة الانفتاح التي تنتهجها الصين جعلها تشكل قبلة للاستثمارات العالمية، سيما و أن الصين تتميز بانخفاض الأجور و بالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج و بتوفر اليد العاملة.[1]

الفرع الثاني : المقومات الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية

من أهم المقومات الاقتصادية التي أعطت دفعا للصين لتكون بحق دولة صاعدة ، نذكرها كالآتي :

أولا: الإرادة القومية لأمة الصين المعاصرة :

لقد أصبح الاهتمام بالقوانين الاقتصادية و التجارية و الهيكل الصناعي و الاستراتيجية التطور و غيره تمثل الموضوع الرئيس الذي يهتم به الناس يوميا، و أصبحت الحياة الاقتصادية محورا للمجتمع كله ، مما جعل البناء الاقتصادي في الصين يعكس الوضع الجديد من تعزيز سرعة و تعاظم و ازدهار الشامل بصورة لم يسبق لها مثيل في التاريخ، و أحرزت كل المهن و الوظائف الإنجازات الهائلة التي جذبت أنظار الآخرين و اهتمامهم، و خاصة بناء المشروعات الهندسية في الخطة الخماسية السادسة و السابعة، و وضع الأساس المتين للتطور الاقتصادي الصيني الشامل في حقبة التسعينيات و بداية الألفية الجديدة.[2]

فتوفر الإرادة القومية التي انسجمت فيها توجهات القيادة و اهتمامات الشعب، كانت أهم عامل قاد نهضة الصين الحديثة و لا يمكن أن نتصور نهضة علمية أو فكرية أو اقتصادية يكون العامل البشري منعدما أو تأثيره محدودا فالكثير من الأبحاث في المجال الاجتماعي توضح أن البشر أهم عامل في حركة التحديث، و إذا لم يتم تحديث البشر فإن تحديث العلوم و التكنولوجيا و الاقتصاد و السياسة يعد مستحيلا ، و إذا ما أريد تحقيق التحديث الشامل يجب أولا تغيير الخصائص السيكولوجية الثقافية للبشر من خلال تغيير البشر التقليديين الذين يتوافقون مع الثقافة الاجتماعية التقليدية إلى بشر عصريين يسايرون الثقافة الاجتماعية الحديثة.

[1]) مرجع سبق ذكره، ص 1.

[2]) عبد الرحمن أوجانة، الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات و التقارير الدولية(1991-2016)، مذكرة لإستكمال متطلبات الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017،ص،40.

ثانيا: انتهاج القيادة الصينية المعاصرة للنموذج المزدوج : الاشتراكي – الرأسمالي :

يمكن القول أن تاريخ الصين مر بمرحلتين، ففي المرحلة الأولى كان النموذج السوفياتي هو المطبق في الصين بحذافيره، و هذا في كل المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، حيث كانت الإيديولوجية الشيوعية هي التي تصبغ تعاملاتها و هو ما كان سائدا في تلك المرحلة السياسة الدولية، و لما أدركت القيادة الصينية في مرحلة مبكرة أن هذا السياسة لن تنقد الصين فهي لم تخرجها من تخلفها و لم توصلها إلى الحلم الذي كانت تصبو إليه لذا كانت المرحلة الثانية تتميز بالتحديث الاشتراكي، ففي الجانب السياسي قد أبقت على الفكر الشيوعي، أما في المجال الاقتصادي فقد اتجهت نحو اقتصاد السوق و هو نظام يأخذ من الاشتراكية و الرأسمالية، و كما يعبر عنه بأنه اشتراكي الغاية رأسمالي الوسيلة.

ثالثا : الإمكانيات الطبيعية الهائلة للاقتصاد الصيني المعاصر

رغم أهمية العاملين السابقين إلا أن أهمية هذا العامل تكمن في أنه لعب دور المسرع في بلوغ الصين ما هي عليه اليوم...، لتوفرها على احتياطات كبيرة من الفحم و النفط، و امتلاكها طاقة كهرومائية كبيرة جدا جعلها خطوات مطمئنة من هذه الناحية، و توفرها كذلك على الحديد و الصلب جعلها تنطلق في نهضتها الصناعية مبكرا حيث وفرت على نفسها فاتورة استخراجه و نقله إلى مصانعها...، كما وفرت لها الأراضي الزراعية الشاسعة و الخصائص المناخية المتعددة إلى تطويع الجانب الزراعي لخدمة الصناعة.[1]

رابعا : السوق الداخلية الواسعة لدولة الصين المعاصرة

ما قلل من تبعية الصين الخارجية كذلك، وجود سوق استهلاكية داخلية ، فعدد السكان الذي فاق المليار نسمة أعطى فرصة للاقتصاد الصيني لكي ينتج و ينتج، و عجلة الاقتصاد تتحرك و لا تخشى من إشكالية تصريف السلع، بل تعد السوق الداخلية الصينية حلم الشركات العالمية فكل الدول الاقتصادية كانت تخطب ود الصين لفتح أبوابها أمام سلعها، و السياسة الحكيمة التي انتهجتها الصين في بداية انطلاقاتها الاقتصادية عملت على استغلال هذه الميزة التنافسية بصورة جيدة، حيث فتحت الباب للاقتصاد الوطني للتصدير الخارجي و لكن قيدت الاستيراد، و بذلك وفرت للشركات الوطنية سوقين سوق داخلية واسعة جدا و أخرى خارجية أوسع، كما حمت الاقتصاد الوطني من أن يتحطم أما الشركات العالمية العملاقة، غير أن الصين تخلت عن هذه السياسة

[1]) عبد الرحمان أوجانه، مرجع سبق ذكره، ص،ص:41- 42.

تدريجيا، لما تأكدت أن شركاتها قادرة على المنافسة و الصراع، حيث لا بقاء إلا للأقوى و هو مبدأ من مبادئ اقتصاد السوق الذي انتهجته الصين.

و حتى في عز الأزمة المالية الأخيرة أنقدت السوق الداخلية الصينية الاقتصاد الصيني من الانهيار، فلما تراجع الطلب العالمي على السلع الصينية، عملت الصين على تشجيع السوق الداخلية على مزيد من الاستهلاك لتصريف الفوائض التي تم تكديسها، و قد تعالت أصوات العديد من الاقتصاديين إلى فتح الأسواق الصينية الداخلية أمام الشركات العالمية و هذا سعيا منهم لإنقاذ الاقتصاد العالمي، إلا أن الصين امتنعت عن ذلك سعيا منها لإنقاذ اقتصادها من الانهيار أولا. [1]

الفرع الثالث : أسباب التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية

تمثل الولايات المتحدة و الصين أكبر اقتصاديين، و هما شديدا التشابك، و قد يفضي أي تؤثر بينهما إلى حرب اقتصادية، و يذهب خمس صادرات الصين إلى الولايات المتحدة، و تتمتع الصين بوضع قوي من خلال سيطرتها على سلسلة طويلة من الصادرات شديدة الأهمية بالنسبة إلى أمريكا. [2]

في هذا الجزء من الدراسة ، سنحاول توضيح الأسباب التي دعت الرئيس الامريكي دونالد ترامب يعلن سياسته الحمائية المتشددة مع الصين على نحو خاص منذ انطلاق حملته الانتخابية ، مرورا بفترة حكمه منذ مطلع عام 2017 ، و حتى الوقت الحاضر، و كما أشرنا فإن التوترات التجارية بين البلدين ذات مقاربات اقتصادية و غير اقتصادية متداخلة سوف نقوم باستعراضها تباعا مع التركيز على الأسباب الاقتصادية .

أولا : الأسباب الاقتصادية :

قد يكون مناسب – منهجيا – تقديم خلفية مقتضبة عن اقتصادي البلدين المتنازعين – الولايات المتحدة الأمريكية والصين– تعقبها متابعة لتطور العلاقات التجارية بينهما خلال العقود الثلاث الماضية حتى نشوب التوترات التجارية بينهما مؤخرا.

[1]) عبد الرحمان أوجانه، عبد الرحمان أوجانه، مرجع سبق ذكره، ص، 42.

[2]) أسامة أبو ارشيد/ المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسات، تصعيد ترامب مع الصين: قلة الخبراء أم ارهاصات نهج جديد في العلاقات الأمريكية– الصينية، شارع الطرفة، منطقة 70 وادي البنات، 2016، ص، 12.

أ. الاقتصاد الأمريكي :

تمتلك الولايات المتحدة الامريكية اكبر اقتصاد في العالم بناتج محلي قدره 20.5 تريليون دولار في عام 2018 . ميز الاقتصاد الأمريكي بالتنوع والمتانة وبميزة نسبية عالية في إنتاج العديد من السلع والخدمات خاصة المنتجات الزراعية والتجهيزات الصناعية مثل المواد الكيمياوية العضوية، إضافة إلى السلع الرأسمالية، والطائرات التجارية، وقطع غيار السيارات، وأجهزة الحاسوب، ومعدات تقنية الاتصالات.

رغم ذلك ، تواجه الولايات المتحدة الامريكية عجزا تجاريا مزمنا هو الأكبر في العالم منذ عام 1975 مع العديد من شركائها الذين يتمتعون بميزة نسبية (تكاليف اقل) في انتاج تشكيلة واسعة من المنتجات . و اهم هذه الشركاء الصين و المكسيك و كندا و اليابان و المانيا . كذلك ثمة دول تصدر الى الولايات المتحدة الامريكية أكثر بكثير مما تستورده منها نتيجة لعدم حاجتها للمنتجات الأمريكية مهما بلغت ميزتها النسبية، مثل الصين و اليابان . وقد وصل العجز في السلع و الخدمات (الحساب الجاري) الى 621 مليار دولار في عام 2018 ، حيث بلغت الواردات 3.1 تريليون دولار مقابل صادرات بقيمة 2.5 تريليون دولار.[1]

في عام 2018 وصل اجمالي العجز التجاري الأمريكي الى 891 مليار دولار ، و هو حصيلة زيادة الاستيرادات البالغة 2.563 تريليون دولار (معظمها سيارات ومنتجات نفطية وهواتف نقالة) على صادرات قدرت قيمتها بنحو 1.672تريليون دولار (معظمها طائرات تجارية وسيارات ومواد غذائية)، وقد ازداد هذا العجز رغم سياسة الحمائية التجارية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين وسائر شركائها التجاريين والتي كان من المؤمل أن تقلل من واردات أمريكا وبالتالي تحسين وضع الميزان التجاري. بينما أن ارتفاع سعر الدولار في الأسواق العالمية في عام 2018 بعد ان شهد انخفاضا نسبيا في عام 2017 ادى الى انخفاض في كلفة الواردات (من وجهة نظر المستورد الأمريكي) مقابل ارتفاع في كلفة الصادرات (من وجهة نظر المستورد الأجنبي) .

بدأت الحكومة الأمريكية فعليا التحقق يوم 18 أغسطس من سنة 2017 في ممارسة الملكية الفكرية الصينية بموجب القسم 301 من قانون التجارة، و يأتي هذا التحرك في الوقت الذي تعجز فيه الادارة الأمريكية التعامل مع عجزها التجاري مع الصين، و صرح المتحدث الرسمي بوزارة التجارة الصينية " أن الصين تشعر باستياء شديد

[1]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم/صندوق النقد العربي، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين: أسبابها و آثارها على الاقتصاديات العربية، الامارات العربية المتحدة،2020، ص ،ص: 31- 32.

إزاء هذه الممارسة الأحادية الجانب و الحمائية" مطالبا الحكومة الأمريكية باحترام الحقائق و القواعد و العمل بحكمة.[1]

شكل رقم: 02-01: أكبر خمس دول لدى الولايات المتحدة عجز تجاري سلعي معها في عام 2017

الوحدة: مليار دولار

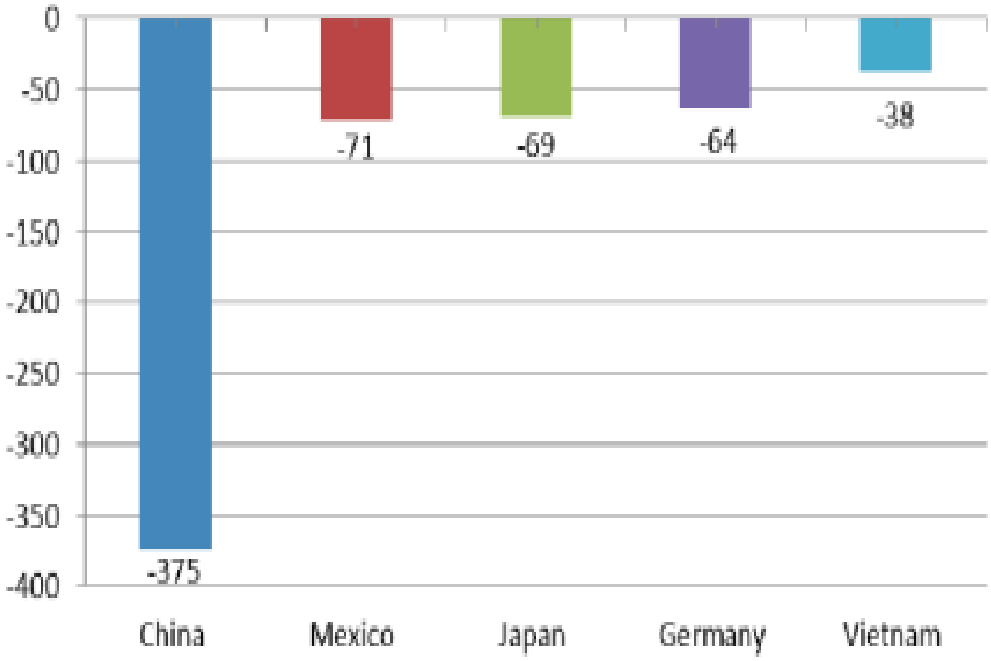

المصدر: خالد عبد الوهاب الباجوري، اتحاد الغرفة العربية، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي و العربي، سبتمبر، 2018، ص 20.

ب. الاقتصاد الصيني :

تقف الصين اليوم كثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ 13.6 تريليون دولار في عام 2018 ، لكنها تعتبر أكبر اقتصاد في العالم منذ عام 2013 من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) بواقع 27.3 تريليون دولار، في حين تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة الرابعة. تشير إحدى الدراسات إلى أنه في عام 2050 يتوقع أن تحتل الصين المرتبة الأولى في العالم، والهند بالمرتبة الثانية، فيما تأتي أمريكا بالمرتبة الثالثة) .

[1] اسكندر نجار، equiti، تقرير أداء الاقتصاد العالمي، 69 شارع ولسن لندن،2017.

برزت الصين في مجال التجارة العالمية خلال السنوات الماضية بوصفها مجهزا و سوقا للعالم . ففي عام 2009 ، اصبحت الصين اكبر مصدر للعالم ، و اكبر بلد تجاري للسلع في عام 2013 . و ازدادت حصتها في التجارة السلعية العالمية من 1.9 في المئة في عام 2000 الى 11.4 في عام 2017 .[1]

ج. العلاقة التجارية الأمريكية – الصينية:

تنامت التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكيةً و الصين بوتائر سريعة خلال العقود الثلاث الماضية، و طبقا للإحصائيات الصينية ، نمت التجارة البينية بنحو233 ضعف ما كانت عليه منذ بدء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1979، و 7 أضعاف ما كانت عليه في عام 2001 حينما انضمت الصين إلى منظمة التجارة

العالمية . في الوقت الحاضر، تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق للمنتجات الصينية وسادس أكبر مورد للصين .

كذلك تتمتع الصين بمكانة هامة كمصدر رئيس للمعادن الأرضية النادرة التي تستخدم في انتاج تشكيلة من المنتجات من المعدات العسكرية إلى الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية عالية التقنية، خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول العالم .

تظهر البيانات التجارية أن الولايات المتحدة استوردت من الصين بمبلغ 483 مليار دولار العام الماضي، مقابل 116 مليار دولار استوردتها الصين من الولايات المتحدة في الفترة ذاتها،[2]

لا يخفى أن أسباب العجز التجاري الأمريكي مع الصين ينسب في المقام الأول الى قدرة الصين على إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات بتكلفة اقل بكثير مقارنة بالمنتجات المشابهة المصنعة في أمريكا و العديد من دول العالم، و الرسم البياني الموالي يوضح تطور العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين خلال 2008-2017

[1]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 31- 32.

[2]) أسامة أبو ارشيد، مرجع سبق ذكره، ص، 06.

الشكل رقم: 02-02: تطور العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين (2008- 2017)

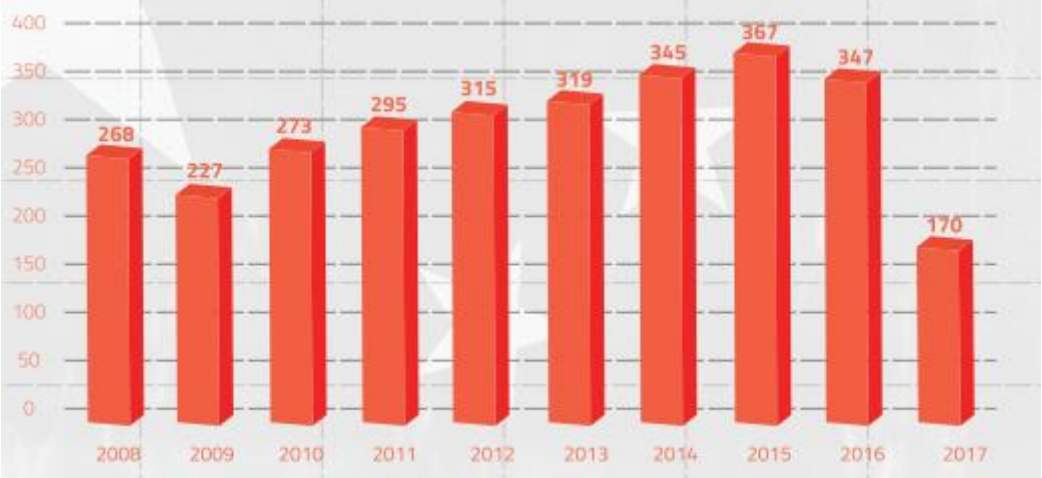

المصدر: اسكندر نجار، equiti، تقرير أداء الاقتصاد العالمي، 69 شارع ولسنن لندن،2017

و يذكر أن كبرى الشركات الأمريكية قد نقلت عملياتها الى الصين بما في ذلك شحن المواد الاولية من بلدها الأم إلى الصين بسبب انخفاض تكاليف عملية التجميع أما مرد هذه الكلفة المنخفضة فهو عاملين :

1- انخفاض مستوى الأجور الصينية .

2- انخفاض سعر اليوان الصيني مقابل الدولار الامريكي (الثابتPeg-to-dollar

) ما يجعل المنتجات الصينية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستورد حامل الدولار.

استمر هذا الوضع حتى باتت الصين أكبر دائن للولايات المتحدة، تليها اليابان بالمرتبة الثانية، والبرازيل المرتبة الثالثة. وتجاوزت المديونية الأمريكية الى الصين حاجز التريليون دولار في ابريل 2019، أي ما يعادل 27 في المائة من الدين العام الخارجي لأمريكا . حيث ان لهذا الوضع مضامين سياسية بالنسبة للإدارة الامريكية . فقد أصبحت الصين تمتلك قوة سياسية من حيث التأثير على السياسة المالية الأمريكية . يكمن القلق الأمريكي حينما تقدم الصين على بيع ما بحوزتها من أذونات الخزانة الأمريكية، أو العكس حينما تمتنع عن شراء تلك الأصول أساسا .و كما يلاحظ ، حينما تشتري الصين أذونات الخزانة الأمريكية فإنها بذلك تبقى أسعار الفائدة الأمريكية منخفضة لأنها تزيد من عرض النقد (أي الدولار)، [1] و بالعكس ، حينما تتوقف الصين عن شراء الأذونات فسوف ترتفع اسعار الفائدة في هذه الحالة مما سيعرض الاقتصاد الأمريكي الى خطر الركود و لكن ، هذا لن يكون لصالح الصين نفسها لأنه يعني تراجع الطاقة الاستيرادية لأمريكا من الصين .

[1]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص، 35.

أما الشركات الأمريكية ستكون أمام خيارين، أولهما تخفيض كلفة انتاجها وهذا ما يصعب تحقيقه على الأمد القصير الأمر الذي جعل الكثير من هذه الشركات تلجأ إلى تعهد الوظائف إلى الصين نفسها وبعض الدول الأخرى لاسيما بسبب انخفاض كلفة اليد العاملة هناك، لكن الثمن الذي سيدفعه الاقتصاد الأمريكي هو ارتفاع معدلات البطالة. هذا الوضع قد قاد الى خروج العديد من الشركات من السوق الأمريكية .[1]

بالفعل، تشير الارقام الى تقلص الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة الامريكية – مقاصة بعدد الوظائف– بحوالي 34 في المائة خلال الفترة 1998 و2010 و هذا يعني بالضرورة انخفاض تنافسية أمريكا في السوق العالمية .

هذا الواقع قد جعل الحكومات الأمريكية المتعاقبة تنظر إلى تجارتها مع الصين بعين الريبة والتوجس من أن تلحق التجارات العالمية التجارية البينية المزيد من الضرر بالاقتصاد الأمريكي ، لذلك اعتادت تلك الحكومات انتقاد مزيج السياسات التجارية والصناعية و النقدية التي تمارسها بكين والتي عززت القدرة التنافسية لمنتوجاتها في الأسواق الأمريكية و العالمية على حساب الاقتصاد الأمريكي .

كذلك تتهم الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي الصين منذ عام 2006 باستخدامها مزيجا من السياسات التجارية الحمائية كالإعانات و الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة الصينية لمصدريها المحليين من خلال تقديم قروض بفوائد منخفضة أو دعم حكومي غير معلن مما يصعب المنافسة على مثيلاتها الأمريكية ، إضافة إلى الحوافز الضريبية للمنتجين المحليين .

علاوة على ذلك ، تتهم الصين بأنها تمارس سياسات تمييزية ضد الشركات الأجنبية العاملة فيها من خلال تطبيق اجراءات تقييدية تتعلق بمشترياتها ، حيث تدعو الحكومة الصينية تلك الشركات بمشاركة أسرارها التجارية قسرا مع الشركات الصينية حتى تنفذ إلى الأسواق الصينية و هي السياسة التي تصنفها الولايات المتحدة الأمريكية ب" النقل القسري للتقنية " (Coercive transfer) .

لعل من القضايا التي برزت مؤخرا على صعيد العلاقات الاقتصادية و التجارية بين البلدين هي اتهام الولايات المتحدة الأمريكية للصين بالتجسس الصناعي مقابل اعطاء فرصة للبضائع و الاستثمارات الأمريكية في السوق الصينية ،ناهيك عن اتهام بكين بالسرقة في مجال حقوق الملكية الفكرية .[2]

[1]) مرجع نفسه، ص. ص: 35- 36.

[2]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 36- 37.

هذه الأسباب، لجأت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى وضع عقبات أمام الصادرات الصينية بغية تقليل العجز في ميزانها التجاري، والعمل على تعزيز صادراتها والمحافظة على حيوية صناعاتها وبما يحقق معدلات توظيف مقبولة.

في 1مارس 2018، قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرض تعريفة جمركية على جميع الاستيرادات من الفولاذ و الألمونيوم وبعض المعادن من الصين. وفي 22 من نفس الشهر، أعلن ترامب خطته لفرض تعرفة بمعدل 25 في المائة على ما قيمته 50 مليار دولار من الفولاذ و 10 في المائة من الألمنيوم المستوردين من الصين .وعلى إثره، أعلنت الصين عن ردها بفرض تعريفات مقابلة على وارداتها من أمريكا. وفي شهر أبريل من العام ذاته أعلنت وزارة التجارة الأمريكية عن قائمة بالبضائع الصينية التي ستفرض عليها الرسوم الجمركية. وفي المقابل، أعلنت الحكومة الصينية عن قائمة تضم 100بضاعة أمريكية ستخضع لزيادة الرسوم الجمركية .هكذا توالت الإعلانات من قبل الإدارة الأمريكية بزيادة الرسوم الجمركية والتي كانت في كل مرة تواجه بإعلانات مقابلة من قبل الجانب الصيني .

و يشتكي كثير من المستثمرين في صناعة الصلب الأمريكية من أن الصين تقدم دعما غير عادل لصناعتها في مجال الصلب، و وضع قيود على الاستيراد لدعم صناعتها المحلية... و كان ترامب قد هدد خلال حملته الانتخابية بفرض تعريفة جمركية تصل إلى 45 في المائة على الصادرات الصينية للولايات المتحدة .[1]

[1]) أسامة أبو ارشيد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 07- 08.

الشكل رقم : 02-03: تبادل الرسوم الجمركية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: د. عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 38.

ثانيا : الأسباب غير اقتصادية :

تكمن الأسباب الأخرى غير الاقتصادية لنهج الحمائية التجارية الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا في سعيها لإعادة رسم خريطة العلاقات الاقتصادية الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة وانهيار جدار برلين لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وعودة القطبية الأحادية بعد بروز الصين كعملاق آسيوي منافس عالميا [1]. ويعكس ذلك – في الواقع– محور السياسة الأمريكية الذي يدور حول إزاحة أية قوة صاعدة تهدد الهيمنة الأمريكية على قيادة العالم .

من الناحية الايديولوجية ، يعكس جانبا مهما من السياسة الحمائية الامريكية تصاعد الخطاب ذو التوجه للمصالح الوطنية الضيقة لدى الادارات الامريكية السابقة ان كانت جمهورية او ديموقراطية بصورة جلية برفع شعار " امريكا اولا " (America First) و الذي ينطوي على سياسات حمائية متشددة ازاء تجارة الشركاء التجاريين التقليديين.

[1]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص، 40.

الفرع الرابع: التوترات التجارية بين الولايات المتحدة و الصين و تأثيراتها على الاقتصاد العالمي

أولا : آثار التوترات التجارية على الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية

تتضمن الاثار المترتبة على اقتصادي البلدين نفسهما ، الولايات المتحدة الامريكية و الصين

أ – الآثار على الاقتصاد الأمريكي :

طبقا لبيانات مكتب الإحصاء الأمريكي ، امتد الانخفاض في الصادرات الأمريكية إلى الصين من 9 في المائة في نهاية 2017 الى 6 في المائة في شهر مايو 2019 ، أي بنسبة 33 في المائة ، و من 12.4 مليار دولار في مارس 2018 الى 10.4 مليار دولار في مارس 2019 ، أي بنسبة بلغت 19 في المائة في غضون عام كامل و ذلك نتيجة للرسوم الجمركية التي فرضتها الصين على الواردات الأمريكية و التي تقدر مجموعتها ب 110 مليار دولار .

3– ارتفاع الأسعار :

الشركات الأمريكية هي التي ستدفع الرسوم الجمركية التي فرضتها الإدارة الأمريكية على البضائع المستوردة من الصين خصوصا إذا لم تعمل الشركات الصينية على تخفيض أسعار صادراتها – وبالتالي هي التي ستتحمل أعباء سياسة الحمائية وتحملها على المستهلك الأمريكي، الذي سيدفع هذه الرسوم بهيئة أسعار مرتفعة .[1]

ويؤكد هذا الاستخلاص دراسة حديثة وجدت أنه خلال العام 2018 ، دفعت الشركات الأمريكية رسومًا بقيمة 12.3 مليار دولار، وخسرت قرابة 6.9مليار دولار من إجمالي مداخيلهم بسبب اضطرابات السوق التي خلفتها التوترات التجارية بين بلدهم والصين. كما كشفت الدراسة ان أسعار السلع المتأثرة قد استجابت بسرعة للرسوم الجمركية، بزيادة تتراوح ما بين 10و 30 في المائة ، وان القفزة في الأسعار كانت متناسبة مع مستويات الرسوم الجمركية، وهذا يعني أن المشترين والمستهلكين لكن هذا الارتفاع في الأسعار قد قاد إلى انخفاض الطلب على المنتجات الخاضعة للرسوم ،الأمر الذي أدى إلى تراجع القيمة الإجمالية للسلع الصينية المستوردة بنسبة تتراوح ما بين 25 و30 في المائة. كذلك انخفض التنوع في السلع المصدرة الولايات المتحدة، ناهيك عن التغيرات الجوهرية في سلاسل القيمة العالمية الأمريكية .وعلى العموم، تقدر الخسائر التي تكبدها المستهلكين والشركات الأمريكية التي

[1]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص، 41.

تشتري المنتجات المستوردة 51 مليار دولار، أي قرابة 0.27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، والنتيجة هي انخفاض الدخل الحقيق في الولايات المتحدة الامريكية بمقدار 1.4 مليار دولار شهريا في نهاية عام 2018 .

قدرت دراسة أخرى قامت بقياس أثر التوترات التجارية الأمريكية – الصينية على الاقتصاد الأمريكي باستخدام مرونات التجارة في إطار نموذج التوازن العام . و باحتساب عوائد الرسوم الجمركية ومكاسب المنتجين المحليين، قدرت الخسارة في الدخل الحقيقي 7.2 مليار دولار، أي قرابة 0.04 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي . كما توصلت الدراسة إلى أن الإيرادات من الرسوم الجمركية لم تكن كافية لتغطية الخسائر التي لحقت بالمستهلكين والشركات على حد سواء، فضلا عن الخسائر في التوظيف .

4– من جهة أخرى، فإن الارتفاع الحاصل في أسعار المنتجات المستوردة من الصين في السوق الأمريكية نتيجة فرض الرسوم الجمركية عليها يعني بالضرورة انخفاض مستوى رفاهية المستهلك الأمريكي والمتمثل بفاقد فائض المستهلك (Consumer surplus) و الذي يمثل الفرق في أسعار المنتجات الصينية المستوردة قبل وبعد فرض الرسوم الجمركية[1].

ب. الآثار على الاقتصاد الصيني :

تتمثل آثار التوترات التجارية على الاقتصاد الصيني بما يلي :

تراجع الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، و التي تعد – هذه الأخيرة – أكبر سوق للمنتجات الصينية ، و طبقا لتقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) ، انخفضت الصادرات الصينية من 52.2 مليار دولار في اكتوبر 2018 إلى 31.2 مليار دولار في مارس 2019 ، أي بمعدل بلغ 40 في المائة في غضون 5 اشهر ، و في هذا السياق يشار إلى أن معدل النمو السنوي لمبيعات السيارات الصيني قد انخفض بصورة دراماتية من 2.2 في عام 2017 إلى 8.4 في المائة – في عام 2018 ، كما وصل معدل النمو السنوي للاستثمار المحلي إلى أدنى مستوى له (0.1 في المائة) في عام 2018 منذ عام 1998 ، ناهيك عن القيود التي وضعتها الإدارة الأمريكية أما الشركات الصينية من أن تنفذ إلى سوق تقنية للاتصالات الأمريكية، و قد ساهم هذا الوضع – إلى جانب عوامل أخرى .

[1]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص، 42.

فيما يتعلق بالاستيرادات الصينية من الأسواق الأمريكية، فان قيام الصين بفرض رسوم جمركية على وارداتها من أمريكا قد جعلت هذه الأخيرة أكثر كلفة بالنسبة للشركات الصينية .ولعل الأثر الأكبر هي ما آلت إليه التوترات التجارية في إعادة تفكير الشركات الصينية في سلاسل القيمة الخاصة بها .[1]

ثانيا : الآثار على الاقتصاد العالمي

علاوة على ما سبق ، ينتج عن التوترات التجارية ما بين القطبين المتنازعين آثارا اقتصادية على الاقتصاد العالمي بحكم الروابط الاقتصادية للبلدين مع باقي دول العالم عبر عدد من القنوات من بينها الطلب الخارجي و أسعار النفط و الأسواق الدولية ، و أسعار الفائدة .

نظريا ، بسبب ثقل الاقتصاديين الأمريكي و الصيني في التجارة الأمريكية (قرابة 46 في المائة من التجارة العالمية معا) ، فإن التراجع الحاصل في أدائهما على ساحة التجارة العالمية ستؤثر حتما على معدلات النمو الاقتصادي العالمي . و بالتالي ، إذا ما اشتدت درجة التوترات التجارية بين البلدين و انتقاله الى دول أخرى

و كما تعمل راهنا إدارة ترامب بممارستها الحمائية مع عدد من شركائها التجاريين و خاصة الاتحاد الأوروبي و كندا و المكسيك – فمن المحتمل و مع استمرار حالة الضبابية في الاقتصاد العالمي ان تخلف التوترات المذكورة ركودا اقتصاديا في العالم خلال عام 2020 او ما بعده .

من جانب آخر ، أن الاجراءات الحمائية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لم تقتصر على الصين بل تعدتها لتطال دول أخرى ، و كما حصل مع المكسيك و بعض دول الاتحاد الاوروبي و على النحو الذي تم استعراضه في الفصل الاول ، و هؤلاء الشركاء يشكلون مجتمعين جزءا مهما من الاقتصاد العالمي ، و بالتالي فن تأثر اقتصاداتهم – بسبب تراجع صادراتهم الى السوق الامريكية – ستؤثر حتما على نموهم الاقتصادي و بالتالي على معدل نمو التجارة العالمية .[2]

[1]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص، 43.

[2]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص، 44.

المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية

الفرع الأول: التجارة الأمريكية مع الصين

ارتفعت التجارة بين الولايات المتحدة و الصين بسرعة بعد ان أعادت الدولتان إقامة العلاقات الديبلوماسية بينهما في يناير 1979 ، و وقعنا اتفاقية تجارية ثنائية في يوليو1979 ، و التي تضمنت مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN)ابتداء من عام 1980، و في تلك السنة (التي كانت بعد فترة وجيزة من بدء الإصلاحات الاقتصادية في الصين) بلغ إجمالي التجارة بين الولايات المتحدة و الصين (الصادرات و الواردات)حوالي 4 مليارات دولار، و قد احتلت الصين المركز الرابع و العشرين بين اكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة و اعتبرت سوق التصدير رقم 16، و أكبر مصدر للواردات و في عام 2017، بلغ إجمالي التجارة السلعية الأمريكية مع الصين 636 مليار دولار، مما يجعل الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة.[1]

و في سنة 2017 من شهر أغسطس حقق الميزان التجاري الصيني فائضا للشهر السادس على التوالي في ظل ارتفاع الصادرات و الواردات.[2]

تبين أن أكثر من 65 في المائة من العجز التجاري ينسب إلى التجارة مع الصين، حيث بلغ هذا العجز 378.6 مليار دولار في عام 2018، مرده واردات بلغت قيمتها 557.9 مليار دولار معظمها أجهزة إلكترونية، و استهلاكية، و ملابس، و مكائن، مقابل صادرات بلغت 179.3 مليار دولار أغلبها طائرات تجارية (و خاصة بوينغ)Boeing، و فول الصويا، و سيارات و مكائن كهربائية، لكن وسائل إعلام اعلام صينية، لكن حذرت وسائل الاعلام الصينية بأن الصين سترد عبر الامتناع عن التعامل مع شركة Boeing ، أو حتى بالتوقف عن استيراد الذرة و لحوم الخنزير و فول الصويا من الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

و الشكل الموالي يوضح التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية مع الصين الشعبية .

[1]) خالد عبد الوهاب الباجوري/ اتحاد الغرفة العربية، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي و الالعربي، سبتمبر،2018، ص، 12.

[2]) اسكندر نجار/ equiti، تقرير أداء الاقتصاد العالمي، 69 شارع ولسن لندن،2017.

[3]) أسامة أبو ارشيد، مرجع سبق ذكره، ص، 12.

الشكل رقم :02-04 : التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين (2008-2018)

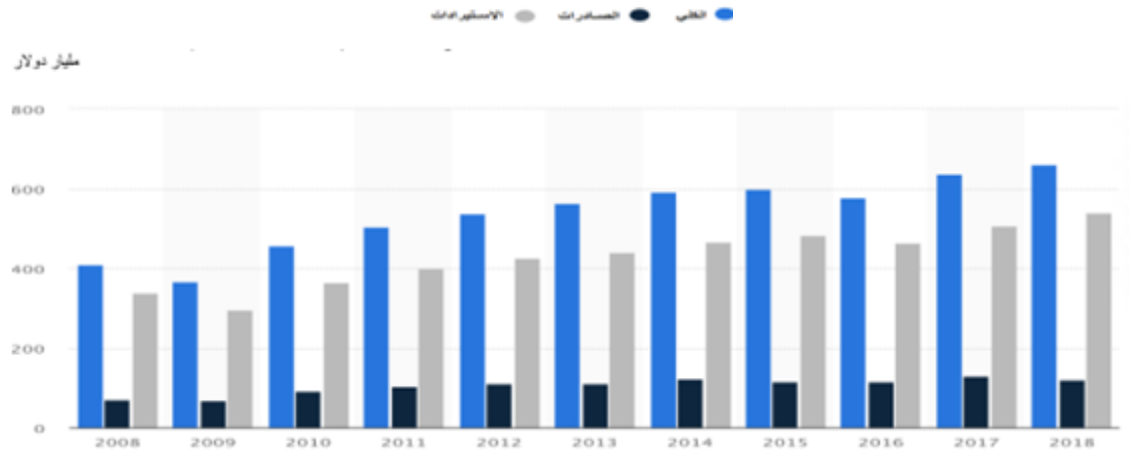

المصدر: د. عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 32.

يتضح من الشكل أعلاه الاتجاه المتصاعد للواردات الأمريكية من الصين مقارنة بالصادرات ، ليتسع العجز التجاري الأمريكي تبعا لذلك بلغ حتى بلغ أقصى مستوى له في عام 2018[1]. و المفارقة ان اغلب الواردات الامريكية من الصين تصنع من قبل الشركات الأمريكية، حيث تقوم هذه الشركات بشحن المواد الأولية إلى الصين ليتم تجميعها هناك بكلفة أقل لكنها تعامل كاستيرادات عند دخولها الحدود الأمريكية و غن كانت تخلق دخولا و أرباحا لتلك الشركات، لكن في المقابل لقد ساهم هذا الواقع في خلق الوظائف التصنيعية في الصين و غيرها من الدول. [2]

الفرع الثاني: تطور الصادرات و الواردات السلعية بين الولايات المتحدة و الصين (2008-2016)

أولا : تطور الصادرات السلعية الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (2008- 2016)

أدت الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا و فعالا في رفاه المستهلك الأمريكي، حيث

[1]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص، 32.

[2]) عرفان الحسني و هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص،32.

أثرت المنتجات الصينية عالية الجودة و الرخيصة إلى حد كبير على حياة الشعب الأمريكي كما وسعت من نطاق خيار المستهلكين في أمريكا، و لا سيما الفئات ذات الدخل المنخفض ، كما ساعدت أمريكا على الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة.[1]

و يوضح الجدول التالي تطور الصادرات السلعية الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية بالمبالغ و النسب خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى سنة 2016 .

الجدول رقم :02-01 : تطور الصادرات السلعية نحو الولايات المتحدة الأمريكية بالدولار الأمريكي

السنوات	حجم الصادرات	نسبة النمو %
2008	252843531	8.43
2009	221295020	-12.47
2010	283780323	28.23
2011	325010988	14.52
2012	352438221	8.43
2013	369063859	4.71
2014	397099250	7.59
2015	409979244	3.24
2016	385677759	-5.92

المصدر: عمار جعفري، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة " سياسة تخفيض العملة نموذجا – مع الإشارة إلى حالة الصين"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017-2018، ص،265.

بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه فقد أتجه التطور السنوي للصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصعود المستمر و هذا حتى قبل فترة الدراسة [2]، و هي الفترة التي شهدت فيها الصين تحولا نوعيا في تركيبة

[1]) عمار جعفري، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة " سياسة تخفيض العملة نموذجا – مع الإشارة إلى حالة الصين"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017-2018. ص، 264-265.

[2]) عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص، 266.

الصادرات وأصبحت هذه الأخيرة أكثر ثقافة بسبب صدمة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال التي عرفتها الصين ، و منذ انضمام الصين إلى المنظمة التجارة العالمية ، زاد ارتفاع و تطور كبير في صادراتها إلا أنها شهدت الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية في بداية دراستنا انخفاضا حادا كنتيجة للركود الذي سببته الأزمة المالية العالمية بمعدل نمو سالب قدره 12.47- و حجم الصادرات 221295020 لتعاود الارتفاع من جديد بعد تعافي التجارة العالمية سنة 2010 و استمر حجم الصادرات الصينية في الارتفاع خلال السنوات (2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015) لكن بمعدلات نمو متباطئة و يرجع هذا التباطؤ إلى تباطؤ النشاط التجاري العالمي الذي يعزي بدوره إلى عوامل هيكلية قد تأخذ أجلا طويلا و منها : سلاسل القيمة و تباطؤ مسيرة تحرير التجارة، و في عام 2016 انخفضت الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة بمعدل نمو (5.92-) لتصل إلى مستوى 385677759 ألف دولار ،و هذا يرجع إلى الحملة الانتخابية لنهاية حكم أوباما و بداية حكم ترامب .

ثانيا: تطور الواردات السلعية الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية (2008-2016)

اعتبارا من سنة 2008 أضحت الصين أسرع الأسواق العالمية نموا بالنسبة لصادرات الولايات المتحدة الامريكية، خاصة و ان الاقتصاد الصيني تحول في السنوات الأخيرة من التركيز على الاستثمار إلى التركيز على الاستهلاك، و هذا التحول يكون في الأساس لصالح الدولة المصدرة للسلع الاستهلاكية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية . [1] و الجدول الموالي يوضح تطور الواردات الصينية من الولايات المتحدة في الفترة (2008-2016) .

جدول رقم :02-02: تطور الواردات السلعية الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية(2008-2016) بالدولار الأمريكي

السنوات	حجم الواردات	نسبة النمو %
2008	81585556	17.30
2009	77755101	-4.96
2010	102734185	32.12

"…/…"

[1] عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص، 266.

"…/…"

2011	123124010	19.84
2012	133765823	8.67
2013	153394862	14.67
2014	160064514	4.34
2015	148693056	-7.104
2016	135120133	-9.12

المصدر: عمار جعفري، مرجع سبق ذكره ، ص، 267.

من خلال معطيات الجدول أعلاه بلوغ الواردات السلعية الصينية سنة 2008 : 8158556 ألف دولار لتسجل تراجعا محسوسا (4.96-) سنة 2009 جراء الأزمة المالية العالمية التي هزت أركان الاقتصاد الأمريكي لتعاود الارتفاع سنة 2010 بمعدل نمو(32.12) مقارنة بسنة 2009 ، لتواصل الارتفاع جليا خلال سنوات (2011، 2012، 2013، 2014) لكن بمعدلات نمو مختلفة و متباطئة كنتيجة لآثار الأزمة المالية العالمية التي لم تستطع الولايات المتحدة احتوائها في الأجل القصير ، لتسجل الواردات السلعية الصينية من الولايات المتحدة انخفاضا ملحوظا خلال سنتي 2015 و 2016 بمعدل نمو (7.104 -) و (9.12-) على التوالي نتيجة لحدوث انكماش مفاجئ في حجم التجارة العالمية .[1]

الفرع الثالث: الميزان التجاري البيني الصيني الأمريكي (2008 - 2016)

بدأت المبادلات التجارية المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين بإقامة علاقات ديبلوماسية في عام 1979 و حققت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة تقدما سريعا منذ بداية التسعينيات ، منذ ذلك الحين و الصين تحقق فائضا تجاريا متزايدا في تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية مما أثر سلبا على صناعات أمريكية عديدة … حيث أشار معهد السياسة الاقتصادية الأمريكي إلى أن العجز التجاري الأمريكي مع الصين قد كلف

[1]) عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص،267.

أمريكا خسارة 2.3 مليون وظيفة و يوضح الجدول التالي تطور الميزان التجاري البيني الصيني الأمريكي خلال الفترة 2008 – 2016 .

الجدول رقم : 02 –03 : الميزان التجاري البيني الصيني – الأمريكي (2008 – 2016)

السنوات	الميزان التجاري البيني(الصيني – الأمريكي)
2008	171257975
2009	143539919
2010	181046138
2011	201886978
2012	218672397
2013	215668997
2014	237034736
2015	261286188
2016	250557626

المصدر: عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص،268.

شهد الفائض التجاري للصين نحو الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 حيث بلغ 171257975 ألف دولار كما شهد تراجعا سنة 2009 حيث بلغ 143539919 ألف دولار ، نتيجة تراجع التجارة الدولية بصفة عامة و التجارة الامريكية بصفة خاصة بسبب الأزمة المالية و اتساع دائرة التخفيضات في قيم العملات الوطنية كأحد السياسات الحمائية الجديدة لمواجهة آثار الأزمة ، ليعاود الارتفاع سنة 2012 أين وصل إلى 218672398 ألف دولار ليسجل تراجعا طفيفا خلال فترة الدراسة و يرجع ذلك إلى التباطئ الذي عرفه النشاط التجاري العالمي خلال الفترة 2012-2013 و الذي يعود في أغلبه إلى عوامل هيكلية و هو ما يفسر أيضا استمرار هذه الظاهرة في السنوات التي تلت حيث سجل الفائض التجاري الصيني اتجاه الولايات المتحدة انخفاضا سنة 2016 حيث وصل إلى 250557626 ألف دولار بعد أن بلغ حدود 261286188 ألف دولار سنة 2015 .

المطلب الثالث: التجارة الخارجية للصين الشعبية

بناءا على ما تقدم في المطلبين السابقين من هذا المبحث، سنحاول في هذا المطلب تحليل و دراسة تطور التجارة الخارجية للصين الشعبية، و نسبة نمو و تطور الهيكل السلعي للصادرات و الواردات من خلال الفروع التالية.

الفرع الأول: الهيكل السلعي لصادرات و واردات الصين الشعبية نحو العالم

وفقا للإحصاءات الجمركية، فقد بلغت قيمة الواردات و الصادرات الصينية 30.51 تريليون يوان (نحو 4.5 تريليون دولار) في عام 2018، بزيادة قدرها 7.9% على أساس سنوي أي ما يعادل 2.7 تريليون يوان (نحو 400 مليار دولار) عما كانت عليه في عام 2017.[1]

أولا: الهيكل السلعي لصادرات الصين الشعبية نحو العالم

تتميز الصادرات الصينية بالتنوع السلعي و الجدول التالي يوضح الهيكل السلعي للصادرات الصينية سنة 2010:[2]

الجدول رقم:02-04: الهيكل السلعي لصادرات الصين الشعبية نحو العالم سنة 2017

الوحدة: مليون دولار

السلع	المبلغ	النسبة من المجموع %
مواد غذائية	68998	3.80
مواد كيميائية	141230	7.78
منتجات صيدلانية	14986	0.83
آلات و معدات النقل	1085569	59.79
معدات الاتصال	237856	13.10
المنسوجات	109595	6.04
الملابس	157464	8.67
المجموع	1815698	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: http://data.wto.org

[1]) https://al-ain.com/article/china-leads-world-foreign-trade-volume-trillion ،2020-08-14-9:57.

[2]) دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص، 123.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح لنا أن الآلات و معدات النقل تأخذ اكبر نسبة من صادرات الصين الشعبية بمبلغ 1085569 مليون$ بنسبة 59$ من مجموع الصادرات و في المرتبة الثانية معدات الاتصال بنسبة 13% بمبلغ قدره 237856 مليون$ ، لتأتي بعدها الملابس بمبلغ 157464 مليون$ بنسبة 8%، حيث تتمتع الصين بميزة نسبية في صناعة الملابس نظرا لانخفاض الأجور في هذا القطاع و ضخامة الانتاج، احتلال المنتجات الصناعية الصينية مراتب متقدمة على الصعيد العالمي حيث تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا في صناعة الأنسجة القطنية و النسيج الاصطناعي، ثم تليها المواد الكيميائية بنسبة 7% يقدر مبلغها 141230 مليون$ ليوزع الباقي بين المنسوجات، المواد الغذائية، منتجات صيدلانية، (6%، 3%، 0.83%) على التوالي من مجموع الصادرات الصينية.

ثانيا: الهيكل السلعي للواردات الصين الشعبية من العالم لسنة 2017

ارتفاع مستوى المعيشة في الصين ادى إلى تزايد متطلبات المجتمع، مما يتيح فرصا كبيرة لدخول الصين إلى أسواق أجنبية، و الجدول الموالي يوضح الهيكل السلعي للواردات الصينية من العالم سنة 2017.

الجدول رقم:02– 05: الهيكل السلعي لواردات الصين الشعبية من العالم سنة 2017

الوحدة: مليون دولار

السلع	المبلغ	النسبة من المجموع %
منتجات زراعية	38158	16.20
مواد غذائية	24362	10.34
الأسماك	1915	0.81
مواد اولية	13796	5.86
منتجات مصنعة	94069	39.93
منتجات صيدلانية	2666	1.3
آلات و معدات نقل	60628	25.73
المجموع	**235594**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات:http://data.wto.org

التحليل:

تسيطر المنتجات المصنعة في الواردات الصينية بنسبة 39% بمبلغ قدر ب 94069 مليون دولار أمريكي نظرا إلى الطلب الزائد في الأسواق الاجنبية و المحلية، يليها ، الآلات و المعدات النقل بنسبة 25% إذ تعتمد الصين في إنتاجها على الآلات بدلا من اليد العاملة لخفض ساعات العمل، إضافة إلى الكثافة السكانية و النمو الديموغرافي المرتفع، تلجأ الصين إلى إقامة و إبتكار وسائل نقل، ثم المنتجات الزراعية تستورد ما قيمته 38158 مليون دولار بنسبة 16% من الواردات الصينية، حيث تتميز الصين بأراضي خصبة صالحة للزراعة ثم تليها المواد الغذائية بنسبة تقدر ب 10% بمبلغ 24362 مليون دولار، نصل إلى المواد الأولية و المنتجات الصناعية ب نسب 5% و 1% على التوالي، و يوزع الباقي للأسماك بنسبة 0.81% من إجمالي واردات الصين من العالم و تعود هذه النسبة الضئيلة إلى إمتلاك الصين إلى الثروات المائية المتمثلة في الأنهار و الوديان

و موقع الصين الجغرافي المطل على الساحل في قارة آسيا.

الفرع الثاني : تطور الميزان التجاري الصيني (2008– 2018)

عرف الميزان التجاري الصيني منذ الاصلاحات فائضا مطردا بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات الذي يرجع أساسا إلى ارتفاع حصة الصادرات الصناعية الاستخراجية و الثقيلة و المعادة التصنيع ، بالإضافة إلى منتجات الصناعات الالكترونية ، كما عرفت الواردات أيضا ارتفاعا مستقر ، و كانت أغلب الواردات عبارة عن موارد أولية مستوردة من الدول النامية لتلبية احتياجات التصنيع .

جدول رقم: 02–06: تطور رصيد الميزان التجاري خلال (2008– 2018)

الوحدة: مليار دولار

السنة / البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات	1429,79	1197,15	1575,89	1893,5	2046,83	2211,63	2322,32	2286,5	2098,62	2264,27	2512,73
الواردات	1131,5	1006	1399,3	1748,8	1818,4	1951,5	1965	1682,3	1581,9	1857,4	2143,1
رصيد الميزان التجاري	298.29	191.5	176.59	144.7	228.43	260.13	375.32	604.2	516.72	406.87	369.63

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

https://data.oecd.org/trade/trade-in-goods.htm#indicator-chart.

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن الميزان التجاري للصين الشعبية حقق فائضا تجاريا بنسبة 298 مليار دولار سنة 2008، و في سنة 2009 تراجعت نسبة الميزان التجاري بحوالي 100 مليار دولار ، ليعاود الانخفاض الحاد سنتي 2010، 2011 بنسبة 176 مليار دولار، 140 مليار دولار، و يعود ذلك إلى الأزمة المالية التي حلت بالعالم، أما خلال السنوات (2012،2013،2014،2015) كانت حالة الميزان التجاري في ارتفاع مستمر ففي سنة 2015 وصل الفائض التجاري للصين الشعبية إلى 600 مليار دولار، إلا أنه خلال الثلاث سنوات الأخيرة من الدراسة (2016، 2017،2018) تراجع رصيد الميزان التجاري بمبلغ، 516 مليار $، 400 مليار$، 369 مليار $ على التوالي، و يعود ذلك إلى التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية، و حكم ترامب و فوزه في الانتخابات سنة 2016 ليرى أن أمريكا تعاني من العجز في ميزانها التجاري من كل عام ، فطبق ترامب قوانين و رسوم جمركية على صادرات و واردات الصين الشعبية ، بغرض أهداف من بينها تخفيف العجز في الميزان التجاري الأمريكي.

الشكل رقم 02-05 : الميزان التجاري الصيني في الفترة (2008 – 2018)

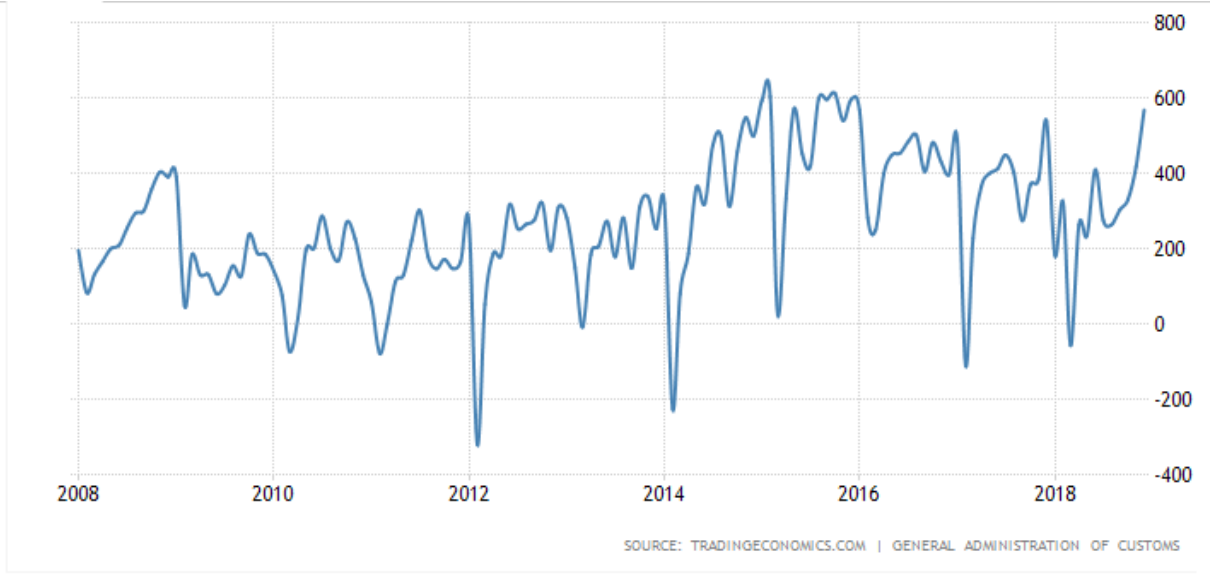

Source : TRADINGECONOMICS.COM

من خلال الرسم البياني أعلاه يتبن جليا تطور نسبة الميزان التجاري الصيني من سنة 2008 إلى سنة 2009، كما لاحظنا انخفاض سريع خلال سنة 2009، و هذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية و تراجع الصادرات الصينية بسبب تباطئ الاقتصاد الأمريكي بالدرجة الأولى قد على الطلب السلع الصينية،[1] و خلال السنوات (2009،

[1]) دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص، 118.

2010، 2011) كانت نسبة الميزان التجاري متدبدبة 3 سنوات أو سنتين حيث قدرت النسبة من 100 200 مليار دولار، حيث كان الاقتصاد الصيني يتعافى من الأزمة المالية العالمية و هذا راجع إلى النظام المصرفي في الدول الغربية بيد الصين التي تمتلك احتياطات من العملة الصعبة تتجاوز 3 تريليون دولار، إلا أن الصين ما تزال بلدا ناميا و تواجه العديد من المشاكل ، مثل تراجع معدلات النمو الاقتصادي و ضعف مداخيل أبناء الأرياف لأنه يشكل أكثر من نصف سكان الصين، وصولا إلى سنة 2012، شهد الاقتصاد الصيني في ميزانه التجاري انخفاضا سريعا بنسبة سالبة أقل من 200مليار دولار مما أوضح وجود عجز، إلا أنه حقق نموا سريعا سنة 2013، لكن عند هذه الأخيرة شهد الميزان التجاري الصيني انخفاضا مستمرا في سنة 2014 بنسبة سالبة تقدر تقريبا من 200 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى ارتفاع حاد في أواخر سنة 2014 و في بداية سنة 2015 شهد توازنا مستقرا و ارتفع بنسبة 600 مليار دولار سنة 2016، إلا أنه في سنة 2017 حقق الميزان التجاري عجزا تجاريا يقدر ب 100 مليار دولار، و في سنة 2018 ارتفع الميزان التجاري الصيني و حقق فائضا قدره 200 مليار دولار، و هذا راجع إلى و هو حصيلة زيادة الاستيرادات البالغة 2.563 تريليون دولار (معظمها سيارات ومنتجات نفطية وهواتف نقالة) على صادرات قدرت قيمتها بنحو 1.672تريليون دولار (معظمها طائرات تجارية وسيارات ومواد غذائية)، وقد ازداد هذا العجز رغم سياسة الحمائية التجارية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل أهم الانعكاسات و ردود أفعال السياسة الحمائية التجارية التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي (المنظمة العالمية للتجارة، الاتحاد الأوربي، الدول النامية و الناشئة) و بالنسبة للجانب الاقتصادي لقد ذكرنا أهم مظاهر قوة و آفاق و مقومات اقتصاد الصين الشعبية، المتمثلة في الجانب الفلاحي و الصناعي و الاقتصادي و السياسي، إضافة إلى توضيح و ذكر أسباب التوترات بين الاقتصادين المتنازعين (الو. م. أ و الصين الشعبية) و الآثار الناجمة عن هذه التوترات، و كيف مارست الولايات المتحدة سياسة حمائية تجارية متصاعدة مع الصين باستخدام إجراءات جمركية و غير جمركية، نتيجة لمجموعة من الأسباب الاقتصادية و الغير الاقتصادية ، كما استنتجنا أن التوترات بين الصين و أمريكا تتسم بأنها ليست جديدة بل تعود إلى عقود عدة بررتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتضرر اقتصادها و تجارتها مع الصين، فهي توترات أساسيو و هيكلية و مرشحة للاستمرار طويلا لأنها تنطلق من التناقض الحتمي في النموذج الاقتصادي للبلدين، فللولايات المتحدة سوق كبير يحتاج إلى البضائع الصينية، بسبب رخص أثمانها، في المقابل تعتبر الصين السوق الأمريكي الأكبر عالميا.

و من خلال ما بيناه أعلاه، يتضح أن التوترات التجارية بين البلدين متعددة الجوانب، فهي لا تقتصر على الجانب التجاري (السلعي) بل تتعداه إلى قضايا قد ترها أمريكا أكثر أهمية، كما عرف الميزان التجاري البيني للولايات المتحدة مع الصين عجزا كبيرا و مزمنا حيث يعتبر الفائض الصيني مسؤولا عن 20% من العجز الأمريكي بسبب القدرة التنافسية للصادرات الصينية .

أما في المطلب الثاني من المبحث الثاني من الدراسة، تطرقنا إلى توضيح و تحليل التجارة الخارجية بين الو. م. أ المتمثلة في تطور الصادرات و الواردات السلعية .

أخيرا قمنا بإسقاط دراستنا التحليلية في هذه المذكرة على أثر السياسة الحمائية للولايات المتحدة على التجارة الخارجية للصين الشعبية، حيث اتضح لنا أن التجارة الصينية تتطور بوتيرة سريعة خلال السنوات الأخيرة و ازدهارها التجاري و الاقتصادي و هذا راجع إلى إتباع الصين إستراتيجيات و نماذج الإصلاح الاقتصادي و التجاري منذ السبعينيات إلى يومنا هذا.

الخاتمة

الخاتمة:

استهدفت هذه الدراسة موضوعاً هاما من مواضيع التجارة الدولية، الذي يشكل اليوم أحد العقبات الكبرى في مسار تحرير التجارة الدولية و هو موضوع الحمائية الجديدة، و قبل التطرق لهذه الظاهرة التجارية الدولية قمنا بعرض أهم المفاهيم الأساسية التي عرفتها التجارة الدولية في الفصل التمهيدي من هذه الدراسة انطلاقا من مفهوم السياسة التجارية التي تنصرف على أنها مجموعة الوسائل و الإجراءات و التدابير و الأساليب و الأدوات، التي تلجأ إليها الدولة في علاقاتها التجارية و الخارجية بين الدول ، ثم قمنا بعرض أنواع وأشكال و مبررات و أدوات سياسات التجارة الخارجية ، فمن النادر أن نجد أشكالاً صافية للسياسة الحمائية أو التحريرية في التجارة الخارجية للبلدان في الممارسة العلمية، ففي الواقع تنطوي السياسات التي تطبقها مختلف الدول في مجال التجارة الخارجية على مزيج من الحرية والحماية بحيث يصعب الحديث عن صورة مطلقة لهذه السياسة أو تلك، بل حتى اليوم أن أكثر الدول حماسة لتحرير التجارة الخارجية، والتي تحاول إلزام الدول الأخرى على إتباعها، نراها اليوم تستجد في مراحل مختلفة، خصوصاً في أوقات الأزمات أساليب وأدوات تندرج في سياق السياسة الحمائية و ذلك على الرغم من غلبة الاتجاه إلى التحرير في ظل ظروف العولمة المتزايدة .

وفي حقيقة الأمر فإن معظم مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي أصبحت تشرف عليه منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المكملة لدورها، مفروض من قبل الدول المتقدمة و يجسد هيمنة الأطراف القوية على حساب البلدان النامية، وهو ما يعني أن آليات النظام التجاري الجديد ستؤدي إلى المزيد من التوزيع غير المتوازن للثروات ومكاسب النمو ويتضح ذلك جليا من خلال تطور استخدام القيود الحمائية الجديدة وبطريقة ذكية وخفية وتسمح بها تشريعات التجارة الدولية، حيث رأينا كيف يتم استخدام هذه القيود كأداة حمائية جديدة في التجارة الدولية في وجه الدول غير لأعضاء في التكتل ذلك من خلال الأثر التحويلي للتجارة الذي يتمثل في اللآثار السلبية التي يخلفها التكتل علي كل الدول الأعضاء وغير الأعضاء وذلك لأنه أهم القيود و السياسة الحمائية التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على الاقتصاد العالمي بالتجارة الدولية إضافة إلى وكيف تم استخدامها من طرف الدول المتقدمة كأداة حمائية جديدة في التجارة الدولية وهو ما يحول دون وصول صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة وبالتالي فإن التفاوت الشديد في تطبيق هذه الأداة أو القيود دفع بالدول المتقدمة إلى محاولة ربط التجارة الدولية وذلك من خلال إقامة علاقات تجارية ما بين الدول

الأعضاء في منظمة العالمية للتجارة و أخذ بما يعرف الدولة الأولى بالرعاية ، مثل ما تم التطرق إليه في موضوع دراستنا و أخذنا لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية التي كانت محور دراستنا التحليلية في الفصل الثاني من الدراسة.

و في ظل هذا المنطلق حاولنا تحديد و توضيح اهم القيود و سياسة الحمائية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي (المنظمة العالمية للتجارة، الاتحاد الأوربي، و الدول الناشئة و النامية) و ذكر آثارها كما أسقطنا الضوء في دراستنا التحليلية على الصين الشعبية و أوضحنا العلاقة بينها و بين الولايات المتحدة الأمريكية فأتضح أن الطرفان متناقضان في كلا سياستهما و اسراتيجيتهما التجارية و علاقتهما الدولية، و غطاحة بعضهما البعض، و في الأخير اتضح ان رغم كل القيود و العراقيل التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية على الصين الشعبية إلا انها خلال السنوات حققت نموا تجاريا كبيرا، لأن السياسة الحمائة كانت منذ القدم إلا أنها ظهرت بشكل جديد جاء مع حكم ترامب خلال العامين الأخيرين.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

باعتبار السياسة الحمائية عنصرا مهما ضمن السياسات التجارية إلا ان هناك بعض الدول من تعتمد على سياسة الحمائية و التقييد و اخرى تعتمد على سياسة التحرير التجاري.

الفرضية الثانية:

تـــأكد صحة هذه الفرضية أن السياسة الحمائية هي وسائل تستعمل بغية حماية اقتصاد بلد ما بطريقة خفية و ذكية من المنافسة الأجنبية، فهي وسائل غير قابلة للقياس ما يجعل الحد منها في غاية الصعوبة و التعقيد، و ما يدعم هذه الممارسات أو السياسات التجارية هو أنها تمارس تحت مظلة اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

الفرضية الثالثة:

عرفت الولايات المتحدة قوة اقتصادية عظمى وصول الصين الشعبية إلى الذروة و تحقيقها المرتبة الثانية اقتصاديا يأكد أنه سيؤدي إلى نشوب خلافات و توترات سواء من الناحية التجارية أو السياسية فلهذا يمكن أن تحتل الصين الصدارة (المرتبة الأولى).

الفرضية الرابعة:

يمثل الاختلاف و التناقض الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و الصين سببا رئيسيا لاستمرار التنافس، و هذا يعود إلى ادراك النوايا لكلا الطرفين ، مرده الاستراتيجية المتبعة بين الدولتين، و القائمة على تعظيم المكاسب

على مختلف الأصعدة، و يتبين ذلك بإتباع الصين استراتيجية تهدف إلى اقامة عالم متعدد الأقطاب و تشجيع العلاقات مع الأقطاب الدولية العديدة، و سعي الولايات المتحدة الأمريكية على نظام أحادي القطبية من خلال الحفاظ على الأنظمة الاقتصادية و التجارية و السياسية القائمتين تحت نفوذهما.

نتائج الدراسة:

- أصبح الانتقال إلى جيل جديد من الاجراءات الحمائية معلنا، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية
- و اقامة علاقات و تكتلات، التي نتج عنها برامج الدعم و التعاون بين الدول.
- فرضت الدول المتقدمة و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها التجارية مع الصين و باقي دول العالم قيودا حمائية كرد فعل على مزاحمة المنتجات الصينية و منتجات دول العالم، بحجة الأمن القومي و معالجة الاختلالات الداخلية، و هو ما يضع التجارة الدولية أما قيود حمائية جديدة تؤثر على دول العالم الأخرى.
- مارست الولايات المتحدة سياسة حمائية تجارية متصاعدة مع الصين بإستخدام إجراءات جمركية و غير جمركية نتيجة لمجموعة من الأسباب الاقتصادية و الغير اقتصادية.
- لم تطبق الولايات المتحدة الأمريكية تشريعات و اتفاقيات منظمة التجارة العالمية عندما يتعلق المر بمصالحها التجارية، و هذا يعود إلى النفوذ الكبير الذي تتمتع به داخل هذه المنظمة، و خاصة في عمليات اتخاذ القرار داخل المجلس العام.
- أثبت الواقع الاقتصادي و التجاري في وقت الحالي أن الدول المتقدمة هي أول من يمارس سلوكيات الحمائية خلال الأزمات الاقتصادية العالمية للحد من الاختلالات الداخلية التي تتعرض لها.
- الاجراءات التجارية الأحادية من جانب الولايات المتحدة ضد الدول و خاصة الصين يمكن أن تقوض النظام التجاري المتعدد الأطراف، و تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي العالمي.
- تحتل الصين مركز الصدارة في أولويات أجندة الاهتمامات الولايات المتحدة وصلت إلى حد وضع الصين في وضع الدولة الأولى بالرعاية.
- ظاهرة الحمائية الجديدة و التحول إلى حروب تجارية تمثلان صورة من صور الصراع القائم بين الدول المتقدمة مع بعضها البعض و الدول النامية داخل المنظمة العالمية للتجارة.
- التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين حالة طبيعية، لأن العلاقات الدولية هي علاقات قائمة على القوة في جميع الأصعدة من اجل تحقيق المصلحة الوطنية.

- إشكال التنافس بين الصين و الو. م .أ يمثل نمطا فريدا في التشكيل الدولي الحالي نظرا لمكانة الصين كقوة صاعدة يمكن أن تصبح دولة عظمى مهيمنة، و الولايات المتحدة كدولة عظمى مهيمنة يمكن أن تفقد هذا الترتيب لصالح الصين.
- تأثر الاقتصاد العالمي بالتوترات التجارية بين الصين و الولايات المتحدة و شمل ذلك أسواق السلع بما فيها النفط، الخدمات و أسواق المال .
- بقاء الصادرات الصينية في الصدارة تحقق مزيدا من نجاحات في الأسواق العالمية نتيجة انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع الأمريكية المقيمة بالدولار، كما السلع الصينية في الأسواق الأمريكية تبقى أكثر جاذبية للمستهلك مقارنة بالسلع الأمريكية.
- تسيطر الصين على المكونات الرئيسية في شبكات الانتاج ، فعلى سبيل المثال: في قطاع صناعة أجهزة الالكتروني و الآيفون.
- تتجه الصين أكثر فأكثر نحو إعادة التوازن لمنظومتها الاقتصادية لتصبح أكثر اعتمادا على توسيع سوق الاستهلاك المحلي، بدلا من الاعتماد المفرط على استثمار الدول الاجنبية و زيادة الصادرات.

توصيات الدراسة:

بعد هذه الاستنتاجات المبدئية و التي توصلنا إليها من خلال القراءات المتعددة و الطلاع على دراسات سابقة، فقد أمكن لنا تقديم بعض من التوصيات و الاقتراحات التي نراها حسب رأينا دائما أكثر واقعية و تتمثل في :

– على الدول النامية و الناشئة أن الاقتداء بالنموذج الاقتصادي الصيني ، و ليس بالضرورة تقليدها و إنما بفضل ان يكون لكل دولة نموذج خاص تسير عليه.

– ضرورة تقليص العجز المالي للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق خفض الواردات و تشجيع الصادرات، و التقليص من النفاق الحكومي خاصة في المجال العسكري.

– نعتقد أن هناك نهجا لا بد للولايات المتحدة الأمريكية و الصين ان تسلكه و هو أكثر توازنا للتعامل، و الذي يقوم على المفاوضات متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية لحل النزاعات التجارية.

– تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على مواصلة العمل من خلال المنتديات و الآليات العديدة للتعامل مع مخاوفهم و استكشاف الحلول المحتملة.

– الدعوة إلى التعاون الحقيقي بين الدول لاستكمال مسار التحرير التجاري في اطار منظمة التجارة العالمية .

آفاق الدراسة:

رغم سعينا لإلمام الموضوع إلا أنه يبقى مجال الدراسة مفتوح لمواضيع أخرى تكون مكملة لبحثنا، أو يكون هذا البحث نقطة انطلاقة لدراسات و بحوث أخرى، و لقد درسنا السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية و تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع الشارة التحليلية في الدراسة إلى الصين الشعبية كنموذج و التي يمكن اسقاطها على حالة دون أخرى و عليه يمكن اقتراح الموضوع التالي:

- ✓ ما مدى تأثير التقييد التجاري على التجارة الخارجية في ظل إنظما الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

و في الأخير نتمنى أننا أصبنا في النتائج المتوصل إليها و أننا وفقنا في بحثنا هذا و أن يكون مرجع لطلبة آخرين.

الحمد لله و ما التوفيق إلا لرب العالمين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- القرآن الكريم

الكتب:

1- السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم، الاسكندرية، 2009.

2- أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، طبعة 1، مؤسسة الرؤية للطباعة و النشر، مدرسة ابن النفيس- المعمورة، 2006

3- سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، الجزء 1- 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 .

4- محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي دراسة نظرية و تطبيقية**، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية،2000.

البحوث و الرسائل الجامعية:

1- تزالت محمد و شاريف العربي، **السياسات التجارية و الاندماج في الاقتصاد الدولي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دارية أدرار، الجزائر، 2015- 2016.

2- دلامي نجية، **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات**، مذكرة لنيل متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر-، 2011-2012.

3- صبرينة فراح، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و العولمة دراسة حالة الجزائر في اطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2010- 2011.

4- عبد اللاوي خديجة، **آلية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية الحقوق ، جامعة وهران، 2013.

5– عبد الرحمن أوجانة، **الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات و التقارير الدولية(1991–2016)**، مذكرة لإستكمال متطلبات الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.

6– عمار جعفري، **السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة " سياسة تخفيض العملة نموذجا – مع الإشارة إلى حالة الصين"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017- 2018.

7– فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأورو متوسطية)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012- 2013.

8– فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة(1970– 2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة سطيف1،2013-2014.

المقالات:

عبد الحكيم الفلالي، **الصين قوة اقتصادية.**

التقارير:

1– أسامة أبو ارشيد/ المركز العربي للأبحاث و الدراسة السياسات، **تصعيد ترامب مع الصين: قلة الخبراء أم ارهاصات نهج جديد في العلاقات الأمريكية– الصينية**، شارع الطرفة، منطقة 70 وادي البنات، 2016.

2– اسكندر نجار/ equiti، **تقرير أداء الاقتصاد العالمي**، 69 شارع ولسنن لندن،2017.

3– بسام جوني/ وزارة الصناعة، **النزاع التجاري العالمي**، لبنان، تموز 2018.

4– خالد عبد الوهاب الباجوري/ اتحاد الغرفة العربية، **تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي و العربي**، سبتمبر،2018.

5– عرفان الحسيني و هبة عبد المنعم/ صندوق النقد الدولي، **التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين : أسبابها و آثارها على الاقتصاديات العربية**، الإمارات، 2020..

6– نيفين حسين، وزارة الاقتصاد، **التحديات الاقتصادية و الاجتماعية و الدور العالمي للصين في ظل العولمة**، إدارة الدراسات و السياسات الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة، 2018.

7– إدارة السياسات التجارية و المنظمات الدولية، وزارة الاقتصاد، **مراجعة السياسات التجارية–جمهورية الصين الشعبية، قطاع التجارة الخارجية**، الامارات العربية المتحدة، 2018

المجلات:

1– فيفيك أورورا و أثاناسيوس فامفاكيديس، **نفوذ الصين**، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2010.

2– سليم كاطع علي، **مقومات القوة الأمريكية و اثرها في النظام الدولي**، العدد41.

3– هادية يحياوي و آخرون، **مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية**، لبنان، العدد21، ديسمبر 2018.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- **مواقع الأنترنت:**

https://data.oecd.org/trade/trade-in-goods.htm#indicator-chart
http://data.wto.org
https://al-ain.com/article/china-leads-world-foreign-trade-volume-trillion
http// :www.annabaa.org/arabic/economicreeports/9099

الفهرس

الفهرس :

الموضوع	الصفحة
♦ **الإهداء**	IV
♦ **الشكر**	VII
♦ **ملخص**	VIII
♦ **قائمة المحتويات**	X
♦ **قائمة الجداول**	XIII
♦ **قائمة الأشكال البيانية**	XIV
♦ **قائمة الرموز و المصطلحات**.....	XVI
♦ **المقدمة العامة**.....	أ-و
♦ **الفصل الأول : الأسس النظرية لسياسات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**	01
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لسياسة التجارية الحديثة	03
المطلب الأول : مفهوم و أهمية السياسة التجارية الحديثة ..... **أولا:** تعريف السياسة التجارية..... **ثانيا:** أهمية السياسة التجارية	05 -03
المطلب الثاني: أنواع ، مبررات و أدوات السياسة التجارية ..... **أولا:** أنواع السياسة التجارية..... **ثانيا:** مبررات السياسة التجارية ..... **ثالثا:** أدوات السياسة التجارية	13-07
المطلب الثالث : السياسة الحمائية كأداة في سياسة التجارة الخارجية ..... **أولا:** مفهوم السياسة الحمائية..... **ثانيا:** حجج السياسة الحمائية ..... **ثالثا:** أشكال السياسة الحمائية	25-18
♦ **المبحث الثاني : واقع و آفاق التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**	27
المطلب الأول : واقع التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية	27
المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي لصادرات و واردات الولايات المتحدة الأمريكية ..... **أولا:** التوزيع الجغرافي لصادرات الولايات المتحدة الأمريكية ..... **ثانيا:** التوزيع الجغرافي لواردات الولايات المتحدة الأمريكية	32-31
المطلب الثالث : القيود التي فرضتها الو. م. أ في التجارة الخارجية كسياسة حمائية على الاقتصاد العالمي.....	36-33

أولا: الحزمة الأولى من التعريفات..... ثانيا: الحزمة الثانية من التعريفات..... ثالثا: الحزمة الثالثة من التعريفات.....	
♦ **الفصل الثاني : انعكاسات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي (دراسة حالة الصين الشعبية 2008– 2018)**	39
المبحث الأول: تداعيات قرارات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي	41
المطلب الأول: انعكاسات قرارات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على المنظمة العالمية للتجارة	41
المطلب الثاني: انعكاسات قرارات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد الأوربي..... **أولا:** زيادة الرسوم الجمركية ..... **ثانيا:** قطاع السيارات	44
المطلب الثالث : انعكاسات قرارات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على الدول النامية و الناشئة	45
المبحث الثاني : أثر السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية على التجارة الخارجية للصين الشعبية	48
المطلب الأول: واقع و آفاق إقتصاد الصين الشعبية ..... **أولا:** مظاهر قوة الاقتصاد الصيني ..... **ثانيا:** المقومات الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية ..... **ثالثا:** أسباب التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية ..... **رابعا:** التوترات التجارية بين الولايات المتحدة و الصين و تأثيراتها على الاقتصاد العالمي	60-48
المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية و الصين الشعبية ..... **أولا:** التجارة الأمريكية مع الصين ..... **ثانيا:** تطور الصادرات و الواردات السلعية بين الولايات المتحدة و الصين (2008-2018) **ثالثا:** الميزان التجاري البيني الصيني الأمريكي (2008- 2016)	67-63
المطلب الثالث : أثر السياسة الحمائية على التجارة الخارجية للصين الشعبية..... **أولا:** الهيكل السلعي لصادرات و واردات الصين الشعبية نحو العالم..... **ثانيا:** تطور الميزان التجاري الصيني (2008- 2018)	71-69
♦ **الخـــــاتمـــــــة العامـــــــة**	75
♦ **قائمة المراجع**	81
♦ **الفهرس**	85

الملخص:

تحاول هذه الأطروحة تسليط الضوء على ظاهرة تجارية دولية حديثة أطلق عليها في أدبيات التجارة الدولية **بالحمائية الجديدة،** هذه الظاهرة التي تجلت معالمها الأولى خلال فترة السبعينيات ها هي اليوم تأخذ أشكالا و أبعادا متعددة، و هو ما تعتمده الدول المتقدمة اليوم لحماية اقتصاداتها و أخدنا الولايات المتحدة كنموذج في تطبيق هذه السياسة التجارية المتمثلة في السياسة الحمائية.

و تعتبر الصين إحدى التجارب التنموية الناجحة في استخدام سياسات تجارية ، و استطاعت بذلك الوصول إلى المركز الثاني في التجارة العالمية بعد الولايات المتحدة ، و هو الأمر الذي أنذر بنشوب توتر و حرب تجارية قد تكون أعمق من الأزمة المالية العالمية، و لعلاج هذه الظاهرة أصبح من الأمر المفترض تنسيق الجهود و العمل سويا بين المؤسسات التجارية الدولية و على رأسها المنظمة العالمية للتجارة، و اللجوء إلى التفاوض و طرح التساؤلات لوضح حلول مناسبة لكلا الأطراف المعنية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الحمائية، الولايات المتحدة الأمريكية، الاقتصاد العالمي، الصين الشعبية. .

Summary :

This thesis tries to shed light on a modern international trade phenomenon called in the literature of international trade the new protectionism, this phenomenon whose first features were evident during the seventies, here it is today takes many forms and dimensions, and it is what developed countries adopt today to protect their economies and we took the United States of America As a model in applying this trade policy represented in the protectionist policy.

China is considered one of the successful development experiences in using trade policies, and by that it was able to reach the second place in world trade after the United States, which foreshadowed the outbreak of tension and a trade war that may be deeper than the global financial crisis, and to treat this phenomenon has become an order. It is assumed that efforts will be coordinated and work together between the international commercial institutions, headed by the World Trade Organization, and resort to negotiation and questioning to develop appropriate solutions for both parties concerned.

KEY WORDS:

s China 'Protectionist policy, United States Of America , International Economy, People